جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية والاعلام
قسم العلوم السياسية

السلم الأمريكي

في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

من حرب الخليج الثانية إلى أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة لنيل شهادة الماجستير
مقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع العلاقات الدولية

إعداد: محمد بوضياف
إشراف : د- أمحند برقوق

جوان 2003

الفهرس

صفحة

مقدمة

الفصل الأول:منطقة المتوسط :المكونات والرهانات..... ..23

I – المكونات.....23

1- المكونات الطبيعية.....23

2- المكونات الأساسية.....26

2-1 : الفواعل.....26

2-2 : البنى.....38

2 -3 : العمليات.....42

II – الرهانات في منطمة البحر الأبيض المتوسط.....51

1 - الرهان الأمريكي - الإسرائيلي.....51

1-1 : الرهان الأمني 51

1-2 : الرهان الاقتصادي.....54

2- الرهان الأوربي.....54

2 -1: الرهان الاقتصادي.....54

2 -2: الرهان الجيو سياسي.....55

2-3:الرهان الأمني.....56

3- الرهان القومي الإسلامي.....56

الفصل الثاني : السلم الأمريكي : النظام الشرق أوسطي نموذجيا.....58

I – أبعاد السلم الأمريكي.....59

1- الأبعاد المادية للسلم الأمريكي.....59

1-1: البعد العسكري.....59

1-2: البعد الاقتصادي.. 61

2 - الأبعاد القيمية للسلم الأمريكي (البعد الثقافي والإعلامي)....62
II – النظام الإقليمي الشرق أوسطي : نموذجا للسلم الأمريكي...63
1- المخططات الأمريكية حول الشرق أوسطية 63
2- الأبعاد المادية للنظام الشرق أوسطي.....67
2-1: البعد الإستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي.....67
2-2: البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي 68
3- الأبعاد القومية للنظام الشرق أوسطي(البعد الثقافي).....71
4- آليات تنفيذ مشروع الشرق أوسط الجديد 71
5- مناقشة السلم الأمريكي 75
الفصل الثالث : تهديدات السلم الأمريكي واستراتيجية الهيمنة 79
I – تهديدات السلم الأمريكي.....79
1- التطلعات الأوروبية.....80
1-1: بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة.....80
1-2: الإتحاد الأوروبي كطرف عسكري.....85
1-3: نحو إنشاء منطقة للأورو (الأورولاند).....88
1-4: التوسع الجهوي نحو المتوسط.....92
2- تفاعلات التحالف القومي الإسلامي مع السياسة الأمريكية في
المنطقة 96
2-1: التفاعلات السياسية والعسكرية.....98
2-2: التفاعلات الاقتصادية.....104
II – استراتيجية الهيمنة 107
1- احتواء القطب الأوروبي.....108
2- سياسة الإقصاء والتهميش.....112

خاتمة 118
الملاحق.....121
المراجع 187
فهرس الجداول 198
فهرس الملاحق 199
الفهرس 200

مقدمـة

تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط فضاءا بالغ الأهمية و الحساسية لما تزخر به من رصيد تاريخي و حضاري - ملتقى و تماس أكبر الحضارات و الديانات في العالم - و لما تتمتع به من ثروات استراتيجية و حيوية لاقتصاديات الدول الغربية،هذا بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية للمنطقة .

بسبب هده الاعتبارات، سلطت على المنطقة استراتيجيات مختلفة ومتنوعة من طرف الدول الكبرى قصد السيطرة عليها و استغلال ثرواتها، فكانت الحملات الاستعمارية الأوروبية المتكررة حتى منتصف القرن العشرين لتعرف المنطقة أثناء الحرب الباردة شيئا من التوازن و الهدوء، و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من وضعية التفوق إلى مقام الهيمنة العالمية، حاولت هده الأخيرة بسط نفوذها من خلال محاولة لفرض سلام ينهي أو يتحكم في كل نزاعات المنطقة، و يرسي تعاونا يكرس الاستقرار، وذلك من أجل استمرار تدفق الموارد الطاقوية وانفتاح الأسواق و انتشار مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية، غير أن المنافسة الأوروبية للتطلعات الأمريكية من خلال محاولتها هيكلة المنطقة و إلحاقها بالاتحاد – القوة الصاعدة – و ظهور حركات و تيارات مناهضة للمخططات الأمريكية، تتمثل في التيار القومي العربي و الحركات الإسلامية، اللذين يريان في منطقة جنوب المتوسط مركزا حضاريا يمكن أن يكون بديلا لما تقترحه المنظومة الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و اللذين قد يصعبان من مهمة هذه الأخيرة إن لم نقل يحولان دون تحقيقها مبتغاها .

مبررات اختيار الموضوع:

أسباب عديدة دفعتني للبحث في موضوع "السلم الأمريكي " منها ما يتعلق بالموضوع نفسه من خلال محاولة التعرف عن السلوك الخارجي للولايات المتحدة

ومنها ما هو علمي من خلال تطبيق ما تعلمناه من نضريات ومناهج، وأسباب ذاتية لا يخل أي بحث منها.

1 - المبررات الموضوعية:

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق التي يتجلى فيها منطق الصراع والتدافع بين إرادات الدول و الشعوب، فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد انفرادها بقيادة العالم تسعى من خلال سلوكها السياسي الخارجي فرض رؤى للسلام تكرس هيمنتها على المنطقة وتحول دون ظهور أي منافسة وتقمع أي تصور لمستقبل بعيد عن إرادتها، فهي تعمل على احتواء القطب الأوروبي من خلال منعه من التوسع سواء من جهة الشرق(أوروبيا) أو من جهة الجنوب(متوسطيا)، وتحرص على تهميش وإقصاء القوى والحركات المناهضة لسياساتها في الجنوب والشرق من المتوسط، و نحن إذ نعالج هذا الموضوع نريد أن نعرف إلى أي مدى يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض رؤيتها، و من جهة أخرى تنبيه صناع و متخذي القرار في وطننا العربي إلى خطورة الانصياع إلى الترتيبات الأمريكية و إلى ضرورة مقاومتها، والعمل على استثمار الطاقات من أجل تحقيق الإستقلال و الخروج من التبعية لأي من القوى المتنافسة في المنطقة.

2 – المبررات العلمية :

سنحاول من خلال هذا الجهد المتواضع استثمار ما تعلمناه، خلال سنوات الدراسة التي قضيناها في معهد العلوم السياسية، و ذلك بتحليل موضوع الرسالة اعتمادا على إحدى نظريات أو مقاربات علم السياسة و تطبيقا لمناهجه علها – الرسالة ـ تفيد من يأتي بعدنا من الطلبة، و تكون إثراء للمكتبة الجامعية بما سيتيسر فيها من معلومات تتعلق بالموضوع.

3 – المبررات الذاتية:

لا يخل أي بحث علمي من رغبة ذاتية تدفع إلى إنجازه، و لعل ما يدفعني إلى معالجة هذا الموضوع هو محاولة الإطلاع على ما يدور في محيط وطني الواسع والتعرف على ما يرسمه الآخرون من استراتيجيات وخطط قصد السيطرة علينا وتحجيمنا.

أدبيات الدراسة:

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عصر القطبية الثنائية، و بداية مرحلة جديدة تميزت أساسا بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنتها على القرار العالمي كما أن هذا التفرد أصبح محل اهتمام كثير من متتبعي السياسة الدولية من مفكرين و علماء و أساتذة جامعات، و قد كان لهم فيه آراء مختلفة ومتنوعة، تراوحت بين حريص على استغلال لحظة التفرد هذه و استثمارها بما يسمح لها لفرض نظام دولي تملي قواعده و أشكال التعامل في إطاره خدمة لمصالحها. و آخر مشفق عليها يطالبها بالعودة إلى الداخل و الاهتمام بشؤون الأمريكيين، و بينهما من يناشدها بالتوفيق بين الموقفين و اختيار و انتقاء تدخلاتها في الخارج، و فريق آخر "مفكري العالم الثالث" يحاولون فهم هذه الوضعية و التعامل معها بما يضمن استمرارهم و يحفظ مكتسبا تهم و مصالحهم.

1 - أطروحة الهيمنة و التفرد:

يتزعم هذا التيار مجموعة من الأساتذة والمفكرين اللذين يؤمنون بضرورة تزعم الولايات المتحدة الامريكية للعالم واستغلال لحظة التفرد التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة.

أ– تشارلز كروثامر Charles Krauthammer:

إن الوضع الآني لما بعد الحرب الباردة لا يقوم على التعددية القطبية و إنما على القطب الواحد، و أن مركز قوة العالم حاليا هو القوة العظمى غير القابلة للتحدي " الولايات المتحدة الأمريكية و التحالف الغربي في خدمتها " و أن التفوق الأمريكي مبنى على أساس أنها البلد الوحيد الذي يمتلك الأصول العسكرية والدبلوماسية و السياسية و الاقتصادية التي تؤهله لأن يكون اللاعب الحاسم في أي صراع و في أي جزء من العالم يختاره للتدخل، إذ بإمكانها أي "الولايات المتحدة الأمريكية " توظيف أصول القوة المتعددة الجوانب التي بحوزتها لتثبت و تكرس قواعد النظام العالمي الجديد و تكون جاهزة لتدعيم تلك القواعد و تعزيزها، و أن الأمن الجماعي يبقى خرافة بدون قيادة الولايات المتحدة، فهي الوحيدة التي أنتجت تزاوجا ناجحا بين مسألة تدعيم المجتمع الدولي من جهة و السياسة الواقعية من جهة أخرى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كمثيلتها بريطانيا من قبل، أمة تجارية بحرية وتبادلية، تحتاج إلى محيط مفتوح و مستقر، و أنها إن أحجمت عن التدخل و تحمل مسؤولياتها فإن العالم سيمتلئ بأمثال "صدام حسين" و تصبح اقتصادياتها في خطر. إن التدخلات الخارجية بالرغم من كونها أعباء فإنها ضرورية، و أن الاستقرار العالمي لن يكون ما لم تسع الولايات المتحدة لتوفيره لأن أحدا لن يفعله مكانها.

إن مفهوم الأحادية أعطى للسياسة الخارجية الأمريكية بديلا بعد انتهاء الحرب الباردة تضمن الاعتراف بقيام كنفدرالية غربية في مركز النظام العالمي كالتي حدثت في البناء الأوروبي، حيث تتخلى الدول عن سيادتها بشكل متدرج وحول هذه الكنفدرالية تدور مجموعات تلتحق شيئا فشيئا بالمركز.[1]

ب – جو زيف ناي Joseph Ney:

Charles Krauthammer, « The Unipolar moment »,in http/ /www. foreign Affairs.org -1

إن شكل العالم ونطاقه الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سيتأثر بشدة بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية، وأن وجودها على رأس النظام العالمي ضرورة للاستقرار، وأن جميع القوى الكبرى قاصرة أو لا يمكن أن ترقى إلى مستوى التفوق الأمريكي مما يؤكد استمراره، فالاتحاد السوفيتي قد انهار اقتصاديا وتجزأ سياسيا، والصين مازال بلدا ناميا، و اليابان قاصرة في قوتها العسكرية وجاذبيتها الإيديولوجية كونيا، و أوروبا تفتقر للوحدة السياسية، ولا يمكن أن يحدث ما يغير القطبية الواحدة حتى يتحقق النهوض الاقتصادي التام لروسيا، وتتمتع اليابان بالقدرة النووية والقوة العسكرية التقليدية التامة، وأن تتحول أوروبا بصورة جذرية لتحقيق الوحدة فعندها وعندها فقط يمكن أن نتحدث عن العودة إلى النمط الكلاسيكي للتعددية القطبية في القرن الحادي والعشرين[1]

إن البقاء على قمة هرم النظام العالمي من أجل تسيير ظاهرة الاعتماد المتبادل ضرورة حيوية ولا بد أن تشكل محور السياسة الخارجية الأمريكية، وأن ذلك سيتم من خلال أدوات متعددة ومتنوعة، من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية صندوق النقد الدولي، اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالنسبة لجوزيف ناي، فإن حرب الخليج الثانية أنهت فكرة أن القوة الاقتصادية يمكنها أن تحل محل القوة العسكرية وأظهرت أن الولايات المتحدة تستحوذ على القوة " الصلبة " التي تعطيها القدرة على قيادة الآخرين باستعمال الوسائل المادية (القوة العسكرية والاقتصادية)، كما أنها تستحوذ على القوة " الناعمة " التي تحمل الآخرين على التعاون والمشاركة، و تتمثل هذه القوة في الموارد المعنوية، كالثقافة الإيديولوجية و المؤسسات الدولية.

إن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب الباردة، أن تلعب الدور الذي لعبته بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر " دور المنظم الكبير **Le grand**

1 جوزيف ناي، نقلا عن دارم البصام، " منظور الأمن بين خطاب النظام العالمي الجديد و حقيقة الحقبة الدولية الراهنة"، في نحو تأسيس نظام عربي جديد. لجنة من المؤلفين، بيروت، منتدى الفكر العربي،(د.ت.ن.) ص44.

arrangeur" هذا الدور يقتضي القدرة على ملائمة المصالح الوطنية مع باقي مصالح الدول الأخرى ومع تطلعات المجتمع الدولي، ويرى جوزيف ناي أن العالم اليوم يشهد تغييرات وتطورات وعلى الولايات المتحدة أن تسير هذه التغييرات وحالة عدم الاستقرار الناشئة عنها بما يحفظ القيم والمصالح الأمريكية من أي خطر. (1)

ج– روريت ستراوز هوبي Robert Strausz-Hupé:

في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان " توازن الغد " **L'équilibre de demain**" يرى "هوبي"، أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن توحد العالم كله تحت قيادتها وذلك خلال جيل، وأن قيام النظام العالميا لجديد هو البديل الوحيد عن حالة الفوضى التي يعيشها العالم .

وتمثل الدولة القومية بالنسبة إليه الاختراع الأكثر إثارة للحقد، و هي القوة الأكثر رجعية في تاريخ القرن العشرين، فهي السبب في كل عنف ودكتاتورية،ويرى أن تاريخ القرن العشرين عبارة عن صراع بين القومية بوصفها مبدأ منظم للسياسة العالمية و النظام الفيدرالي، و أن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، سيكون لصالح الأولى بسبب تفوق نظامها ، و أن الحلم الأمريكي سيتحقق من خلال .

– مركزية الولايات المتحدة الأمريكية و سيطرتها على المجموعة الغربية ومنطقة الباسفيك

– تطوير التحالف الأمريكي – الأوروبي ومركزية الدور الأمريكي فيه

– قيادتها لهيئة الأمم المتحدة و التي تمثل بالنسبة لهوبي نواة الحكم الفيدرالي.إن مهمة الشعب الأمريكي هو وأد الدولة القومية و من ثمة قيام النظام العالمي الجديد. (2)

2 – أطروحة الانحطاط و التراجع إلى الداخل:

Joseph Nye, in WWW. Stratisc. Org/ file://E:/ L'AMERIQUE %20 EI%20 Monde. -1

Robert Strausz-Hupé," l'équilibre de demain", in http//www.stratisc.org/l'Amerique et le Monde. -2

في مقابل المدارس الفكرية التي تطمح إلى أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهيمنا يمكن ملاحظة تلك التي تتنبأ بتراجع محتمل لها و تدعوها إلى سياسة انعزالية وانتقائية في التدخلات الخارجية وأبرزهم:

أ – بول كيندي Paul Kennedy

يعتبر طرح (بول كيندي) الأكثر تشاؤما في هذه المسألة، إذ يرى استحالة استمرار مجتمع ما في الهيمنة على العالم،[1] و قد اعتمد للبرهنة على ذلك، إجراء مقارنة تاريخية بين القوى المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن السادس عشر (إسبانيا ، هولندا فرنسا ، بريطانيا) ليستنتج أن انحطاط القوى العظمى يبدأ عندما يصبح إنفاقها العسكري أكثر من قدرة اقتصادها فتصبح القوة عندئذ رهان بحد ذاتها، ويصبح التوسع الإمبراطوري المفرط أكثر من قدرتها على الاضطلاع به وتحمل مسؤولياته والمحرك الأساسي للهيمنة يكمن في العلاقة المتوازنة بين الثروة و القوة العسكرية وبالغريزة تلجأ القوة الاقتصادية التي تتعرض لمثل هذا الضغط بالانحطاط و الولايات المتحدة بنظر كيندي تواجه هذه المعضلة ، و بالتالي فإن انحطاطها قد بدأ و القرن الحادي و العشرون لن يشهد قوة عظمى أمريكية .[2]

ب – تشارلز وليام ماينز Charles.W. Maynes :

يرى ماينز أنه حتى و لو توفرت الإرادة لأن تكون الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم ، فإن ذلك يتطلب موارد عسكرية جبارة ، حيث لا يعقل أن تكون دولة في هذا المقام، و تكون ضعيفة. صحيح أن أمريكا تتوفر على مؤسسة عسكرية لا يمكن لمجموع القوى العسكرية العالمية مواجهتها إلا أنها لا يمكنها تبوأ هذه المكانة (قيادة العالم) لأن ذلك يتطلب مزيدا من الموارد، كما أن الموارد المالية والعسكرية لا تكفي وحدها لبسط سلطانها بل لابد من الاختيار الدقيق لمواضيع التدخل، إذ لا يمكن للقوة الأمريكية أن تكون حاضرة في كل مكان و لحل أي نزاع

1- Amina Hizia Bougherara , « Conception Américaine de la Menace et Mise en Œuvre Stratégique », in NAQD, N°12, 8éme année 1999,P 9.

2- Pierre Biarnes, XXI éme Siècle ne sera pas Américain, Paris : édition, du Rocher ,1998.

فلابد إذا من حضور دبلوماسي مكثف و أموال للمساعدة من أجل تحقيق الاستقرار غير أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت تدرك يوما بعد يوم أنها لن تتمكن من ذلك لأسباب ترتبط أساسا بالسياسة الداخلية ، و أن نظامها السياسي لن يوفر هذه الموارد المالية ، فهي في السنوات الأخيرة أوقفت بعض المساعدات حتى أصبحت ميزانية المساعدات الأمريكية في أسفل قائمة دول منظمة التعاون و التنمية الأوروبية **OCDE** و أن ميزانية المساعدة لا تمثل سوى **1/20** من ميزانية الدفاع،وأن أغلبية المساعدات التي تقدمها تدخل في إطار حسابات استراتيجية مرتبطة بمسار السلام في الشرق الأوسط .

و يأتي الكاتب في نهاية مقاله على ذكر اعتراض بعض الأمم على الهيمنة الأمريكية مستشهدا بأحداث سياتل ، روما ، و أنها (هذه الأحداث) علامة تراجع النموذج الأمريكي الذي بات يهدد الأمن و السلام العالميين. [1]

3- أطروحة التوفيق :

بين من يدعو الولايات المتحدة إلى الانخراط أكثر في الشؤون الدولية وحضها على إعلان نظام الهيمنة وبين أولئك الذين يناشدونها الرجوع إلى الداخل والانسحاب من الساحة الدولية إلا بما يخدم المصالح الأساسية والجوهرية هناك فريق ثالث يقف موقف الوسط فلا هو يدعوها إلى الانفراد وتحمل تبعات ذلك ولا هو يدعوها إلى الانسحاب الكلي ومن ثم تعريض المصالح الأمريكية إلى الخطر.

أ – زبيغنبو بريز نسكي Zbignew Brzezinski :

بالرغم من اعتقاد بريزنسكي بأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن مضاهاتها أو منافستها في المجالات الرئيسية – العسكرية، الاقتصادية التكنولوجية و الثقافية – إلا أنه يرى بأن الشروط جد معقدة و الصحة الداخلية للولايات المتحدة غير ملائمة لقيام " سلم أمريكي " و أنه لابد من إقامة أشكال من التعاون الإقليمي، مدعوم بتدخلات أمريكية منتقاة، فالتواجد الأمريكي حتى و إن لم

Charles William Maynes, «Pax Americana :The Impossible Dream », American Foreign Service-1 Association, washington D.C,2000

يكن مكثف، فإن الولايات المتحدة تبقى القطب الأساسي للدرع النووي و الضامن الأساسي في وجه كل العناصر الاضطرابية و أن هذه الأخيرة ستكون في مواجهة تحالف ساحق ، إن هذا التعاون يسمح للولايات المتحدة بالتركيز على قضاياها الداخلية .[1]

بناء على ما كتب حول أفاق المنظور الأمريكي للسلم في العالم نقوم بوضع إشكالية نابعة عن الأهداف الكلية للمذكرة.

الإشكالية: تهدف الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية

هل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية – بوصفها القوة المهيمنة على العالم – من فرض رؤيتها للسلام في منطقة المتوسط في ظل تطلعات أوروبية لقيادة المنطقة ؟ وفي ظل أوضاع لا تتوافق و تطلعات الشعوب في الضفة الجنوبية و الشرقية من المتوسط ؟

هذه الإشكالية تقتضي إثارة التساؤلات الفرعية التالية:

- هل ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الحيلولة دون لعب أوروبا أدوارا جهوية و من إعاقتها في بلورة ساسة خارجية و أمنية ؟
- هل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الأنظمة – التابعة لها – في الضفة الجنوبية و الشرقية من المتوسط كفيل بتحقيق السلام ؟
- ماهو موقف القوى القومية والإسلامية في الوطن العربي من تطلعات الهيمنة الأمريكية في المتوسط؟

حدود المشكلة:

سنحاول معالجة الإشكالية التي أثرناها وفقا للإطار الزماني والمكاني والموضوعي التالي:

المجال الزمني: 1991/2001

Zbignew Brzezinski , le Grand Echiquier : l'Amérique et le reste du monde. Paris : ed fayard, -1 1997.

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية، و قد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية و الجهوية، بما فيها القوى التي تشكل مراكز وسيطة للرأسمالية العالمية، فكل شيء يسير و كأن الولايات المتحدة تملك تفويضا من دول العالم كافة يعطي لها وحدها الحق في التوجيه و إدارة شؤون المعمورة دون شريك وقد اتخذنا من تاريخ **11** سبتمبر **2001** نهاية للمجال الزماني لدراستنا لاعتقادنا أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت مرحلة جديدة في إدارة سياستها الخارجية.

المجال المكاني :

تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لما تكتسيه من أهمية جيوسياسية، اقتصادية و حضارية، و هي بوصف (ماكندر **Mc kinder**) تمثل جزءا من قلب العالم، من ملكه ملك العالم كله وهي تحتوي على احتياطي كبير من الذهب الأسود، كما أنها تمثل منطقة تماس حضاري تلتقي فيه شعوب أكبر ثلاثة ديانات في العالم.

كل هذه الاعتبارات دفعت بالأطراف المتنافسة و المتنازعة إلى بلورة مجموعة من الرهانات يسعى كل واحد منهم لتحقيق أكبر قدر من الربح و تفادي أقل نسبة من الخسارة.

المجال الموضوعي:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تتبع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على الوضع القائم و استمرار قيادتها بل و فرض هيمنتها على المنطقة، بالرغم من مقاومة بعض العناصر الاضطرابية لذلك.

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات التي تثيرها نفترض ما يلي:

– السلام الأمريكي يقتضي المحافظة على القيم الجوهرية للنظام العالمي من أي تهديد و الاستمرار في قيادة العالم.

– الاستمرار في ربط أمن أوروبا بأمن الولايات المتحدة الأمريكية و منعها من لعب أدوار تتناسب و إمكاناتها الاقتصادية من شأنه زعزعة السلام في المنطقة.

– الاستمرار في تهميش و إقصاء الحركات الإسلامية و التيار الوطني القومي بوصفهما القوى الاجتماعية النشطة و الفاعلة و الاعتماد على التمثيل الحكومي الرسمي التابع، من شأنه أن يزعزع السلام.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

لتحليل موضوع السلم الامريكي سنحاول توظيف الادوات النظرية والمنهجية التالية:

ا– الإطار النظري:

سنحاول الاقتراب من الموضوع محل الدراسة من خلال ما يطرحه (**روبرت كوكس Robert W Cox**) حول القوى الاجتماعية، الدول و الأنظمة العالمية،[1] فهو يبحث في الأسباب التي تدفع ببنية النظام العالمي إلى أن تتغير، ولفهم هذه الظاهرة، يقترح مقاربة تتجاوز المنظور الواقعي الذي يعتبره إيديولوجيا ومحافظا ويسند هيمنة دولة على النظام العالمي، و هو يركز في طرحه لا على كيفية الحفاظ على الوضع القائم بل على كيفية التحول .

1- Richard Little and Michael Smith , perspectives on world politics. second edition, London : British library, 1991, pp 448-456.

النظرية بالنسبة إلى (كوكس)هي دوما في خدمة " أحد " ولها بالضرورة هدف معين ، كما أن منظورها هو نتاج وضعية زمنية و مكانية، زمان و مكان اجتماعي و سياسي ، و العالم بالنسبة إليه هو زاوية محددة وفقا لمفهوم طبقة اجتماعية ، هيمنة أو خضوع ، لتجربة معاشة أو تطلعات مستقبلية .

و النظرية تصلح لإنجاز هدفين متباينين ، الأول هو تقديم جواب مباشر وبسيط، بإمكانه أن يكون دليلا يساعد على حل مشكلة مطروحة في حدود منظور خاص. و الهدف الثاني و هو أكثر إمعانا و تدقيقا في مساره التنظيري، و يفسح المجال أمام خيارات متعددة تمكن الإشكالية من إيجاد بديل للنظام العالمي.

و كلا هذين الهدفين يؤديان إلى أنواع مختلفة من النظريات:

الهدف الأول يعطي نظرية حل – المشكلة **Problem Solving theory**وهي نظرية غير تاريخية تسلم باستمرار الواقع، من خلال ديمومة المؤسسات و علاقات القوة،ويعتبر مفهوم الثبات (**Fixité**)في النظام مسلمة مرجعية تحدد صياغة المفاهيم،والهدف العام من نظرية حل المشكلة هي جعل هذه العلاقات و المؤسسات تعمل بانسياب من خلال التعامل الفعلي مع مصادر الإضطرابات الخاصة ، و هي تقسم العالم إلى مجموعة من الدوائر أو الخصائص ، كل واحدة منها مسؤولة عن الاستقرار في الدوائر الأخرى .

أما الهدف الثاني فيبلور نظرية نقدية (**Critical theory**)، وهي نقدية من حيث أنها تبقى خارج النظام المهيمن عالميا وتتساءل عن كيفية حدوثه، و الوضع الاجتماعي، علاقات القوة والمؤسسات، كلها في حد ذاتها محل تساؤلات للنظرية،فهي تتسائل عن أصول نشأتها و الظروف التي أوجدتها داخل مسار التغيير،وهي (النظرية النقدية) تتجه نحو تقييم مجموعة المبادئ و الأفكار التي يتخذها النظام القائم.

النظرية النقدية، هي نظرية تاريخية و هي لا تهتم فقط بالماضي لكن أيضا باستمرارية المسار التاريخي، و هي تحاول الفهم و الشرح، كما أنها تعمل على تكييف المفاهيم باستمرار وفقا لموضوع التغيير، و المسلم عندها أن النظام الاجتماعي والسياسي

غير ثابت و متغير. و الهدف الرئيسي من هذه النظرية هو توضيح جميع البدائل التي يمكنها أن تخلف النظام القائم و ترفض البدائل الغير ممكنة، و هي من هذا المنطلق تصلح أن تكون دليلا عمليا استراتيجيا على عكس نظرية حل المشكلة التي يمكن اعتبارها دليلا عمليا تكتيكيا.

يحدد منظور فترة تاريخية معينة، تبني نوع من النظرية دون نوع آخر، ففترات الاستقرار و الثبات في علاقات القوة تشجع على الأخذ بمقاربة حل المشكلة و قد مثلت فترة الحرب الباردة نموذجا لهذا الاختيار، أما فترات الاضطراب و الارتياب (**L'incertitude**) في علاقات القوة تشجع على الأخذ واستعمال نظرية النقد وقد فسحت أحداث **1970** بوصفها أزمة متعددة الأبعاد الفرصة لتطوير نظرية نقدية وإمعان التفكير في مستقبل النظام الدولي، هذه الفرصة تقتضي توسيع البحث إلى ما بعد العلاقات الدولية التعاقدية، وذلك من أجل فهم العمليات الأساسية التي تؤثر في تطور القوى الاجتماعية و أشكال الدول وحتى في هياكل الاقتصاد السياسي الشامل،وهذه هي المناقشة المركزية لمحاولة(كوكس).[1]

الأفكار الأساسية لمقاربة كوكس :

– إن الفعل (**Action**) ليس اختياريا بشكل مطلق وإنما يأخذ مكانه في الإطار (**Framework**) الخاص به، والذي يكون إشكاليته، والنظرية النقدية تنطلق من هذا الإطار، أي أنها تنطلق من التقصي التاريخي أو من ملاحظة التجربة الإنسانية التي توجد الحاجة إلى النظرية

– تتشكل النظرية من خلال إشكاليتها، والنظرية النقدية تدرك نسبيتها لكن من خلال هذا الإدراك يمكنها إنجاز مجموعة واسعة من الرؤى، وتصبح أقل نسبية من نظرية حل المشكلة، كما أنها تدرك أيضا أن مهمة التنظير لا يمكنها أبدا أن تنتهي .

– الإطار النظري للفعل في تغير مستمر، والهدف من النظرية النقدية هو فهم هذه التغيرات.

1- Ibid.

– الإطار النظري له شكل البنية التاريخية، و هو مزيج من نماذج التفكير الظروف المادية و المؤسسات الإنسانية التي لها انسجام معين بين عناصرها .

– هذه البنى لا يمكنها تحديد أفعال الناس بشكل ميكانيكي، لكنها تمثل الإطار الذي يحتوي على العادات، الضغوط و كذلك التطلعات و الصعوبات التي من خلالها تحدد الأفعال.

– هذا الإطار أو البنية التي من خلالها تتحدد الأفعال، لا ينظر إليها من حيث الشروط الأساسية لتوازنها أو إعادة إنتاجها، بل إلى محتواها و عمقها عندما تطرأ الاختلافات و النزاعات، و كذلك قدرتها على الانفتاح و التحول.

البنى التاريخية Historical Structures :

البنية التاريخية هي صورة لتشكل القوى بصفة معينة، هذا التشكل لا يحدد الأفعال بشكل مباشر أو ميكانيكي، لكنه يفرض ضغوطات و صعوبات تدفع بالأفراد و المجموعات إلى التغير، و بإمكان هؤلاء المقاومة، الاعتراض لكن ليس بإمكانهم التجاهل، و لما يقاوموا هذه البنية التاريخية المهيمنة فإن عليهم أن يدعموا فعلهم ببديل ريثما تتشكل قوى أخرى أو بنى موازية.

و هناك ثلاثة قوى تتفاعل داخل بنية ما: القدرات المادية، الأفكار والمؤسسات. و هذا التفاعل بعيد عن كل حتمية و العلاقة بين هذه القوى علاقة عكسية.

– **القدرات المادية:** و هي القدرات المنتجة و المدمرة، و هي في شكلها الدينامي موجودة كقدرات تكنولوجية و تنظيمية أما في شكلها الكامن فهي موجودة كموارد طبيعية يمكن للتكنولوجيا تحويلها أو كمخزون من العتاد و التجهيزات (الصناعية و العسكرية)

– **الأفكار:** و هي على نوعين، أفكار ذاتية تتبلور وفقا لطبيعة العلاقات القائمة و هي تتجه نحو ديمومة العادات و السلوكات ، و أفكار أخرى ترتبط بالبنية

التاريخية و هي صور جماعية عن النظام الاجتماعي مأخوذة من نظرة مختلف المجموعات إلى طبيعة و مشروعية علاقات القوة المهيمنة ، العدالة ، الشعب ... .

– **المؤسسات:** المؤسسة هي وسيلة لتحقيق الاستقرار، و ديمومة النظام الخاص و هي تعكس علاقات القوة السائدة ، و تعمل على تشجيع الصور الجماعية المتماشية مع هذه العلاقات ، و هي حقل للصراع بين توجهات متناقضة و أفكار مختلفة .

و المؤسسات توفر المنهجية لمعالجة النزاعات و تقليص استعمال القوة بشكل مباشر و داخل هذه المؤسسات، إذا أقر الضعيف بمشروعية علاقات القوة السائدة، واستطاع القوي أن يتصرف حسب إرادته، فإن العلاقة الحاصلة هي علاقة قيادة لا هيمنة و ديكتاتورية، و يعني ذلك أن كلاهما مستعد للدخول في إجراءات من شأنها طمأنة الضعيف على مكتسباته تحت قيادة القوى الذي يعبر عن هذه القيادة بمصطلحات ذات طابع عالمي أو يصورها على أنها مصالح عامة. ومن ثمة تصبح المؤسسات محور هذه الإستراتيجية القيادية مادامت تلبي حاجات كل من القوي و الضعيف.[1]

منهجية البنية التاريخية :

هي تلك التي تمثل . ما يمكن أن نسميه . الكليات المحدودة، حيث لا تمثل مجمل العالم بل دائرة خاصة من النشاط الإنساني المحدد تاريخيا في مجمله. ولتجنب الخطأ الذي تقع فيه نظرية حل المشكلة،تعمد منهجية البنية التاريخية إلى مقابلة البنى التاريخية ذات العلاقة فيما بينها والمرتبطة بدوائر فاعلة،هذه الجدلية تقوم في المقام الأول، باشتقاق تعريف للبنية الخاصة، لا من خلال نماذج مجردة من النظام الاجتماعي و من نمط الإنتاج،لكن من خلال الدراسة للوضعية التاريخية التي ترتبط بها .وفي المقام الثاني ، من خلال ملاحظة بروز هياكل موازية، قد تكون بدائل محتملة في طور التشكل.

البنى التاريخية هي نماذج للتضاد، توفر بشكل منطقي و منسجم عروضا بسيطة لواقع مركب.

1- Ibid.

ويحاول(كوكس) تطبيق هذه المنهجية (منهجية البنية التاريخية) على ثلاثة مستويات :

- تنظيم الإنتاج : خاصة ذلك الذي يولد القوى الاجتماعية.
- أشكال الدول: الناتجة من المركب دولة / مجتمع.
- النظام العالمي: القوى الخاصة التي يمكنها تحديد إشكالية الحرب و السلم.

كل هذه المستويات يمكن أن تدرس على أنها هياكل موازية تتعاقب ما بين مهيمنة و صاعدة و هي مترابطة ، بحيث إن كل تغيير في تنظيم الإنتاج يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة تؤدي هي بدورها إلى تغييرات في بنية الدولة و تعميم هذه التغيرات يغير إشكالية النظام العالمي.[1]

الإطار المنهجي للدراسة:

سنعتمد في تحليلنا لموضوع السلم الأمريكي في منطقة المتوسط على منهج التحليل النسقي في السياسة الدولية ل:(اوران يونغ–**Oran Young**) و الصادرة عن مركز الدراسات الدولية جامعة برينستون (**Princeton**) عام **1968**.[2]

يعرف يونغ النسق على انه مجموعة الفواعل ذات العلاقة الدائمة والاعتماد المتبادل،والمترابطة فيما بينها (البنية)،والمتفاعلة وفقا لقواعد متعارف عليها (العمليات) و تشكل موضوعا لمختلف السياقات ، بحيث أن كل تغيير في أحد المكونات سيؤثر حتما على بقية العناصر (الفواعل ، البنى ، العمليات والسياقات) .

والنسق الدولي عنده هو مجموعة الأنساق الفرعية المكونة من وحدات بشرية،وهو من حيث كونه فضاءا يحوي دولا ، أمما و مجموعات اجتماعية وسياسية،تشكل بدورها انساقا فرعية أخرى ، تتميز هذه الأنساق الفرعية باللامركزية من حيث التنظيم ، و

1- Ibid .

2- Oran Young ,A Systemic Approach To International Politics.USA : Center Of International Studies ,1968.

التعاون من حيث العلاقات على عكس النسق المكون للدولة والذي يتميز بالهرمية في التنظيم والإكراه في العلاقات ، ورغم استقلال العناصر المكونة للنسق الدولي و العلاقات الأفقية التي تربط عناصره إلا أن(يونغ) يطرحه على أنه نظام سياسي وذلك من حيث أن السياسة هي علاقات القوة والالتزام بالمسؤولية الدولية .

- **المفاهيم الأساسية للنسق الدولي :**

- المتغيرات الطبيعية .

- المتغيرات الأساسية (والتي تتحدد من خلال اطار زمني معين ، متى يبدأ نسق ما وإلى أين ينتهي وتتمثل هذه المتغيرات الأساسية في الفواعل ، البنى ، العمليات وكذلك السياقات).

- الأنساق الفرعية (الدول، المنظمات الدولية، المجموعات الجهوية والتجمعات غير الرسمية).

- المتغيرات المادية.

- الخصائص و السياقات (البيئة والظروف)

- **مسلمات النسق الدولي:**

أولا، أن هناك علاقة نسقية بين العناصر المكونة له بحيث إذا طرأ أي تغيير في أحد هذه العناصر أثر على الآخري.

ثانيا، أن منهج التحليل هذه تركز على الأنساق التي تتميز بتعدد الفواعل المستقلة عن بعضها البعض بشكل حقيقي.

ثالثا ، يركز المنهج على الأنساق المنظمة بشكل أفقي .

- **متغيرات النسق:**

1- المتغيرات المستقلة هي، **أولا**: الفواعل، ويمكن التعامل معها من حيث العدد ، الصنف ومن حيث انسجامها وعدم انسجامها ، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الأنساق المكونة من صنف واحد من الفواعل وأخرى تتكون من فواعل متعددة ، كما أننا يمكن أن نصنف الأنساق من خلال الأنظمة السياسية والاجتماعية

السائدة في النسق ودرجة انسجامها مع الفواعل الأخرى ، ويمكن التمييز كذلك بين الفواعل من خلال حيوية بيئتها الداخلية ومشاركتها وتفاعلها مع المحيط الدولي أو انكفائها وانعزالها من حيث قوتها وضعفها وعدم اكتراثها بما يدور في محيطها .

ثانيا: البنى، ويمكن أن توصف من خلال التركيز على انتظام ودرجة التفاعل بين الفواعل المكونة للنسق، في إطار تحالفات، تكتلات ، انحياز، تجمعات غير رسمية ، جمعيات قائمة على أساس عرقي ، ديني أو قائمة علىأساس اللغة ، ومن خلال هذه الاعتبارات يمكن للنسق الدولي أن يوصف بأنه أحادي القطب ، ثنائي القطب، متعدد الأقطاب أو أنه ينزع إلى تشكيل تجمعات جهوية و إقليمية .

ثالثا: العمليات، وتتضمن نماذج وأشكال التفاعل بين العناصر المكونة للنسق ، ويفرق يونغ بين البنى و العمليات ، فالبنى تعبر عن الخصائص العلاقاتيه بين الفواعل في حين تعبر العمليات عن أشكال التفاعل .

رابعا: السياق هو مفهوم تحليلي يستعمل لتجنب مفهوم البيئة المرتبط أساسا بالمكونات المادية والانحصار المكاني، ويمكن ملاحظة سياقات متعددة، السياق العلمي والتكنولوجي، السياق الاقتصادي، السياق الجغرافي، وكذلك السياق الاجتماعي والثقافي.

2- : المتغيرات التابعة

أولا: متغير القوة ويعرفها على أنها القدرة التي تمكن الفاعل في النسق الدولي من أن يساهم في عملية صناعة القرار الموجه لباقي الفاعلين، ويمكن التمييز بين القوة الحالية والقوة المفترضة، كما يمكن ملاحظة أشكال مختلفة لممارسة القوة، قوة الردع وقوة الإجبار وكذلك قوة التمييز بين المستويات المختلفة لاستعمال هذه القوة متى تكون القوة رادعة ومتى تكون قوة الإجبار.

ثانيا : متغير إدارة القوة ، وتبين الطرق التي من خلالها تنظم القوة في النسق الدولي ، وهي ظاهرة معقدة تشمل العلاقات الهيكلية ، التوافقات الإجرائية ، قواعد اللعبة والشروط التي تضبط السياق ، ويمكن للنسق الدولي أن يوصف من حيث أنواع

إدارة القوة إلى نسق إمبريالي ، نسق استعماري ، قائم على علاقات مراقبة مباشرة من طرف أحد الفواعل لباقي الفواعل الأخرى .

ثالثا: الاستقرار ويمكن أن يعرف وفقا لحالتي السكون والحركة فمن خلال حالة السكون،الاستقرارهو غياب التغييرات النوعية في النسق الدولي واستمرار التغيرات الأساسية بالشكل المتعارف عليه (الفواعل، البنى ، العمليات ،السياقات) ويعرف الاستقرار في حالة الحركة لما يتحرك النسق في اتجاه التوازن بعد الاختلال .

رابعا: التغيير(le changement)، هو التحول في العلاقات القائمة،ويمكن ملاحظة حجم التغير هل هو سريع أم بطيء ويظهر ذلك من خلال درجة الاعتماد المتبادل بين العناصر المكونة للنظام ،وأخيرا يمكن ملاحظة اتجاه التغيير وهو الحالة التي ينتهي عندها النسق وكذلك درجة التحول. [1]

لمعالجة الإشكالية والتساؤلات التي أثرناها في الفقرات السابقة من هذا البحث اقترحنا خطة من ثلاثة فصول.حاولنا في الفصل الأول تفكيك منطقة المتوسط باستخدام المنهج النسقي اوران يونغ، وذلك بغرض التعرف على فواعلها، بناها والعمليات المحددة للتفاعلات داخل هذا النسق الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة عليه، ثم بيان رهانات الفواعل الأساسية الأخرى.

في الفصل الثاني من الدراسة حاولنا عرض مفهوم (السلم الأمريكي) من خلال تحليل إبعاده المادية (العسكرية والاقتصادية)و القيمية (الثقافية والإعلامية) ثم حاولنا إسقاط هذه المفاهيم على الفضاء المتوسطي الذي تسعى الولايات المتحدة من خلال حليفتها إسرائيل فرض سلام يؤمن لها الوصول إلى منابع النفط وضمان الانقسامات والاختلافات في الوطن العربي، لتحقيق ذلك توظف أمريكا كل قدراتها في المجال الدبلوماسي (المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف) وكذلك قدراتها التعبوية (المؤتمرات)، في نهاية الفصل حاولنا مناقشة فكرة(السلم الأمريكي) وذلك من حيث إرادة الولايات الأمريكية في أقامته، من حيث تكاليفه ومن حيث قبول الآخرين لهذه الفكرة .

1- Ibid .

في الفصل الثالث والأخير تعرضنا للاستراتيجيات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الحفاظ على الوضع القائم ومواجهة العناصر الاضطرابية المهددة للنسق المهيمن الذي تسعى لفرضه، فمن خلال منظمة حلف شمال الأطلسي تحاول الولايات المتحدة احتواء أوروبا وربط أمنها بالمنظمة ومن خلال مجموعة من التحالفات تحاول إقصاء وتهميش كل من يناهض سياستها.[1]

1- Ibid .

الفصل الأول

منطقة المتوسط: المكونات والرهانات

تعتبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط – حيث تلتقي دول وشعوب ثلاث قارات وثلاث أكبر ديانات في العالم – منطقة بالغة الأهمية والحساسية وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مكونات هذه المنطقة ورهانات فواعلها.

I- المكونات :

تتشكل منطقة المتوسط من مكونات متنوعة ومتعددة بعضها طبيعي والآخر أساسي كالفواعل والبنى والعمليات.

1 – المكونات الطبيعية:

تتشكل منطقة المتوسط، من الجزء الجنوبي من القارة الأوروبية:أسبانيا فرنسا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة و الهرسك، جمهورية يوغسلافيا، ألبانيا و اليونان، و من الجزء الغربي من القارة الآسيوية: سوريا، لبنان، تركيا، الأراضي الفلسطينية والكيان الاسرائيلي، ومن الواجهة الشمالية للقارة الإفريقية: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و مصر.[1] يتوسط هذه الأجزاء القارية حوض البحر الأبيض المتوسط، و هو بحر داخلي، تبلغ مساحته ثلاثة ملايين كلم^2، ويمتد على طول ثلاثة آلاف و ثمانمائة كلم، بعرض حده الأقصى سبعمائة كلم، ويقدر عمق حوض المتوسط خمسة آلاف و مائة و عشرون مترا.[2]

يتميز البحر الأبيض المتوسط بكثرة المضائق و الجزر، مضيق جبل طارق (المنفذ الوحيد على المحيط الأطلسي) و هو خاضع لأحكام اتفاقية (منتيغوباي**1982**) لقانون البحار على عكس المضائق المتوسطية الأخرى التي تنظمها أحكام اتفاقيات إقليمية عديدة، وأهم هذه المضائق (الإستراتيجية) مضيق الدردنيل، البوسفور، قناة السويس، مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب و مضيق هرمز. أما الجزر فأهمها جزيرة الكورس، سردينيا، صقلية، و جزيرة قبرص، و تطرح الجزر و الأرخبيلات، شأنها شأن المضائق،

1- Dictionnaire, Larousse. Paris: Larousse, 1977, p 52

2- البحار و المحيطات، سلسلة المعرفة. جنيف: منشورات ترادكسيم،(د ت ن)، ص 22.

إشكالية أمام قانون البحار، و ذلك بخصوص تحديد مياهها الإقليمية و كذلك بالنسبة للنشاط العسكري في أعالي البحار (المراقبة المناورات و إجراء التجارب) إذ أن أحكام الاتفاقية الدولية تسمح بمثل هذا النشاط لكن واقع البحر المتوسط لا يتسع، خاصة إذا علمنا أن مياهه تعج بالأساطيل الحربية، الأسطول الأمريكي، الأسطول الروسي، ا لبريطاني، إضافة إلى القوى البحرية الإقليمية الأخرى ، فرنسا، إيطاليا ، أسبانيا و كذلك تركيا و مصر .[1]

ينقسم البحر الأبيض المتوسط الي حوضين، حوض غربي، تطل عليه من الضفة الجنوبية دول المغرب العربي و التي تزخر بثروات استراتيجية و حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة و اقتصاد الدول الغربية خاصة، و تتمثل هذه الثروات أساسا في النفط و الغاز اللذين تتمتع بهما كل من الجزائر و ليبيا، حيث يقدر احتياطي الجزائر في النفط بحوالي **900** مليون طن، وهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة عشرة على المستوى العالمي بمعدل **1,8 %**، كما أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة من حيث كمية الاحتياطي من الغاز الطبيعي أي **10 %** من الاحتياطي العالمي، ويعتبر أنبوب الغاز المغرب العربي– أوروبا ثاني مشروع بين ضفتي البحر المتوسط بعد أنبوب الجزائر – إيطاليا وينتظر أن تزود ليبيا أوروبا بالغاز الطبيعي بعد تسوية بعض المشاكل السياسية العالقة المرتبطة بمسالة لوكربي، وتعتبر ليبيا أحد أهم المصدرين لهذا المنتوج إذ يقدر احتياطها بحوالي **550** مليار متر مكعب[2] و تمثل الجهة الشرقية من المتوسط، معبرا رئيسيا لناقلات النفط الآتية من الخليج العربي متجهة نحو أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية عبر قناة السويس، و هي بذلك تكتسي

1- République Française, Ministère des Affaires Etrangeres, << la Méditerranée : Présentation historique, culturelle et géopolitique >>. Rédigée a l'occasion d'une visite officielle du Président de la République Française au Caire destinée aux étudiants de 3éme année de commerce international, Université du Caire Printemps,1996.

2- Justin, FLEURY, <<l'importance du gaz Algérien pour la France>> confluence méditerranée, N°22, été 1997, p 49.

طابعا استراتيجيا و حساسا بالنسبة للمصالح الغربية.[1]

يشكل الاتحاد الأوروبي الجزء الشمالي الغربي من حوض المتوسط، و هو عبارة عن نظام إقليمي قيد التوحيد، وكتلة اقتصادية و مالية ذات نفوذ واسع في العالم فهو يضم **300** مليون نسمة، و يمثل **19 %** من الناتج الوطني الإجمالي العالمي و **18%** من التبادلات الدولية، و هو يمتلك القسط الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب و العملات. [2]و يحتوي كذلك على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم و التي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

أما الجهة الشمالية الشرقية، فهي إحدى ابرز نقاط التماس الحضاري، أو هي خط الانكسار على حد تعبير صموئيل هانتنغتون، فمنطقة البلقان البالغة الحساسية و الأهمية من حيث كونها، أكثر المناطق الأوروبية تأثرا بالتواجد الإسلامي – خمسة قرون من الحضور العثماني – هذا الحضور الذي خلف حقدا دفينا عند المجموعات المسيحية الصربية و الكرواتية، والذي تجلى أثناء أزمة البلقان من خلال الهمجية التي عومل بها مسلمو البوسنة والهرسك و الشعب الألباني، [4] و من حيث كونها مفصلا أساسيا استراتيجيا لمنطقة أو راسيا التي ينظر إليها الإستراتيجيون الأمريكيون على أنها قلب العالم من تحكم فيه سيطر على العالم كله. [5]

2- **المكونات الأساسية:**

2 – 1: **الفواعل**

يمكن التمييز بين مجموعة من الفواعل داخل النسق المتوسطي:

أ- **الدول:** التي تتفاوت فيما بينها اقتصاديا، وتختلف من حيث شكل أنظمتها السياسية و تتنوع من حيث انتماءاتها الحضارية، الدينية و العرقية. حيث نجد

---

1 - خير الدين العايب، << الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة >> (رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1995) ص 24 .

2 - العزي، مرجع سابق، ص 249.

3 - العايب، مرجع سابق، ص 20.

4- La Méditerranée, Op.Cit, pp 15/16.

5 - العايب، مرجع سابق، ص 20.

في الشمال الغربي من المتوسط، دولا اغلبها متطورة، ذات ديناميكية صناعية و فلاحية و تكنولوجية عالية، وتتمتع بأنظمة ديمقراطية شفافة ورشيدة تسعى إلى تحقيق الحرية و الرفاهة لمجتمعاتها، و هي تنتمي إلى الحضارة المسيحية اليهودية مع تواجد إسلامي في بعضها.[1]

أما في الجنوب و الشرق من المتوسط، و رغم التحولات السياسية و الاقتصادية التي عرفتها دول المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإننا نجد دولا فقيرة و متخلفة تعاني من مديونية كبيرة ومن سوء تسيير لمواردها الطبيعية و البشرية و هي في غالبها أنظمة تسلطية لم ترق إلى تطلعات شعوبها في بناء كيانات متميزة حضاريا وتستثنى إسرائيل من هذا التصنيف لكونها قوة عسكرية معتبرة و هي تتمتع بنظام ديمقراطي شفاف في ظل اعتزاز بالثقافة اليهودية .

ب : المنظمات :

ب – 1 المنظمات الاندماجية:

– **الاتحاد الأوروبي** : أسس الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ما ستر يخت في مارس **1993** كحلقة من عملية بناء اندماجي تطوري ابتداء من عهد روما **1957** وتهدف الاتفاقية إلى:

1 – تأسيس الاتحاد الاقتصادي و النقدي، من خلال تبني عملة واحدة تحت أشراف البنك المركزي الأوروبي.

2 – تأسيس الاتحاد السياسي و الذي بموجبه تتنازل الدول الأعضاء عن مفهوم الجماعة الأوروبية لصالح الاتحاد الأوروبي، وتسعى الاتفاقية إلى توطيد العلاقات بين الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية والأمنية الموحدة وكذلك السياسة الدفاعية الموحدة، و توطيد العلاقات في مجالي الأمن الداخلي و العدل من جهة أخرى. [2]

و قد استطاع الاتحاد أن يتحول إلى تكتل يستحوذ على ثلث التجارة العالمية،و امتلاك مصادر مالية هائلة، فمن بين عشرة دول تجارية كبرى نجد سبعة منها أوروبية و

1- Daniel Collard, << La Conférence De Barcelone et le Partenariat Euro- Méditerranéen >>. Revue défense nationale, N° 02 Février 1996, p 110.

2- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1998، ص 151.

تسعى دول الاتحاد لتوسيع نطاقها تكيفا مع المتطلبات الجديدة ، وفتح المجال أمام الدول المجاورة للانضمام إلى الاتحاد لتجعل منه قوة ديمغرافية و اقتصادية عظمى(**25** دولة في حدود **2004**)،وهو ما يقر فكرة خلق سوق قارية موحدة تشمل جميع دول العالم القديم بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا [1].و لتدعيم قوته يتطلع الاتحاد إلى خارج حدود القارة من خلال مناطق التبادل الحر مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط . كما أن الاتحاد يسعى إلى تبني سياسة خارجية موحدة، وبناء حصانة دفاعية مستقلة عن القوى الكبرى، و ذلك من خلال إعادة تنشيط اتحاد أوروبا الغربية(مشروع بروكسل افريل **2003**). [2]

- **اتحاد المغرب العربي**: تم الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي ، في **17** فيفري **1989** بمدينة مراكش و جاء في الإعلان إن الاتحاد يهدف إلى تعزيز أواصر الأخوة و إحراز التقدم و الرفاهة و الدفاع عن حقوق المجتمعات المكونة للاتحاد و العمل على الحفاظ على السلم القائم على العدالة و المساواة ، وتطبيق سياسات مشتركة في جميع المجالات و ضمان حرية انتقال الأشخاص و الممتلكات و الخدمات و رؤوس الأموال ، وتعزيز التعاون واعتماد الحوار ، كما تقررنصيا أن الاعتداء على أية دولة عضو هو اعتداء على باقي أعضاء الاتحاد .[3]

هذا ما جاء في الإعلان التأسيسي للاتحاد، لكن وقائع الأحداث أبرزت أن الاتحاد لا يعد أن يكون مؤسسة شكلية و ما بنود الاتفاقات الإ شعارات تكذبها الخلافات بين الأعضاء التي تصل إلى حد التلويح بالحرب، و إدراج الاتحاد ألمغاربي ضمن الفواعل المكونة للنسق المتوسطي يأتي من باب كونه يشكل جزءا محل تنافس شديد بين الأوروبيين و الأمريكان.

1- Jaques Adda, la Mondialisation de l'Economie : Genèse. Alger : Casbah éditions, 1998. P72.

2- مالك عوني، << السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة >> ، السياسة الدولية، عدد 142 أكتوبر 2000 ، ص 93 .

3- Mohamed Djadi , l'Algérie et l'Unité Maghrébine, Alger: édition , Dar el- djoumouaa 1989, p137.

ب -2 المنظمات السياسية

- منظمة الأمم المتحدة : هيئة دولية أسست عام **1945**، تهدف أساسا الى الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و حماية الحقوق الأساسية للإنسان ، و تظم هيئات أساسية هي : الجمعية العامة، حيث كل دولة عضو مقعدا و صوتا، مجلس الأمن و هو المسؤول عن السلم في العالم، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، محكمة العدل الدولية.[1] مع انتهاء الحرب الباردة، بدأت الأمم المتحدة تدرك دورها ومسؤولياتها في إقامة نظام عالمي مكرس لمبادئها الموجهة والمعلنة في ميثاقها، وتحقيق التقدم في المراحل الجديدة باعتبارها هيئة عالمية، فمن خلال سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت في النصف الأول من التسعينات حاولت الأمم المتحدة التأكيد أنها تحتفظ بدور هام ، حاضرا ومستقبلا،يتمثل في تسييرو تحديد الأولويات الإنمائية الدولية، وتعزيز التنسيق و التعاون فيما بين العناصر الفاعلة في مجال التنمية [2] نجحت الأمم المتحدة خلال النصف الأول من عقد التسعينات، في نطاق أنشطتها العامة، في بلورة مفاهيم عالمية جديدة تشكل بالنسبة للشعوب كافة زخما فكريا جديدا في مسايرة العولمة و مقتضياتها و تحرير التجارة و مضاعفاتها من خلال:

– تفعيل مفاهيم التنمية البشرية المستدامة (مفهوم التنمية التي يكون محورها الإنسان، والتي تكفل تحقيق الإنصاف و الاستدامة).

– تأكيد أهمية و دور المجتمع المدني (وجود مجتمع مدني فعال و نشط أمر ضروري من أجل قيام تنمية اجتماعية دائمة و ناجحة).

– تحقيق التمكين السياسي للمواطنين، على جميع المستويات المجتمعية من خلال تفعيل التعددية، للمساعدة على خلق الضروف الملائمة لتحقيق التنمية الشاملة.

– تعزيز أهمية إحياء التعاون الإنمائي الجاد باعتباره أحد الركائز لتحقيق السلام.

1- غضبان مبروك، المجتمع الدولي: الأصول و التطور و الأشخاص. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 534.
2- منظمة العمل العربي، العولمة و آثارها الاجتماعية. القاهرة: منظمة العمل العربية، 1998، ص 65.

- توثيق الارتباط بين أبعاد التنمية الخمس (السلام، الاقتصاد، البيئة، المجتمع المدني والديمقراطية). [1]

من ابرز أدوات الأمم المتحدة و آلياتها في تهيئة الدول الأعضاء، و بوجه خاص الدول النامية للتعامل مع العولمة و تحرير التجارة، وإحداث التوازن و تقديم المساعدات التقنية، هي الوكالات المتخصصة، كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (**P N U D**)، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (**CNUCED**)و هو أحد أهم المؤسسات الأممية و أكثرها حيوية و تعبيرا عن ضمير الدول النامية، و يهدف المؤتمر الي تعبئة الموارد البشرية و المادية من أجل التنمية من خلال الحوار و العمل المشترك بين الحكومات و المجتمع المدني. [2]

– جامعة الدول العربية : بمبادرة مصرية ، تأسست الجامعة العربية سنة **1945**،بغرض تعزيز الوحدة العربية ، وتتعرض المنظمة منذ سنوات إلى انتقادات شديدة بلغت درجة التشكيك في جدواها ، وذلك لم يأت من فراغ و لكنه تفرع من فكرة محورية جرى ترويجها بأساليب متباينة مع هبوب رياح التطبيع مع إسرائيل ، مفادها أن القومية العربية التي عجزت عن تحقيق أي مشروع اندماجي في الضفة الجنوبية من المتوسط أصبحت من القيم السالبة و المستهلكة ، و لابد من تجاوزها.

إن الأزمة التي تواجهها الجامعة العربية في الضروف الراهنة لم تعد أزمة كفاءة أداء و إنما أزمة وجود.[3] فجهازها الإداري قد ترهل و ميزانيتها في عجز دائم وهي تفتقر إلى الأطر المؤسسية الضرورية لنجاح مهامها، فإلى اليوم و القرار داخل المنظمة يتخذ بإجماع ، وقراراتها لا تعد أن تكون تكرارا لما يتم على مستوى قومي، أو يقرر ما يتم في أجهزة عربية أخرى .[4]

1- نفس المرجع ، ص66.
2- نفس المرجع، ص68.
3- محمد وفاء حجازي، << الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك >> ، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني ، 1998 ، ص 76.
4- نفس المرجع، ص 81.

– **منظمة المؤتمر الإسلامي**: إنبثقت هذه المنظمة عن مؤتمر الدول الإسلامية في الرباط عام **1969** استجابة لنداء تحرير القدس بعد حرق الأقصى المبارك، و تظم حاليا **57** دولة و تجمع إسلامي، وهي تشمل جميع الدول العربية، ومن ثمة معظم دول الضفة الجنوبية من المتوسط، وتهدف المنظمة إلى تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية و التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية، ورغم الجهود المبذولة لتجسيد التعاون و التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في مواجهة اشتداد المنافسة و تحديات العولمة و التكتلات الدولية و كذلك التحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، فإن النتائج المحققة ميدانيا تبقى بعيدة كل البعد لأن تكون المنظمة فاعلا أساسيا في المحيط الدولي فهي تعاني من أزمة عدم وضوح في المهام والاولويات إضافة للولاءات الخارجية المعرقلة لكل عمل جدي. [1]

– **منظمة الوحدة الإفريقية** : التحولات الجذرية و العميقة في العلاقات الدولية ، أنانية الدول الإفريقية ، انهيار الاتحاد السوفيتي ، إضافة إلى العجز المالي الكبير الذي تعرفه المنظمة ، كل هذه العوامل و الأسباب جعلت من الهيئة الإفريقية شبه متروكة، وهي التي علقت عليها آمال توحيد الدول الإفريقية عند نشأتها منذ أكثر من ثلاثين سنة . [2]

ب – 3 المنظمات الاقتصادية و المالية :

- **صندوق النقد الدولي** : أنشأ الصندوق بمقتضى اتفاقية بروتن وودز، للإشراف على الجانب النقدي للمدفوعات الدولية، و تضم عضوية الصندوق دول العالم المتقدم و دول العالم الثالث ، وتساهم الولايات المتحدة الأمريكية بالقسط الأكبر في الصندوق الشيء الذي يؤهلها أن تكون نافذة في قرار هذه الهيئة الدولية [3]

و بعد الأزمة المالية لسنة **1971** و المترتبة عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وما رافقه من ارتفاع في معدلات البطالة و التضخم وهروب رؤوس الأموال الأمريكية الى أوروبا ظهرت تغييرات جذري ألغت بعض أصو اتفاقية بروتن وودز وجعلت من الصندوق أداة

1- محمد محمود الإمام، <<أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية >>، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، 1998 ص56.

2- Salah Mouhoubi , Afrique: l'ère Des Turbulences. Alger : Casbah édition, 1999 p 69-74.

3- عبد الخالق جودت ، الاقتصاد الدولي. القاهرة: دار النهضة المصرية، 1979، ص73.

لإدارة أزمة المديونية العالمية (برؤية خاصة تعكس مصالح الدائنين) ويمكن تلخيص دوره الجديد فيما يلي:

– الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية و جذبها و إقراضها.

– الإشراف و الرقابة على تنفيذ سياساته و برامجه في البلدان النامية و الاشتراكية سابقا أو الدول الحديثة التصنيع.

– تنامي دوره التنظيمي في ادارة أزمة المديونية العالمية فقد أصبحت النسبة العظمى من القروض الموجهة إلى البلاد النامية أو الديون المعاد جدولتها لا تتم إلا بموافقته المسبقة وضماناته المشروطة بتعهد البلدان المثقلة بالديون بتطبيق برامج التكييف الهيكلي كمدخل لدمج تلك الاقتصاديات في النظام الرأسمالي العالمي .[1]

– **منظمة التجارة العالمية:** انشات في جانفي **1995** ، جاءت للوجود منظمة التجارة العالمية ، وهي تمثل كإطار مؤسساتي مشترك لتسيير العلاقات التجارية الدوليةفي ظل تعقيدات العولمة الهيكلية ،و تقوم المنظمة بالمهام التالية:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ، وتسهيل تنفيذ إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي .

- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف .

- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية و تسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقية الغات (**GATT**) .

- متابعة السياسات التجارية الدولية و مدى انسجامها مع ماتم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

–تقوم المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام و التوازن في وضع السياسات الاقتصادية الدولية. [2]

1- صالح صالحي، <<إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره >>، دراسات اقتصادية ، العدد الأول 1999 ، ص93 .
2- عدنان شوكت شومان ، اتفاقية الغات الدولية الرابحون دوما و الخاسرون دوما . دمشق: دار المستقبل 1996، ص 30..

و لكي تكون دولة ما عضوا في المنظمة، لابد لها من أن تتقدم بطلب رسمي مرفوق بالوثائق التالية:

- دراسة عن أوضاع البلد الاقتصادية و سياستها في مجال التجارة الخارجية وسياسات الدعم الممنوح للمنتجين أو المصدرين.
- الأنظمة الجمركية و أنظمة الاستيراد المعمول بها.
- جداول التعريفة الجمركية للسلع و الخدمات.[1]

كما يطلب عادة من الدول طالبة الانضمام إعادة النظر في السياسات الاقتصادية و الإنمائية لتتفق مع أحكام الاتفاقية، كذلك إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية و النقدية و اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية و الرقابة في عملية الإنتاج، وكذلك دعم و تشجيع القطاع الخاص. [2]

و نحن نتحدث عن أحكام اتفاقيات المنظمة، لابد من الإشارة إلى مسائل تخص المنطقة العربية و من ثمة دول الضفة الجنوبية للمتوسط، و المتعلقة بمكانة النفط في التجارة العالمية، ومسالة المقاطعة العربية لإسرائيل.

إن مادة النفط ورغم الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها، فهي المحرك الأساسي للصناعات الغربية، فإنها لم تلق الاهتمام الكافي في المفاوضات المتعاقبة في إطار اتفاقية أوروجواي، وذلك نظرا للغياب الشبه التام لمصالح الدول النفطية الرئيسية في جولات المفاوضات، علاوة على عدم وجود تعريفة جمركية كبيرة تفرض عليها في العديد من دول العالم.

أما فيما يخص مسألة المقاطعة العربية، فقد طالب نائب الرئيس الأمريكي آنذاك(**1994**) آل غور في مؤتمر مراكش (المغرب) بإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، كما أوضح رئيس الوفد الإسرائيلي في المؤتمر، أن إسرائيل ترغب في أن تجد تسهيلات كاملة و حقيقية في معظم الأسواق، وأن المقاطعة الاقتصادية أدت إلى معاملة غير لائقة، وهي تتعارض مع مفهوم تحرير التجارة العالمية.

1- أسامة مجذوب ، الغات : ومصر والبلدان العربية من هفانا إلى مراكش . الطبعة الثانية ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 1997 .ص ص 77-80.

2- نفس المرجع ، ص 85 .

إن خيار عدم الانضمام إلى المنظمة يكاد يكون شبه مستحيل، لأن الممتنع سيجد نفسه غير قادر على تأمين تبادلاته التجارية، فالمنظمة ومؤسساتها أصبحت تضم أكثر من **124** دولة و تسيطر على ما يزيد على **95 %**من التجارة العالمية، كما أن عدم الانضمام لن يحول دون تأثر الممتنع بأحكام الاتفاقية و خاصة أن هذه الأحكام شملت الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (التكنولوجيا) و تجارة الخدمات (السياحة، الاتصالات، المصارف....) وكل هده الجوانب حيوية و ضرورية لعملية التنمية و الاستثمار.[1]

– **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية** : أسست في **31** افر يل **1961** بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية و التجارية للدول الغربية و كذلك تجنيد و تسيير الإعانات المخصصة للدول النامية عن طريق لجنة التعاون من اجل التنمية **(CAD)** والتي تهدف بدورها إلى:

– تنظيم سياسات تقديم الإعانات للدول النامية.

– تنسيق مواقف الدول الأعضاء بشأن القضايا المطروحة في إطار المؤسسات الدولية (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، مجلس الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي و التنمية **(CNUCED)**.[2]

ج : الشركات متعددة الجنسيات : هي مشاريع تملك أو تسيطر على مرافق إنتاجية أو خدمات خارج البلد الذي يوجد فيه مقرها الرئيسي، ويتم تصنيع منتجاتها في بلدان مختلفة في وقت واحد، وتتميز هذه الشركات بضخامة رؤوس أموالها وتنوع أنشطتها و انتشارها الجغرافي اللامحدود، وبعد أن كان ينظر لهذه الشركات على أنها الوجه الجديد للاستعمار ، فإنها ، أصبحت اليوم محط آمال بعض البلدان النامية، وهي تسيطر عل **1/3** الأصول الإنتاجية العالمية ، وتتحكم في أكثر من **2/3** المنتجات في التجارة العالمية، وتساهم في النصيب الأكبر من الابتكارات التكنولوجية في العالم ، و تحكم الدول الصناعية الكبرى سيطرتها على هذه الشركات عبر تملك أموالها وتوجيه استثماراتها ، و

1- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد الدولي . 1995 ،ص ص135- 136.

2- فرديو أو لحاج ، << محاضرات في مقياس المنظمات الدولية >> ،(مقدمة لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 99/97) .

يمثل الثالوث المكون من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي واليابان موطنا ل **87%** من أكبر مائة شركة متعددة الجنسيات.[1]

و يمكن ذكر بعض الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في المحيط المتوسطي على سبيل المثال: في مجال البترول و الغاز نجد، أناداكور (**Anadarko**) ، برلنغتون روسورس(**Burlington Ressource**)، موبيل(**Exxon Mobil**)، آركو(**Arco**)، و كلها أمريكية ونجد توتال فينا الف (**TotalFinaElf**) ، و ج د ف **GDF** الفرنسيتين، أني E N I)الإيطالية ، انديسا و كبسة (**Endes et Cepsa**) الاسبانيتين [2]و غيرهم من الشركات العملاقة المهتمة بمجال المحروقات .

بالإضافة إلى ما تقدم هناك شركات أخرى تنشط في قطاعات متنوعة، كقطاع البنوك و المال مانهاتن بنك (**Manhattan Bank**)-، (**City Bank**)، و آخرين، ميكروسوفت (**Microsoft**)، كوكاكولا، بيبسي كولا، و غيرهم من الشركات ذات رؤوس الأموال الضخمة و المؤثرة.

د - المنظمات الأمنية و القوى العسكرية في المنطقة : تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي (**OTAN**) في أفريل **1949** بموجب المادة **51** من ميثاق الأمم المتحدة ، وتتكون من **19** دولة عضو هي بلجيكا، كندا، الدانمارك،الولايات المتحدة الامريكية فرنسا،ايطاليا،لكسمبورغ،النرويج،هولندا،البرتغال، المملكة المتحدة، اليونان تركيا، ألمانيا، إسبانيا، جمهورية التشيك، بولونيا و المجر .

و تهدف المنظمة إلى الحفاظ على أمن الدول الغربية حيث تلتزم الدول الأعضاء على مد يد المساعدة لبعضها البعض في مواجهة قوى خارجية، وهذا الالتزام محدد بمايلي:

– الالتزام يخص فقط حالات الاعتداء داخل منطقة جغرافية محددة (الشمال الأطلسي والمنطقة الغربية من البحر الأبيض المتوسط).

1- Adda, Op.Cit, P86.

2- Hamid Zyad , <<la Révolution Energétique>>, Afrique Asie, N°128, Mars 2001, P 65-69.

– تقييم الاعتداء، يكون خاص بكل دولة على حدة و لا ينتج عن موقف جماعي.

– يتم تحديد المساعدة من طرف كل دولة، ولا تحتوي المساعدة على وسائل عسكرية.

– ينص ميثاق المنظمة على ضرورة التشاور بين الأعضاء.

بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت أصوات تطالب بإدراج تعديلات في النظام القائم و المهام المخولة للمنظمة، و قد أدركت الولايات المتحدة ضرورة و ضع أسس جديدة لمفهوم الأطلسية لقطع الطريق أمام تطلعات الأوروربين في الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية في مسائل الأمن و الدفاع[1]و قدرت القوات الأمريكية المتواجدة على الأراضي الأوروبية ب **300** ألف في بداية التسعينات لتصبح **150000** جندي في سنة **1995** . [2]

هـ– القوى العسكرية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط :

يعج البحر الأبيض المتوسط بالأساطيل الحربية، فالأسطول السادس الأمريكي الذي هو بمثابة قاعدة في الحوض، و الأسطول الروسي والبريطاني، و القواه البحرية الفرنسية و الإيطالية وكذلك البحرية التركية و المصرية. [3]

و- التنظيمات غيرالرسمية:

بعد التعرض إلى الدول والمنظمات ندرج في الفقرات التالية المنضمات والتنظيمات غير الرسمية كمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حماية البيئة والتنظيمات السرية كالحركات الإسلامية والحركات الصهيونية والتنظيمات الإرهابية وجماعات المافيا وغيرهم وسنركز على تحالفين اثنين لهم الاثر البالغ في ادارة القوة في المنطقة وهما:

1- التحالف الصهيوني – المسيحي المتطرف:

دون فهم حقيقة العلاقة بين الصهيونية العالمية و إسرائيل من جهة و النظام العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ستبقى كثير من

1- Idem, pp 65-69.
2- Idem.
3- La Méditerrané , opcit . P14/15 .

الأسئلة الهامة و المشروعة دون إجابة، وستجد الحركات الشعبية نفسها عاجزة عن فهم حقيقة ما تناضل من أجله أو ضده.[1]

مكونات أربع تعطي لإسرائيل طابعها الخاص، فالغرب عموما و الولايات المتحدة خصوصا تعامل إسرائيل على أساس أنها القاعدة الأمامية التي تحرص المصالح الغربية المشروعة و غير المشروعة في مواجهة أعداء قدامى تقليديين " العرب "،و توفر لهذه القاعدة الإمدادات العسكرية و الاقتصادية و التعاطف و الحشد المعنوي و التغطية الإعلامية المتواصلة، الواسعة و المتميزة ، وتلعب العوامل الخارجية الدور الأساسي في تمكين إسرائيل من تطوير قواها الإنتاجية و تكوين آلة حرب قوية، و هي البلد الصغير الحجم والسكان و الموارد . و تدخلها في مصاف القوى العسكرية العالمية، و من كفالة مستوى معيشة مرتفع جدا و قدرة على الاستجابة لموجات المهاجرين المتتالية. هذه المكونات هي:[2]

– التوجس التاريخي للغرب من أي مشروع للتوحيد، أو حتى لمجرد النهضة العربية/ الإسلامية .

– المصالح الغربية وخاصة مصالح الاحتكارات النفطية في المنطقة العربية.

– الأيديولوجية الصهيونية التي تكونت في نهاية القرن التاسع عشر و النافذة في مراكز القرار العالمي.

– المصالح و الاحتكارات و القوى المالية، الإعلامية، القرارية لليهودية العالمية المستخدمة للأيديولوجية الصهيونية و المتداخلة مع الاحتكارات الغربية.

2– التحالف القومي – الإسلامي : يتشكل التحالف القومي– الإسلامي ، من التيار القومي الذي ظهر في المشرق العربي في أواخر القرن التاسع عشر و من التيار الإسلامي الذي جاء كرد فعل لسقوط الخلافة الإسلامية، وقد استطاع التياران على مر السنين و تلاحق الأحداث و تأزم الأحوال شق طريقهما، وتبلورا في شكل حركات

1- فوزي منصور، "بنية التحالف الصهيوني الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي"، في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. القاهرة :اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ،الطبعة الاولى 1998،ص33..

2- نفس المرجع. ص ص، 34-36.

إسلامية، وقد ساد بينهما خلافات و اختلاف كبيرين في بداية الأمر، و شغل ذلك الوضع الخطير بال كثير من المهتمين اللذين كانوا يشعرون بأن ذلك لا ينفع أحدا سوى أعداء الأمة ، و تنادى الفريقان إلى القيام بعمل إيجابي ملموس لتحقيق تطلعاتهم المشتركة.[1] ويمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مر بها الفكر القومي العربي، مرحلة القومية الثقافية، واتسمت بالليبرالية و الانفتاح، والمرحلة الثانية و امتدت طيلة النصف الأول من القرن العشرين و هي مرحلة القومية السياسية، حيث برزت مطالب الاستقلال و التحرر ، ثم المرحلة الثالثة من منتصف القرن العشرين إلى حدود سنة **1973**، وخلالها أصبحت القومية العربية ذات شعبية واسعة و مسيطرة على الساحة السياسية والفكرية . [2]

سيطرت القومية العربية بشكلهاالناصري على فضاءات و اسعة من السياسة العربية، وخاض الناصريون العرب معارك طاحنة سواء مع إسرائيل أو القوى الإمبريالية الأخرى، وبالتوازي مع التيار الناصري، برزت القومية العربية البعثية التي سيطرت على الحكم في دمشق و بغداد منذ الخمسينات فصاعدا .[3]

أما بخصوص الحركة الإسلامية، فهي كذلك جسم مركب من اتجاهات ثلاثة يجمعها فهمها الشمولي في نظرتها إلى الإسلام و موقفها الحركي في إقامة مجتمع إسلامي على أساس هذا التعدد الشامل عن طريق، اقامة تنظيم يعمل على إنشاء دولة إسلامية ، وهذا المفهوم ينطبق أكثر ما ينطبق على ثلاثة اتجاهات كبرى، الإخوان المسلمون، الجماعة الإسلامية في باكستان و حركة الإمام الخميني في إيران، و ما تبقى من اتجاهات إسلامية إما أنه تابع بشكل أ و بأخر لأحد هذه الاتجاهات أو مبتدئ لم

يتطور بعد، أو أنه يقتصر على جزئية من جزئيات الإسلام[1] يتميز تيار الجهاد الإسلامي، سواء عن الاتجاهات الثلاثة الكبرى المشار اليها آنفا أو باقي الاتجاهات المهتمة بجزئية من الإسلام، كونه يستعمل أدوات العنف المسلح في عملية التغيير، و

---

1 - أحمد صدقي الديجاني، المؤتمر القومي الإسلامي الأول: وثائق و مناقشات و قرارات المؤتمر. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995، ص15.

2- مقابلة مع الدكتور يوسف الشورى ،قناة الجزيرة (قطر) 2002/07/17 .

3- نفس المرجع.

1- راشد الغنوشي، مقالات . قسنطينة (الجزائر): دار الهداية ، ط2، 1990، ص91.

تتمحور مفاهيمه حول مفاهيم مركزية " الجاهلية " و بالتالي الحكم بالكفر على مكونات المجتمع و السلطة معا، و هذا الكفر لا يمكن استئصاله إلا" بالجهاد"[1]وهو بذلك يعطي الفرصة السانحة لأعدائه بوصفه بشتى النعوت (الإرهاب، التطرف) ويستبيحون باسمه ضرب الإسلام والمسلمين .

و يهدف التحالف القومي الإسلامي، إلى التجديد الحضاري للأمة وفقا للنموذج المتميز بالعروبة و الإسلام من خلال تأسيس إطار للعمل مشترك و دائم لتغيير الواقع الظالم و البائس الذي يفرض على الأمة ، رفض التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ، رفض التطبيع مع العدو الصهيوني،ورفض التواجد الأجنبي وأشكال الهيمنة [2]

2 – 2 البنى:

تفتقد منطقة المتوسط إلى تنظيم، جدير بهذا الاسم، يسير العلاقات فيما بين دول الحوض، وذلك برغم التاريخ الطويل المشترك و برغم التقارب الأكيد بينها. وقد عرفت فترة التسعينات محاولات عديدة لهيكلة المنطقة أو أجزاء منها، بدأت بفكرة الشرق أوسطية و التي كان من وراءها التحالف الأمريكي الإسرائيلي ثم مشروع الشراكة الأورومتوسطية و الذي يعرف تقدما ملحوظا، ثم المحاولة الأمريكية لإقامة شراكة أمير يكية مغاربية مع بلدان المغرب العربي من خلال مشروع (ايزنستات)، وسنحاول استعراض ما جاءت به هذه المشاريع:

أ– الشرق أوسطية :

المشروع الشرق أوسطي، صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي بهدف بناء الشرق الأوسط الجديد الذي تلعب فيه إسرائيل دورا رئيسيا قياديا و تكون بمثابة الوسيط

1- محمد ضريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي. المغرب: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي،(د،ت،ن) ، ص05.
2- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي-الإسلام . بيروت: أكتوبر 1994، ص14.

والوكيل المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب والمنطقة العربية، جاء في نص الوثيقة الصادرة عن وكالة التنمية الأمريكية في **01** فبراير **1979** تحت عنوان التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط.

– إن التعاون الإقليمي بين الدول العربية قام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أساس من القومية العربية مع عزل إسرائيل ، لكن هذا النظام لم يحقق أهدافه بمافيها الأهداف الاقتصادية ، ومن هنا يرى المخطط ضرورة أن يحل محل النظام العربي نظاما جديدا للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط .

– تتطلب إقامة هذا النظام إنهاء العرب لحالة الحرب مع إسرائيل و الاعتراف بها رسميا و إدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة.

– يعتمد المشروع مدخل الموارد المشتركة في الأجل القصير لغرس التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. [1]

و تؤكد الوثيقة على بناء التعاون الإقليمي على ركيزتي: الجغرافية والاقتصاد،عوضا عن ركيزة القومية السياسية.و يعتبر شمعون بيريس، من أكبر المنضرين والمتحمسين لهذا النظام الجديد، فيرى إن السلام بين إسرائيل و جيرانها سيخلق البيئة الملائمة لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية وان الهدف من النظام الشرق أوسطي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة و هيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية، وأن الإطار الإقليمي للمشروع سيقوم على أساس أربعة مبادئ موجهة للبناء الإقليمي وهي: الاستقرار السياسي ،البناء الاقتصادي المشترك ،الأمن الإقليمي ومبادئ الحكم الديمقراطي.[2]

ب– الشراكة الأورومتوسطية :

شهدت التسعينات تطورا في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المحيطة به،سواء في أوروبا الشرقية، بعد تغير أنظمتها، أو في جنوب و شرق المتوسط و جاء هذا

1- محمد وفاء حجازي، مرجع سابق، ص76

2- محمود عبد الفضيل، الشرق أوسطية:التصورات - المخابر - أشكال المواجهة . الكويت: صندوق النقد العربي، 1995، ص132.

التغيير الأخير في إطار الإقليمية الجديدة التي بدأت الدول الرأسمالية تطبيقها(اتفاقيات لومي)، منهية بذلك الحقبة التي كانت تمنح فيها معاملة تفضيلية للدول النامية، و مطالبة أن تكون التفضيلات متبادلة على أساس التعامل بالمثل بين الشركاء، وبناءا على السياسة المتوسطية الجديدة جرى إنهاء الاتفاقيات التفضيلية التي عقدت في السنوات**1976/1978**، مع كل من الأردن، تونس، الجزائر، سوريا،فلسطين، لبنان، مصر و المغرب، وعوضت باتفاقيات جديدة على أساس الشراكة، [1] وتتضمن ثلاثة محاور كبرى هي:

- المحور السياسي و الأمني:

" ... يهدف الى خلق مجال مشترك من السلام و الاستقرار، من خلال، إقامة إطار للحوار السياسي و الأمني يقوم على أساس المساواة في سياسة الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و حسن الجوار و الحسم في الخلافات بالطرق و الوسائل السلمية ، تجنب استعمال القوة، تنمية دولة القانون ،ترقية الديمقراطية في الجهاز السياسي لهذه الدول ، واحترام حقوق الإنسان و حريات المواطنين الأساسية ، مكافحة العنصرية وكره الأجانب.. ." [2] "...احترام سيادة الدول، وكل الحقوق المتعلقة بالإستقلاليتها و تنفيذ واجباتها و فقا للقانون الدولي بحسن نية، توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب، مكافحة انتشار الأجرام المنظم، العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف المصادقة على الاتفاقية و ذلك عن طريق الانضمام الى المعاهدات الدولية و الإقليمية لعدم انتشار الأسلحة ذات الدمار الشامل... "[3]

"...إقامة علاقات حسن الجوار ، ودعم العمليات الرامية إلى إحلال الاستقرار والأمن و الازدهار و التعاون الإقليمي و المحلي ، ودراسة إمكانية و ضع عقد أو حلف أور ومتوسطي لهذا الغرض..."[4]

- المحور الاقتصادي

1- Agnès Chevallier, Gerard Kebabdjian , l'Euro-Méditerranée entre Mondialisation et Régionalisation. Paris : La Documentation Française ,1997 p9.

2- البيان الختامي لندوة برشلونة. برشلونة 28 نوفمبر 1995، ص ص6-7.

3 - نفس المرجع نفس الصفحة.

4- نفس المرجع ، ص07.

"...يهدف إلى بناء منطقة ازدهار متقاسمة من خلال:إتباع سياسات كفيلة بضمان نمو اجتماعي و اقتصادي سريع و دائم، العمل على تحسين الضر وف المعيشية للسكان ، رفع مستوى الاستخدام ، تخفيف فوارق النمو في المنطقة بين الدول الأوروبية المشاركة و دول جنوب المتوسط وتشجيع التعاون و التكامل الإقليميين [1] و لتحقيق هذه الأهداف وافق المشاركون على: إنشاء منطقة تبادل حر،مع احترام الواجبات الناجمة عن التعاقد مع منطقة التجارة العالمية، تنفيذ التعاون والتداول بين الاقتصاديين، من أجل تنقل المستثمرين و من ثم انتقال التكنولوجيا،وتدعيم التعاقد الإقليمي في المجالات المختلفة ، البيئة ، الماء ،الزراعة والطاقة..."."[2]

– المحور الاجتماعي و الثقافي و الإنساني :

"... يهدف الى تنمية الموارد البشرية و التشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية، التأكيد على أن حضارات و ثقافات ضفتي حوض المتوسط يعملون على تفضيل التفاهم بين الأديان، بل اعتبر المشاركون أن الحوار والتفاهم شرط أساسي لتقارب شعوب المنطقة، والعمل معا على تكريس دلك في المناهج التعليمية و الصحية، ومن خلال تكثيف الاتصالات بين الشباب ..."."[3]

جـ- مشروع إيزنستات 1997 :

مبادرة إيزنستات الأمريكية للشراكة الاقتصادية و التجارية مع المغرب العربي هي نظرة طويلة المدى ذات ديناميكية واسعة وهي مبنية على مبدأ التطور ، عرضتها الإدارة الأمريكية على بلدان المغرب العربي الثلاثة (المغرب، الجزائر ، تونس) بغرض تشجيع التطور الاقتصادي السريع و الاستقرار السياسي و تدعيم التجارة والاستثمارات ، وتعتبر الإدارة الأمريكية أن المبادرة من القطاع الخاص هي القاعدة الأساسية لتحقيق هذه

1- نفس المرجع.
2- نفس المرجع، ص ص08
3- نفس المرجع.

الأهداف و للوصول الى ذلك تسعى الولايات المتحدة الى دعم الحوار الاقتصادي مع شركائها. [1]

العناصرالأساسية للمشروع: بعث علاقات بين الشركات الأمريكية و القطاع الخاص في المغرب العربي في مجالي التجارة و الاستثمار، تتكفل الولايات المتحدة بالتعريف بالمنطقة (المغرب العربي) من أجل جلب الاستثمار و تدعيم النمو الاقتصادي، تأمين المساعدة التقنية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2– 3 : العمليات :

و نقصد بالعمليات درجة التفاعل بين العناصر المكونة للنسق المتوسطي ، فقد يكون هذا التفاعل إيجابيا و من ثمة نتكلم عن التعاون، وقد يكون سلبيا و نكون أمام حالات من النزاع و الصراع، وقد تتنافس فواعل أساسية داخل النسق في مستوى معين و تتعاون على مستوى آخر و هكذا.

أ– الصراع العربي الإسرائيلي و خصوصية الدور الأمريكي

مثل انهيار الاتحاد السوفيتي و حرب الخليج الثانية من جهة، و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم من جهة أخرى، عوامل حاسمة في بلورة الموقف العربي من النزاع مع إسرائيل، فاختفاء الاتحاد السوفيتي، الحليف التاريخي للعرب في نزاعهم واجتياح العراق للكويت، وما أحدثه من الشرخ في صفوف الجامعة العربية، إلى تدمير الإستراتيجية العربية التقليدية و ألغى أي فرصة لاستمرار المواجهة مع إسرائيل بالطرق العسكرية،وزاد في تهميش و إضعاف الموقف العربي وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء الحرب الشرق أوسطية و تشجيع الأطراف للوصول الى تسوية سلمية إقليمية، و هكذا التقى الهدف الإستراتيجي الأمريكي في وضع حد للصراع ،والأمنية الإسرائيلية في التطبيع وانفتاح السوق العربية الواسعة لها .[1]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الخارجية (مديرية الولايات المتحدة الأمريكية)، تقرير حول لقاء كاتب الدولة الأمريكية للخزينة، وليام إيزنستات ووزراء الجزائر ، المغرب ، تونس في واشنطن، .1999.05.01
2- نفس المرجع.

1- برهان غليون، نقد السياسة العملية: العرب و معركة السلام. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999، ص ص30-.34

هـذه المعطيـات الدوليـة و الإقليميـة، وفـرت الأجـواء المناسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكية بالضغط في اتجاه إقامة تسوية، وذلك من خلال عقد مؤتمرات بين الأطراف المتنازعـة، حيـث دشـن مـؤتمر مدريـد (**31 أكتوبر 1991**) مسلسـل الاتفاقـات الإسـرائيلية الفلسطينية، ليليه اتفاق غزة و أريحا (**13 مارس 1993**) ثم اتفاق طابا لتوسيع نطاق الحكـم الـذاتي الفلسـطيني (**28 سبتمبر 1995**) ثم اتفـاق شرم الشيخ (**04**سبتمبر **1996**) فاتفـاق واي ريفـر (**13 أكتـوبر 1998**)[2] ، و بعـده اتفـاق كامـب دايفيـد (**24** جويليـة **2000**) للتباحث حول الوضع النهائي، فتقرير ميتشل و تنت و بالتوازي مع المفاوضات الثنائية ، ومـن أجـل تجسيد فكـرة السـوق الشـرق أوسـطية تم عقـد مـؤتمرات ضـمت مجمـل الـدول العربية ، مؤتمر الدار البيضاء ، مؤتمر عمان، مؤتمر القاهرة ومؤتمر الدوحة. [3]

ب– التعاون الأوروبي – المغاربي:

1 – الاتفاقيات الثنائية للتعاون الأوروبي المغار بي:

تعود علاقات التعاون بين دول المجموعة الأوروبية و الدول المتوسطية إلى نهاية الخمسينات (**1957**)، وفي افر يل **1976** تمت المصادفة على ثلاثة اتفاقيات تعاون بين الطرفين لمدة غير محددة وذلك بشكل ثنائي، المجموعة الأوروبية من جهة والدول المتوسطية كل على حدة من جهة أخرى ، وقد بلغ إجمالي الغلاف المالي للفترة الممتدة بين (**1991/1976**)

والذي استفادت منه دول المغرب العربي الثلاثة (المغرب، الجزائ، تونس)بـ **1.615** مليون اورو، وزعت كما في الجدول رقم (**01**)

الجدول رقم (01) :

الاتفاقيات المالية الثلاث الأولى بين المجموعة الأوروبية و دول المغرب العربي 91/76 (بالمليون أورو

	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب العربي.
الاتفاق المالي الأول 81/76	114.	130.	95.	.339

2- عبد الفتاح الرشدان ، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير . أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1998، ص35

3- غازي ، مرجع سابق، ص ص129-132.

الاتفاق المالي الثاني 86/81	151.	199.	139.	.489
الاتفاق المالي الثالث 91/86	239.	324.	224.	.787
	504.	653.	458.	1.615

المصدر: اللجنة الأوروبية ،المديرية العامة للعلاقات الخارجية ،مديرية الشرق الأوسط والشرق الأدنى والمتوسط الجنوبي 2001

2 – السياسة المتوسطية المتجددة : (1996/1991) (P M R) .

شهدت سنة **1991** ميلاد جيل رابع من الاتفاقيات المالية (**1996/1991**)، كان أساس السياسة المتوسطية الجديدة التي كانت تهدف الى:

1 – إعطاء أولوية للإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية للدول المستفيدة

2 – التعاون الإقليمي و البيئي .

3– الشراكة الأورومتوسطية (برنامج ميدا – MEDA):

يأتي برنامج ميدا **(MEDA)**، في إطار تشجيع الاتحاد الأوروبي للإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية لدول حوض المتوسط من أجل إقامة منطقة تبادل حر في حدود سنة **2010**، و لتسير المساعدات المالية التي تبلغ قيمتها **3.435** مليار أورو، وتغطي الفترة ما بين **99/96**.

الجدول رقم (02):

ميدا **1999/1996** (بالمليون أورو)

	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب العربي
إجمالي ميدا	**164**	**660**	**428.4**	**1.252.4**

1999/1996				

المصـدر:اللجنة الأوروبية، المديرية العامة للعلاقات الخارجية مديرية الشرق الأقصى، الشرق الأدنى، الجنوب المتوسطي. ص 23.

هـذا البرنـامج يحـدد أسـس المسـاعدات الماليـة الـتي يمنحهـا الاتحـاد لـدول المتوسط،تحديد الأعمال التي تمول و طرق تمويلها و شروط الواجب استكمالها للحصول على التمويل و يمكن التمييز بين محورين أساسين في إعداد هذا البرنامج:

برنـامج يـدعم التحـول الاقتصـادي، يهـدف إلى تأهيـل القطـاع الخـاص وإلى متابعـة الإصلاحات.

تمويل أعمال خاصة في المجالات التي تسمح للمستفيدين من ضمان توازن اجتماعي اقتصادي. [1]

II - الرهانات في منطقة البحر الأبيض المتوسط :

الأهميـة الاقتصـادية والحساسـية الثقافيـة والأبعـاد الاسـتراتيجية لمنطقـة البحـر الأبـيض المتوسـط فرضـت علـى العناصـر المكونـة لهـذا الفضـاء بلـورة رهانـات متنوعـة ومتعـددة، أمنيـة وسياسية أحيانـا اقتصـادية واسـتراتيجية أحيانـا أخـرى تتنـاقض في فـترات وتتقـاطع في فـترات أخـرى ممـا يـبرز تعقيـد وصـعوبة إدارة القـوة في هـذا الجـزء المركـزي مـن العالم.

---

[1] اللجنة الأوروبية. مرجع سابق، ص .24

2- برنامج ميدا **(MEDA)** هو الآلية الأساسية للتعاون المالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

.1- الرهان الأمريكي – الإسرائيلي :

1-1 : الرهان الأمني

أ- الحركات الإسلامية:

يقول(بريز نسكي **Brzezinski**)في مقال نشر له في مجلة شؤون الأوسط مايلي: "...إن خطر الإسلام المتطرف الذي له صفات مشتركة مع الإرهاب يبدو جسيما ، على أساس انه أمر رئيسي ، يغذيه بصفة خاصة الدعم النشط من إيران،ولكن يغذيه بصفة عامة فشل الحكومات العلمانية في تحقيق الحد الأدنى لآمال سكانها..."[1]

"... و التطرف الإسلامي مشكلة تشمل المنطقة كلها ، لدرجة إن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ينبغي أن تعالجها ، ورغم أن التطرف الإسلامي ليس له إدارة مركزية إلا أن آثاره المعدية ليست سرابا ، و الانطلاق الإسلامي في الجزائر يشكل خطرا على نظامي الحكم في تونس و المغرب وله أصداء في فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا والأكثر أهمية من ناحية المصالح الأمريكية في المنطقة ، أن له وقع الصاعقة في مصر والتغير المتسم بالتطرف في الجزائر سوف يؤدي إلى تغير الوضع الإستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط..." [2]

ب – انتشار الأسلحة و النزعة العسكرية :

مشكلتان تشملان المنطقة بأسرها في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، إذا استمر تدفق شحنات الأسلحة التقليدية من روسيا و الصين وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و بريطانيا و غيرهم على هذه المنطقة الغير مستقرة، وبعض هذه الشحنات المقدمة إلى الدول "المعتدلة" (التي لا تواجه السياسة الأمريكية) يساهم في استقرار المنطقة، لكن المشكلة الخطيرة من المنظور الأمريكي هي شحنات الصواريخ البعيدة المدى و الطائرات ذات المدى البعيد و تكنولوجيا الحرب النووية و الكيماوية و

1- زبيغنيو بريزسكي، (وآخرون) ، < <السياسة الخارجية الأمريكية : تحديات القيادة في القرن الواحد و العشرون >> ، مجلة شؤون الأوسط العدد 78، بيروت ، ص71.
2- نفس المرجع ، ص78 .

البيولوجية التي تنتقل إلى نظم الحكم" المتطرفة "، وهذه الأخطار زادها تفاقما انهيار الهيكل السياسي و الاقتصادي للاتحاد السوفيتي و ما ترتب عليه من خطر نقل شحنات محظورة من المواد و التكنولوجيا.[1]

جـ – أمن إسرائيل

أحد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي ضمان التفوق الإستراتيجي لدولة "إسرائيل"، ودلك من خلال منع وجود كيان عربي متكامل بمفهوم الأمن الجماعي أو وجود إسلامي بالمفهوم الذي تراه الحركات الإسلامية .ويتم تحقيق امن اسرائيل من خلال : فرض شرعية الوجود الإسرائيلي على المنطقة؛ ضمان الحصول على المجال الجغرافي الحيوي (الموقع الجغرافي بما فيه الثروات الإقتصادية و المواقع الإستراتيجية في المنطقة العربية)؛ ضمان التفوق العسكري و التكنولوجي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و جعل إسرائيل هي القوة الرئيسية الفاعلة في المنطقة من الناحية السياسية، الاقتصادية العسكرية و الاجتماعية؛ العمل علىجذب الجزء الأكبر من يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل عن طريق التأثير بالعقيدة الدينية ؛ استمرار التحالف مع الدول العظمى.

1 –2 الرهان الاقتصادي :

أ– إنهاء مقاطعة العرب لإسرائيل

مثلت قضية المقاطعة العربية لإسرائيل جانبا هاما من التفاعلات بين العرب من جهة و بين إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وإذا كان هذا السلاح (المقاطعة) قد لعب دورا هاما في مراحل سابقة مع إسرائيل فإن الحكومات العربية تقف عاجزة اليوم أمام تبني موقف موحد من هذه المسألة بسبب الضغوط الأمريكية و بسبب اتفاقيات " منظمة التجارة العالمية " التي تلزم الدول الأعضاء بما

1- نفس المرجع، ص62.

فيها الدول العربية بحرية التجارة كما أضافت أمريكا لتبريراتها ، شدة الضرر الذي لحق بشركاتها الضخمة من جراء تطبيق مبدأ المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة.[1]، وقد جاء مؤتمر الدار البيضاء (**1994**)إلى تهيئة الدول العربية نفسيا للتطبيع مع إسرائيل والاعتراف بها.

ب- تأمين الوصول إلى موارد الطاقة

يحوى الشرق الأوسط على أكثر من **50%** من احتياطي النفط و الغاز المعروف في العالم، ومن المؤكد أن الغرب سيزداد اعتمادا على مصادر الطاقة في هذه المنطقة، وأمن الطاقة مسألة حيوية، مثل ضمان أن تظل مصادر النفط و الغاز في متناول اليد بحرية من دون قيود على توريدها أو تذبذبات ضخمة في الأسعار ناتجة عن إضطرابات في المنطقة أو ابتزاز سياسي، والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر اعتمادا على واردات نفط الخليج على الرغم من أن النسبة المؤية للاعتماد لا تزال ضعيفة إذا ما قورنت بتلك التي تربط أوروبا واليابان.[2] و بصرف النظر عن مصدر واردات الولايات المتحدة فإن صادرات النفط سلعة عالمية فلا يمكن السماح لقوة معادية للولايات المتحدة أيا كانت بالسيطرة عليها، و لا بالتلاعب بأسعارها أو استعمالها أداة للابتزاز الاقتصادي أو استخدامها سلاحا رئيسا سياسيا أو اقتصاديا بما يلحق الضرر بالغرب، وأن التصدي "سيكون صارما"[1].

جـ- استقرار الضفة الجنوبية للمتوسط

تعتبر مصر عنصرا أساسيا للاستقرار بفضل دورها القيادي التاريخي في العالم العربي، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة العمل بشكل وثيق معها ودعم مكانتها القيادية ، وكذلك هو الحال بالنسبة للأردن الذي يؤدي دورا أساسيا في التوازن الأمني في المنطقة بعد أن طبع علاقاته مع إسرائيل، كما أن دور المغرب العربي ، ذو أهمية غير مباشرة لمصالح الولايات المتحدة بسبب تأثيره على حلفاء ها في أوروبا وفي وضع

1- نيرمين السعداني ،<< الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط>> ، التقرير الإستراتيجي العربي 1994 القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية 1995، ص.195

2- برزنسكي ، تحديات القيادة للقرن الواحد و العشرون، مرجع سابق ، ص81.

1- نفس المرجع ، ص.82

مصر و عملية السلام، وهي حريصة على مراقبة أعمال ليبيا" الإرهابية" وتطور الظاهرة الإسلامية في الجزائر.[2]

2 - الرهان الأوربي :

لقد أصبح لزاما على أوروبا أن تجد صيغة جديدة تنظم من خلالها ما هو اقتصادي و سياسي في محيطها و المحافظة على أسواق تبدو واعدة و ذلك من جراء المنافسة الأمريكية و الآسيوية، وتصاعد ديناميكيات الإندماج الإقليمي، وتنامي التدفقات العبر قومية و كذلك آثار العولمة.

2 -1 : الرهان الاقتصادي :

العلاقات الاوروبية المتميزة مع دول جنوب و شرق المتوسط تدفعها للحفاظ على هذا التوجه (هيكلة المحيط الجواري) و تسعى كذلك إلى تطوير و تعزيز منافذ لصرف منتوجاتها ، ومن ثمة فهي حريصة على خلق نمو اقتصادي في محيطها ليعمل على رفع الطلب، الشيء الذي يخدمها في النهاية .[3]

عرض أوروبا الشراكة على دول الجنوب و الشرق من المتوسط وإن شكل فرصة اقتصادية لهذه الدول، فإنه في الحقيقة يترجم هاجسا أوروبيا من أجل خلق فضاء للتبادل الحر تصرف فيها فائض منتوجاتها، و يكون تحت سيطرتها و مراقبتها ، خصوصا إذا علمنا أن السياسات المتبعة من طرف أوروبا في سنوات السبعينات والثمانينات والتي تمحورت أساسا حول الإعانات المالية و التعاملات التجارية التفضيلية والتي أظهرت محدوديتها ، و من ثم ضرورة إيجاد آليات جديدة تدعم النهوض الاقتصادي لدول الجنوب و شرق المتوسط بسبب التشابك بين مختلف عوامل التهديدات التي تمس أمن الاتحاد الأوروبي.[1]

2- نفس المرجع، ص83.

3- Omar Baghzouz , le partenariat Euro-Mediterranee: Enjeux et Perspectives Pour les Pays du Maghreb), Abdelaziz Djerrad in : Une Décennie De Relations Internationales, 1990/2000, (ouvrage collectif) Alger: publication du C.D.R.A, 2001, P141.

1- Ibid, P141.

2 –2: الرهان الجيو سياسي :

إن تخوف بلدان أوروبا الجنوبية من البقاء و حدهم في مواجهة الأخطار الآتية من دول الضفة الجنوبية من المتوسط دفع بهم إلى الحرص على توسيع اهتمامات الاتحاد في هذا الاتجاه، كما أن انضمام بعض الدول كالنمسا، فنلندا و السويد، أخل بالتوازن الموجود بين أوروبا الشمالية و أوروبا الجنوبية، و تحويل مركز الثقل لصالح الأولى، كذلك توجه الاتحاد نحو أوروبا الشرقية و الوسطى آثار مخاوف دول جنوب المتوسط من التهميش، ومن ثم حرصت دول جنوب أوروبا على ضرورة إحداث التوازن بالتوجه نحو جنوب المتوسط.

كما يعمل الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة اقتصادية و تجارية على فرض وجوده السياسي المستقل على الساحة الدولية ، فلقد أظهرت مشكلة البلقان ضعف الاتحاد في حل الأزمة و انضوائه وراء القوة الأمريكية.و لتعويض هذا العجز، يبحث الاتحاد من خلال سياسة متوسطية عن سلطة جيوسياسية في محيطه الجواري يدافع و يقاوم من خلالها الهيمنة الأمريكية المتسلطة على المنطقة ،كما أن اهتمام أوروبا بالجهة الشرقية من المتوسط ناتجة عن رغبتها في لعب دور مع الولايات المتحدة الأمريكية في حل أزمة الشرق الأوسط، إن تعزيز العلاقات الأورومتوسطية هو في الحقيقة تعزيز لمكانة الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي.[1]

2 –3 : الرهان الأمني :

ان البعد الأمني في السياسة الأورومتوسطة ينبع من التخوفات التالية ، النمو الديمغرافي في دول الضفة الجنوبية و الشرقية من المتوسط، وكذا تدفقات المهاجرين الغير الشرعيين ،تنامي المد الإسلامي و ظاهرة الإرهاب ، الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات ، تنامي هذه الأخطار المهددة للاستقرار الإقليمي ساهم في بلورة السياسة الأمنية الأوروبية التي تسعى إلى احتواء الحركة البشرية المتطلعة إلى الهجرة من خلال إقامة تنمية اقتصادية

1- Ibid , P142.

في منطقة جنوب و شرق المتوسط لتثبيت السكان هناك، و قد تستهدف منطقة المغرب العربي، لخصوصيتها الديمغرافية، الاقتصادية ، و كذا الجوار الجغرافي . [2]

3- الرهـان القومي الإسلامـي:

علـى الصـعيد المـادي ،لا يمثـل التيـار القـومي الإسـلامي متغـيرا أساسـيا باستطاعته رد استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الاتحاد الأوروبي لكنه يملك من الإرادة والتصميم على مقاومة الهيمنة الأمريكية ما يشكل اكبر عنصر اضطراب في المنطقة،وفي المؤتمر القومي الإسلامي الأول(**1994**) أعلنت القوى المشكلة للتحالف عن ، الرفض المطلق للتسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الصهيوني وإغلاق ملف القضية الفلسطينية على نحو يهدر حقوق شعب فلسطين و يهدد الأمة العربية، متابعة النضال لتحقيق هدف تحرير فلسطين و الجولان و جنوب لبنان ، من خلال دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين و المقاومة في لبنان، كما يرفض التحالف القومي الإسلامي مسألة التطبيع مع العدو الصهيوني تحت أي صورة و في أي مجال وإدانة الخطوات التي تمت لاختراق المقاطعة "لإسرائيل" ،و متابعة الكفاح و النضال والجهاد لتحقيق هدف الوحدة العربية و الدعوة إلى المصالحة العربية الشاملة و السعي إلى تفعيل وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك ودعى إلى بلورة استراتيجيات تتقاطع وبعض الدول التي تدخل في إطار الدائرة الحضارية الكبرى ومن دلك :

– تركيـــا: ينبغي التمييز بين ما تمارسه شريحة واسعة من النخبة الحاكمة في تركيا، و بين موقف القوى الشعبية التركية المتعددة، وأن التعاون العسكري و السياسي القائم بين تركيا و الكيان الصهيوني لا يعبر إلا عن مصالح قوى دولية ذات تأثير واسع في القرار السياسي التركي ، إنه لابد من العمل على إرجاع و إعادة الأمور الى وضعها الطبيعي حيث المصالح العربية التركية المشتركة [1].

2- Ibid, P143.

1- البيان الختامي ، الصادر عن المؤتمر القومي الإسلامي ، بيروت (لبنان) : أكتوبر 1997.

– **إيـــران** : لابد من التحرر من إرث الصراع و الخلاف مع إيران التي تقف مع العرب في صراعهم الحضاري مع الكيان الصهيوني و لابد من تعزيز العلاقات مع إيران و الانفتاح مع مؤسسات المجتمع المدني و التواصل معها على المستويات الشعبية الأكاديمية الاجتماعية و الاقتصادية من أجل إرساء قاعدة تحالف متينة من الحوار المثمر و العمل المشترك طريقا إلى التحالف الإستراتيجي في إطار الدائرة الحضارية الواحدة و ضد التحالف الإستراتيجي الأمريكي الصهيوني ، المتربص بالعرب و إيران معا .[2]

بمقابلة عناصر ومحددات القوة لكل فاعل من فواعل الفضاء المتوسطي يظهر جليا سيطرة الولايات المتحدة على هذه المنطقة أي أن سياق الهيمنة هو السائد، ومن ثم فان قواعد اللعبة السياسية تفرضها واشنطن وهي الوحيدة التي يمكنها التأثير بشكل مباشر في ترتيبات المنطقة وان كل الفواعل الأخرى تخضع لإرادتها مما يجعلها حريصة على إقامة "سلم " كسلم روما تضمن من خلاله استمرار و امن مصالحها؛ وسنحاول في الفقرات الموالية التعرض بشيء من التفصيل لأبعاد هذا السلم ،ونحاول تطبيق هالتصور في منطقة الشرق الأوسط بوصفها مجالا تتقاطع فيه رهانات كل الأطراف المتوسطية .

2- نفس المرجع.

الفصل الثاني

السلم الأمريكي : النظام الشرق أوسطي نموذجا

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الثانية الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية، و قد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها و الجهوية، بما فيها القوى التي تشكل مراكز وسيطة للرأسمالية العالمية.[1] وتقزيم دور المجموعات الجهوية والأمم المتحدة و اختفاء لأصوات كثيرة طالما ناضلت من اجل نصرة حقوق الشعوب ومن اجل العدالة و التنمية في العالم.[2]

إن نظام الهيمنة، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على العالم بعد الحرب الباردة، يجد له مثالا في نماذج و ممارسات تاريخية قامت بها إمبراطوريات ودول كان أبرزها النموذج الروماني ؛ حين بسطت روما نفوذها على أجزاء من القارة الأوروبية و أحكمت سيطرتها على شواطئ المتوسط طيلة قرنين و نصف قرن من الزمان، من خلال تنظيم سياسي مركزي واقتصاد موحد ومكتف ذاتيا، و من خلال شبكة إستراتيجية من الطرق البرية والبحرية تتصل كلها بروما وتتيح لقواتها العسكرية الحركة والانتشار بما يؤمن الاستقرار في كل أرجاء الإمبراطورية. هذه القوة جعلت من الانتماء إلى روما مفخرة و عنوانا للتفوق الثقافي أمدتها بالهيبة والإكبار حتى دانت لها شعوب ودول تلك الحقبة من التاريخ ومكنتها من إقامة سلم يحفظ مصالحها وامنها، وهو ما يعرف بالسلم الروماني **PAX ROMANA**.[3]

النموذج الثاني الذي تستمد الولايات المتحدة الأمريكية منه لفرض هيمنتها على العالم هو الممارسة البريطانية حين أحكمت سيطرتها على البحار قرونا من الزمان **(1914/1688)**.مثلت بريطانيافي هذه الفترة القوة العسكرية التجارية و المالية المركز في العالم و لعبت دور الموازن الكبير – للحفاظ على وضعها المتفوق – من خلال دبلوماسية مرنة و واقعية للحيلولة دون هيمنة ألمانيا أو روسيا ثم فرنسا على اوروبا ، و

1- جمال قنان، <<نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة >> . في ، العرب و تحديات النظام العالمي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 136.

2- نفس المرجع.

3- BrzezinskiI, Op .Cit, pp.35-37

من خلال حملات غزو واستعمار واسعة عبر العالم[1]جعلت منها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وأكسبتها من الهيبة والعظمة ما حولها إلى مركز إشعاع ثقافي، يمارس جذبا على شعوب ودول تلك الفترة التاريخية ومهد لها الطريق لإقامة سلم يحفظ الأمن والاستقرار لبريطانيا وهو ما عرف بالسلم البريطاني **PAX BRITANICA** .

تميزت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة " سلمها " كونها نظاما واسعا ومعقدا يرتكز على حلقات كونية تتوسطها أمريكا، و تمارس السلطة داخل هذا النظام عبر حوارات و مفاوضات دائمة و بحث مستمر عن الإجماع و لو كان شكليا[2].

و يرتكز نظام الهيمنة الأمريكية على فرضية أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى، و أن قوتها بكل أبعادها المادية والقيمية، هي الضامن الوحيد لفرض سيطرتها على العالم أو فرض تأييده.[3]

I– أبعاد السلم الأمريكي :

بعدين اساسين ترتكز عليهما الاستراتيجية الأمريكية لإقامة ما يسمى بالسلم الأمريكي، بعد مادي وآخر قيمي.

1 – الأبعاد المادية للسلم الأمريكي :

تتمثل الأبعاد المادية في القوة العسكرية والاقتصادية وقوة التنظيم والتعبئة بالإضافة إلى الموارد المالية والتكنولوجية والقدرة التحويلية.

1 – 1 : البعد العسكري

1- Robert W Cox, <<Social forces, States and World Orders : Beyond International Relations Theory >>. in , Perspectives on World Politics. by Richard Littel and Michael Smith, London: British library, 1991, p 454 .

2- Charles- Philippe David, La Guerre et la Paix : Approches Contemporaines de La Sécurité et de La Stratégie. Paris : Presse de Science Politique , 2000, pp 78-79 .

3- البصام ،مرجع سابق.ص48.

ويقصد به المستويين المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية للدول وكذلك مدركات الدول حول مقاصد و نوايا بعضها نحو الآخر . و من ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها التي تتوفر على جهاز عسكري – لا يضاهى من الناحية التكنولوجية – و هو الوحيد في العالم الذي يمكنه التدخل الفعلي و الفعال على مستوى كوني. ورغم امتلاك روسيا والصين لترسانة نووية قادرة على تهديد المصالح الحيوية الأمريكية وذلك في الوضع الحالي و في المدى القريب، إلا أن إمكانياتهم في مجالات الدعم و التحالفات تحول دون تطلعهم لادوار سياسية يلعبونها من خلال قوتهم العسكرية،وذلك للفارق الشاسع بينهم و بين الولايات المتحدة في مجالات التكنولوجيا و الاختراع.[1]

لا شك إن الاضطلاع بدور الزعامة العالمية يعود بانعكاسات مهمة على المؤسسة العسكرية الأمريكية ،لان تحديد شكل المستقبل وترسيخ النفوذ الأمريكي ،ومنع ظهور المنافسين ،كل دلك سيتطلب من القوات المسلحة للولايات المتحدة أن تتمتع بقدرات واسعة ،تتجلى على النحو التالي :

أولا : الاحتفاظ بامكانيات الردع النووي ضد هجوم محتملروسي أو صيني

ثانيا : القدرة على خوض النزاعات الإقليمية الكبيرة وتحقيق النصر فيها .

ثالثا : القدرة على الردع والتصدي ،للحيلولة دون استخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في النزاعات الإقليمية ،حيث لا يستبعد أن تقوم القوات المعادية لها باستخدام أسلحة الدمار الشامل والصواريخ في هده النزاعات المستقبلية .

رابعا: تحسين القدرة على خوض الصراعات الإقليمية المحدودة والحروب الصغيرة(الحروب الوقائية) وعمليات الإغاثة الإنسانية، وعمليات فرض وحفظ السلام، والقيام بضربات" تأديبية " واستعادة الأمن والنظام، وإجلاء الرعايا الأمريكيين، وإقامة مناطق أمنية ،ومراقبة وتنفيذ العقوبات المفروضة .

Krauthammer, Op .Cit. p 25. - 1

خامسا : الاحتفاظ بقاعدة للتعبئة ، بحيث تتيح تجميع قدرة إضافية في الوقت المناسب إذا تدهورت الأوضاع في أي منطقة حيوية .وبدون هذه القدرة لن يكون بإمكان الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات المطلوبة في وقتها المناسب، حتى ولو توفر التحذير و الإنذار المبكر .

سادسا : السيطرة على الفضاء ،وتطوير تقنيات عسكرية جديدة ،وإرساء مفاهيم جديدة تتواءم مع هده التقنيات في مجالات مثل حرب المعلومات ،وفي هذا الإطار يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء الأولوية للبحوث الخاصة بالتقنية الجديدة والمفاهيم الجديدة للتشغيل ،والتغيرات في التنظيم ،كل دلك من اجل تحقيق السيطرة الأمريكية في الثورة العسكرية المقبلة .وقد أعطت حرب الخليج الثانية لمحة عما يحتمل أن يتحقق في المستقبل .[1]

ووفقا لهده الاستراتيجية الجديدة " المراجعة من الأسفل إلى الأعلى(**BUR**) " **BOTTOM-UP REVIEW (1993)**، فان دور القوات العسكرية يتمحور حول ضمان بيئة دولية ملائمة لسلامة و امن المصالح الاقتصادية.

و تجدر الإشارة هنا، إلى أن القوات المسلحة الأمريكية لا يمكنها المغامرة إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح الحيوية، و في حالات تهديد المصالح الهامة أو الإنسانية فان دخول القوات العسكرية تخضع لشروط (التعليمة الرئاسية رقم **25**)، و أن تكون الأهداف محددة و واضحة و قابلة للتنفيذ، و يمكن للقوات تأمين انسحاب في حالة التورط و أن تكون مدعومة من طرف الرأي العام الأمريكي. [2]

1-زلمي خليل زاد، <<الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية >>، في ، التقييم الاستراتيجي .بيروت :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،1997 ،ص ص 44-45.

2- نفس المرجع، ص 46.

1 – 2 البعد الاقتصادي :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي ، و بالرغم من منازعة اليابان و ألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، إلا انه ليس بحوزة أي منهما مقومات القوة الشاملة الأخرى ، فهي اكبر سوق عالمي و تحكم السيطرة على التدفقات المالية و النفطية الكبرى ، و على المعلوماتية و الكمبيوتر(دماغ الاقتصاد العالمي اليوم) . و يمثل البعد الاقتصادي للقوة الأمريكية حق الوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق الضرورية لديمومة و صيانة مستويات مقبولة من الرفاه العام وقوة الدولة.[1]

وفقا للمنظور الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة ، لا يمكن التفريق بين ما هو اقتصادي و ما هو امني و أنهما متكاملين في تشكيل و صياغة السياسة الخارجية الأمريكية مع إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي في هذه المرحلة .و الهدف من ذلك هو إقامة نظام تجاري عالمي على قدر كبير من الانفتاح ، و من ثم الإعلان عن انتهاء مبدأ الصد (**Endiguement**) لصالح مبدأ جديد هو التوسيع(**Elargissement**).[2]

لتحقيق ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم برامج البحث والتطوير وإقامة شراكة قوية بين عالم الشغل وعالم الأعمال، وتتولى الدولة الفيدرالية الدفاع عن المصالح الخاصة لرجال الأعمال الأمريكيين، وتهيئة المناخ الدولي لتدفق الصادرات الأمريكية نحو الأسواق العالمية التي ينبغي أن تستمر في انفتاحها على غرار نماذج التعاون الاقتصادي: آسيا و الهادي (**APEC**)، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية أو اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا (**NAFTA**).وينبغي كذلك دعم التنسيق المالي في إطار مجموعة الثمانية – حيث تملي الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها – والحرص على أمن النفط الذي يمثل عصب الحياة للآلة الصناعية الأمريكية، وأن لا يسمح لأي كان التحكم فيه أو في أسعاره. [1]

1- العزي، مرجع سابق.ص 156.

2 - Pierre Biarnes, le XXI éme siècle ne sera pas Américain . Paris : ed .du Rocher 1998, p 78.

2 – الأبعاد القيمية للسلم الأمريكي (البعد الثقافي والإعلامي)

وهو الجانب الناعم للقوة، الذي يخاطب العقول والذي يشكل قوة الكسب والإقناع، التي تتناسب أهميتها (القوة الناعمة) مع القوة الآمرة، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تثبت بان قوتها غير الملموسة تحظى بمعاني الشرعية في عيون الآخرين وان الشعوب وأنظمة العالم كله سيتبعونها بمحض إرادتهم [2] ولا غرابة في ذلك ، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي تفتقر إلى خلفية حضارية صلبة ، أن تهيمن ثقافيا من خلال السيطرة الشبه كاملة على وسائل الإعلام والاتصال (الكمبيوتر التلفزيون ، الهاتف) . وأنماط الثقافات الجماهيرية والعروض الشعبية.[3]

ويظهر التفوق الأمريكي في مجال الإعلام والاتصال من خلال التحكم في الفضاء ويعتبر هذا التحكم ضروري لبقاء الولايات المتحدة في مقام القيادة الأول ، فكما شكل السلاح النووي مظلة احتمت به الكثير من الدول في فترة الحرب الباردة فان مضلة القدرة الإعلامية والاستعلامية في علم ما بعد الحرب الباردة شكل عاملا حاسما يمكن للولايات المتحدة أن تمارس من خلاله الضغط ، وقد استعان البريطانيون بقوة الولايات المتحدة في هذا المجال في حربهم في(المالوين**1983**) ، واستعانت قوات الناتو كذلك بهذه القوة لضرب المواقع الصربية في أزمة البلقان ، وكما تلعب المعلومة دورا حاسما في ظروف الحرب ،فإنها في أوقات السلم ، تضاعف من مردودية الأجهزة الدبلوماسية من خلال عمليات الجذب والإغراء ، فهي تعمل على إقناع الآخرين

بقبول القواعد والمؤسسات والتوجهات التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

1- Alain JOXE, " Représentation des Alliances dans la Nouvelle Stratégie Américaine ". Politique -Etrangère, Février 1997, p 329.

2 - مرجع سابق.

3 – Brzezinski , Op.Cit, p 51.

1- Joseph Nye ,<<Soft Power>>, in http /: www. Stratisc.org / stratégie national.

إن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية في هذه التقنيات الجديدة يقود العالم إلى نمطية ثقافية (**World Culture**) تسحق من خلالها الثقافات المختلفة.

II النظام الإقليمي الشرق أوسطي: نموذجا للسلم الأمريكي:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرض رؤيتها للسلام في مناطق مختلفة من العالم وهي تخص منطقة الشرق الأوسط بالا اهتمام الفائق والمركز لما تكتسيه من أهمية وحساسية.

1: المخططات الأمريكية حول الشرق أوسطية :

شهد النصف الثاني من القرن العشرين محاولات أمريكية عدة لإقامة نظام شرق أوسطي بغرض تذويب المشروع القومي العربي وقطع الطريق أمام الحركات الإسلامية وكل القوى المناهضة للهيمنة الأمريكية.

فبعد توقيع اتفاقية كامبد دفيد (**1978**)، وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مخططا للشرق الأوسط تحت عنوان التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ووردت فيه الأفكار التالية:

- سيكون الدور الأمريكي حاسما في مجال التعاون الإقليمي وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دور الوسيط.
- تقوم فكرة التعاون الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي .
- إيجاد مؤسسات جديدة تتجاوز الجامعة العربية، لكي تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها في النظام الإقليمي الجديد.
- إعطاء أهمية لدور الأكاديميين ورجال الأعمال في بداية التعاون الإقليمي.

ويعالج المخطط الأمريكي آفاق التعاون بين إسرائيل و مصر وسوريا والأردن ولبنان والسعودية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويتطرق إلى الموارد المشتركة مثل نهر الأردن، البحر الميت وخليج العقبة ، والى مشكلة الصحاري والزراعة والتعاون العلمي والتكنولوجي

ويطالب التقرير بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها،ويؤكد على الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة في المرحلة الأولى من البدء في تنفيذه. [1]

تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيرا للمنطقة العربية لخدمة المصالح الاقتصادية والهيمنة على النفط العربي والمحافظة على تفوق إسرائيل على جميع البلدان العربية ، لذا اقترح البروفسور الأمريكي روبرت تيكر انه لمنع أمريكا من أن تنزف حتى الموت من جراء نفط الشرق الأوسط عليها فرض السيطرة الأمريكية الفعلية على المنطقة.[2]

كما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ألكسندر هيج في سنة **1981**، إلى ضرورة إنشاء حزام أمني في المنطقة يضم عددا من الدول، من باكستان إلى مصر ويستوعب إسرائيل والسعودية، وقد تحدث هيج عن مخططه في الشرق الأوسط أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الحاجة إلى جمع تركيا وباكستان وإسرائيل وعدد من الدول العربية في حلف مشترك.[3]

وقام التصور الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط على تبني الأفكار الإسرائيلية حيث قال الرئيس الأمريكي عن السلام مايلي : "... هو ليس انتهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط فحسب وإبدالها بحالة عدم الاعتداء ، إن هذا ليس كافيا ولن يدوم، لكننا نسعى للسلام الحقيقي والمتمثل في : المعاهدات ، الأمن، العلاقات الدبلوماسية ، العلاقات الاقتصادية،التجارة ، الاستثمار ، التبادل الثقافي وحتى السياحة". [4]

ووضع البروفسور برنارد لويس مخططا تحت عنوان "إعادة النظر في الشرق الأوسط " ينطلق فيه من التخلي الرسمي عن حلم القومية العربية الذي طال تقديسه والمتعلق بدولة عربية موحدة ، وقال فيه إن العالم العربي يسير بحالة تشبه أمريكا اللاتينية

1- United States Agency for International Development « Middle East Regional Cooperation Program », 1979, in http / www. USAID .org / MERCP.

2 - غازي حسين، " التصورات والمخططات الصهوينية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي، " مجلة الفكر السياسي، العدد الأول ، شتاء 1997 ، ص 119.

3 - نفس المرجع .

4 - من كلمة الرئيس بوش في افتتاح مؤتمر مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 8 0 ، 1991، ص 186 .

مجموعة من الدول تجمعها لغة مشتركة ودين مشترك وتاريخ مشترك من دون ان تكون موحدة ضمن سياسة مشتركة .[1]

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الإسرائيلي من النظام الإقليمي الجديد والسوق الشرق أوسطية ، وهي تجبر العرب على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف ، والمشاركة في القمم الاقتصادية وإنهاء المقاطعة لإسرائيل ، فالولايات المتحدة و اليهودية العالمية يعملان على دمج المنطقة العربية في الترتيبات المخطط لها . إن تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمشاريع الإسرائيلية ودمجها في استراتيجيتها الكونية يرجع أساسا إلى طبيعة العلاقة وبنية التحالف بينهما، إذ كيف نفسر استحواذ أقلية يهودية على القرار الأمريكي و توجيه السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.[2]

مكونات أربعة تعطي لإسرائيل طابعها الخاص، و يجعل منها القاعدة الأمامية التي تحرص المصالح الغربية المشروعة و غير المشروعة في مواجهة أعداء قدامى هم العرب، هذه المكونات هي :

– **توجس الغرب التاريخي من العرب والمسلمين:** منذ طرحت محاولات محمد علي للتوحيد والنهضة العربية في أوائل القرن التاسع عشر ثارت مخاوف الغرب من إن يحل العرب محل الإمبراطورية العثمانية، ويتحولون إلى قوة جديدة يمكن بحكم وحدتها اللغوية والثقافية أن تستوعب كل الشاطئ الجنوبي والشرقي من المتوسط. [3]

– **مصالح الغرب الاستغلالية في الوطن العربي:** يمكن الإشارة إلى بعض هذه المصالح بدءا من استغلال الموقع الجغرافي قناة السويس، وتحويل مصر إلى مزرعة قطن لمصالح الاستعمار، إلى عمليات النهب غير المسبوق التي قام بها راس المال الربوي وانتهاء بعمليات نزع الملكية،والاستيطان الاستعماري في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى انه، مع تغير الزمن واحتياجات المراكزالغربية وبخاصة الاحتياجات الأمريكية، فان النفط العربي وكل العمليات المترتبة عليه بدءا من الاستكشاف إلى تدوير العوائد، اصبح الآن ابرز معالم

1- غازي ، مرجع سابق، ص 120.
2 – فوزي منصور، " بنية التحالف الصهيوني ـ الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي "، في الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. القاهرة : اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، 1998، ص ص 33- 35.
3- نفس المرجع ، ص ص 37-38 .

ذلك الاستغلال وأكثرها ارتباطا بالوضع السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة، قائدة النظام العالمي اليوم. [1]

– التحالف بين الصهيونية واليمين الأمريكي المتطرف : لم يكن من الصعب على المصالح الاحتكارية التي كثيرا ما تتخفى وراء بعض الاتجاهات الأصولية الدينية وتمولها، أن تعقد تحالفات سياسية مع الأصولية الصهيونية التي تعبر بدورها عن مصالح احتكارية ورأسمالية يهودية محددة ، وان تكون التسمية الجديدة لحضارة الغرب التي ابتدعت لتدشين هذا التحالف ، تسمية الحضارة اليهودية . المسيحية ، وان تكون هي المظهر الإيديولوجي لهذا التحالف الذي تحرص الصهيونية على توجيهه ضد العالم العربي والإسلامي .[2]

– الصهيونية : المكون الإيديولوجي والقوة الاقتصادية

تتداخل روافد عديدة لتشكيل الإيديولوجية الصهيونية ، بعضها ينسب إلى الدين ، مثل القول أن اليهود شعب الله المختار ، والبعض الآخر لا أساس علمي له ، مثل الادعاء بان جماعات متفرقة في قارات العالم الخمس ، متنوعة الألسن والثقافات ، مختلفة الأعراق والدماء ، شديدة التباين في مستويات الحضارة واشد تباينا في المسار التاريخي ، تكوَن شعبا واحدا أو قومية واحدة.

تعتبر اليهودية الكلاسيكية أو الارثودوكسية التي ظهرت بين يهود الشتات واستطاعت إن تسيطر على التجمعات اليهودية في بولندا، اكبر التجمعات وأكثرها فاعلية، والتي تكونت تحت تأثير مجموعة من الظروف المجتمعية والأعراف الثقافية والتفسيرات التلمودية يمكن ترسيخها فيما يلي:

كان اليهود تاريخيا دوما من الطبقات المميزة، وكانوا يعتمدون على الملوك وعلى النبلاء المتمتعين بسلطات ملكية، وهم في تعارض كامل مع المجتمع غير اليهودي الذي يحيط بهم. لقد كان وضعهم أكثر ملاءمة في ظل النظم القومية– التي احتفظت بطابع إقطاعي بعيدا عن معظم طبقات المجتمع ،إذ كان اليهود يقومون بدور الطبقة الوسطى

1 - السيد ولد أباه ، منير شفيق، مستقبل إسرائيل . دمشق : دار الفكر بدمشق،2001 ، ص ص 118- 128 .
2 - منصور، مرجع سابق ، ص .59

ولكن بشكل دائم التبعية للسلطة .هذا الوضع عرضهم إلى ردود فعل قوية تصل إلى حد محاولات إبادتهم وذلك عندما يثور الفلاحون والحركات الشعبية وتضعف قبضة الحكام.ويستغل اليهود هذه "الأحداث" من اجل كسب المزيد من التعاطف العالمي في إطار ما يسمى بمعاداة السامية .[1]

أما فيما يخص القوة الاقتصادية فتحاول إسرائيل- من خلال التطلع إلى إقامة النظام الشرق أوسطي- بناء الدولة اليهودية الكبرى (أرض الميعاد)، وهي من أجل ذلك توظف الأموال الطائلة لإقناع العرب(الأنظمة الرسمية) بالتنازل عن الأرض مقابل منافع تضفيها عليهم، كما توظف هذه الأموال لتبقى لها اليد الطولى في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. [2]

2 – الأبعاد المادية لنظام الشرق أوسطية:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان التفوق الاستراتيجي لإسرائيل بوصفها الوكيل والقاعدة الأمامية المسخرة للدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة وهي بالموازاة تسعى إلى إيجاد سوق شرق أوسطية واسعة وغنية تصرف فيها منتجاتها.

2 – 1 البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي:

يمكن تلخيص العناصر الأساسية للبعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط المقترح فيما يلي :

– تجميد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والحيلولة دون تحقيقهما.

– إقامة امن إقليمي جديد بدلا عن الأمن القومي العربي.

– إتباع سياسة الحدود المرنة في فلسطين، بما يمكن لاسرائيل التغلغل في الدول العربية، ولا يتيح للدول العربية التغلغل في الكيان الاسرائيلي

– ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية المجاورة لها نوعيا وعدديا، لتحقيق الردع بالنسبة للدول العربية .

---

1 - عبد الوهاب المسيري، موسوعة تاريخ الصهيونية. القاهرة : دار الحسام ، 1998 ، ص ص 24 -27 .
2 - ولد أباه، شفيق، مرجع سابق . ص ص65 - 70

– الوجود العسكري الأمريكي الجوي والبحري والبري الكثيف وفقا لمعاهدات واتفاقيات عربية وأمريكية أوبقرارات من الأمم المتحدة(المناطق العازلة)، وبالمقابل تواجد عسكري عربي محدود.

– التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية لتسهيل وصول القوات عند الضرورة (قطر، البحرين، السعودية).

– ربط إسرائيل بمعاهدات واتفاقيات أمنية مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وخاصة تركيا ، ارتيريا وإثيوبيا .

– إجراء مناورات مشتركة بين قوات دول عربية و قوات إسرائيلية و أجنبية لتحقيق" التطبيع" بين الدول العربية و إسرائيل في المجال الأمني .

– منع انتشار الأسلحة النووية والصواريخ البالستية خارج الدول النووية الحالية ، مما يعني انفراد إسرائيل بامتلاكها .

– الحظر الكامل لباقي أسلحة الدمار الشامل.

– نزع السلاح من السلطة الفلسطينية إلا من أسلحة الدفاع الشخصي(النظام العام)

– إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق حضر الطيران لتسهيل التوسع الإسرائيلي.[1]

إن المشروع الشرق أوسطي في بعده الاستراتيجي يهدف إلى وضع امن دول المنطقة تحت رحمة أمريكا وتحت الهيمنة الإسرائيلية، ويحرم الدول العربية حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها، كما يقف هذا المشروع حائلا دون التعاون العربي في مجال الدفاع[2].

2– 2 البعد الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي:

يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام، إذ أن الاتفاقيات والمعاهدات السياسية (بما في ذلك التمثيل الديبلوماسي) والترتيبات الأمنية

1 - طلعت أحمد مسلم، " البعد الإستراتيجي للمشروع الشرق الأوسطي "، في: الشرق الأوسطية مخطط أمريكي صهيوني. القاهرة : اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، 1998 ص ص 63- 64 .

2 - نفس المرجع ، ص 73 .

(تخفيض ومراقبة التسلح وتحديد المناطق العازلة المنزوعة السلاح)، لا تكفي لتحصين السلام على المدى البعيد.فالسلام القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من السلام البارد، بينما إرساء السلام على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية، بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الإقتصادية بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربية، يفضي إلى نوع من السلام الحي الدينامكي من المنظور الأمريكي.[1]

يقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه ، النفط، السياحة ، الثقافة) بالاقتصاد الإسرائيلي، وينهض المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها: أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصادات الدول العربية، من شانه أن يجعل "كلفة الانفصال " عالية جدا بالنسبة للأطراف العربية التي تود الانسحاب من تلك الترتيبات الإقليمية. ومن هنا تبرز أهمية مشروعات الربط الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه ، وهذه المشروعات تحتل موقعا مركزيا في المفاوضات المتعددة الأطراف ، كما انه تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها . [2]

مشروعات الربط الإقليمي

أ – **في مجال الطاقة** : من بين المشروعات الهامة التي يطرحها الجانب الاسرائيلي مشروع "التعاون في مجال تصدير النفط "، ويفصح عن ذلك مقال للمسؤول العلمي في صندوق اموند هامر في جامعة تل أبيب ، حيث يقدر أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو **18** دولار، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانئ حيفا وغزة، فان هذا الترتيب يوفر **3** إلى **6** دولار في الطن الواحد. [1]

---

1 - محمد نورالدين، عصام فوزي، " مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي ". عمان : منشورات منتدى الفكر العربي، ص 07 .

2 - نفس المرجع.

1- مركز دراسات الوحدة العربية،" مشاريع الترتيبات الإقتصادية والشرق الأوسطية : التصورات، المحادير، أشكار المواجهة "، في ندوة :، الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 12 – 13 نوفمبر 1993، ص 97 .

ب – في مجال السياحة: أهم مشروعات الربط في مجال السياحة مشروع (ريفيرا البحر الأحمر) الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا، وهو يتطلب فتح الحدود بين مصر، إسرائيل والأردن على طول الساحل من جزيرة المرجان عبر طابا وساحل المرجان في إيلات وصولا إلى الساحل الأردني من العقبة حتى السعودية. وضمن هذه التصورات لمشروعات الربط السياحي، أعدت وزارة السياحة الإسرائيلية وثيقة بعنوان "مقترحات الشرق الأوسط" توصي فيها بفتح جسر بري يربط بين العقبة وايلات وتسيير خطوط ملاحية بين ميناء (الشدود) الإسرائيلي وميناء (بور سعيد) المصري وتؤكد الوثيقة على أهمية الحركة السياحية الطبية حيث يقوم المرضى من البلدان العربية بالعلاج والاستشفاء في إسرائيل بدلا من الذهاب إلى أوروبا. (2)

ج – في مجال الزراعة : يأمل الاسرائليون في تقديم المشورة الفنية للبلدان العربية في مجال استزراع المناطق الصحراوية، وتزويد البلدان العربية بالمعدات والآلات الزراعية المنتجة، وتوجد حاليا مشروعات مشتركة بين مصر وإسرائيل في المجال الزراعي، تشمل تدريب **2500** شخص في إسرائيل على مدى خمس سنوات، وإنشاء مركز للتدريب الزراعي تحت إدارة مصرية . إسرائيلية مشتركة، وإنشاء مزارع نموذجية في منطقة الصحراء العربية في مصر بتمويل أمريكي، كذلك هناك مشاريع لتنمية البذور ومشروعات لتطوير إنتاج الألبان، ويعتبر نموذج التعاون المصري– الإسرائيلي في المجال الزراعي نموذجا قابلا للتعميم في مرحلة ما بعد التسوية. (3)

د – في مجال البنية التحتية : توجد العديد من المشروعات في هذا المجال ، على رأسها شبكات طرق سريعة ومد خطوط حديدية للربط بين بلدان الشرق الأوسط المختلفة، وكذلك ربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مرورا بسوريا ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ومصر . (1)

هـ – مشاريع المياه: تحتل مشروعات اقتسام وإدارة الموارد المائية موقعا متميزا وحرجا في إطار قائمة مشروعات الربط الإقليمي، إذ أن هذه المشاريع لها طبيعة

2- نفس المرجع، ص 98 .
3 - نفس المرجع،ص 99 .
1 - نفس المرجع.

استراتيجية وسياسية في آن واحد، وهي تطرح مشاكل متعلقة بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية، ومن المعروف أن هناك مشكلة ندرة المياه في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل حيث يتجاوز الطلب على المياه حجم الموارد المائية المتاحة بمقدار **20** إلى **50 %** . [2]

و- البنك الإقليمي للشرق الأوسط: كرر الوزير الإسرائيلي، شمعون بيريس الدعوة مرارا إلى إنشاء ما يسمى " البنك الإقليمي للشرق الأوسط " لتدوير الأموال الخليجية والعربية بتمويل المشروعات الإقليمية المشتركة، باعتبارها آلية ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام، واقترح أن يخصص دولارا واحدا من سعر كل برميل من النفط تشارك به الدول المنتجة للبترول بغرض تطوير منطقة الشرق الأوسط، وسيكون هذا بمثابة مشروع مارشال ثان لإنقاذ الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي. [3]

3- **الأبعاد القيمية للنظام الشرق أوسطي(البعد الثقافي)** :

ترى إسرائيل أن السلام لكي يكون حقيقيا يجب أن يتجاوز مجرد غياب حالة الحرب إلى إحداث تحول نوعي في العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يعنيه ذلك من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وحدود مفتوحة، ومشاريع اقتصادية مشتركة. ويعتمد جوهر فكرة التطبيع من هذه الزاوية على ضرورة القبول بإسرائيل بإطارها الإيديولوجي، والتسليم بوجودها على هذا الأساس، وليس مجرد الاعتراف بها. [1]

وخلاصة ما تريده إسرائيل، ومن وراءها الولايات المتحدة الأمريكية، من عملية التطبيع إعادة تشكيل العقل العربي وحمله على :

- القبول بالوجود الإسرائيلي على حساب الوجود العرب.
- تبني الخرافات والأساطير والمزاعم اليهودية.

2- P. Clawson , H. Rosen, The Economic Consequences Of Peace, For Israel, The Palestinians and Jordan. Washington D.C :(n,pb), 1991,P 03 .

3 - شمعون بيريس ، " عصر جديد لا يطيق المتخلفين و يرفض الجهلة" ، في: مادا بعد حرب الخليج . مجموعة من المؤلفين القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1992 ، ص 104 .

1- هاني رسلان، " تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل: المعركة الثقافية" ،في: التقرير الإستراتيجي العربي، 1994 . مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، 1995 ، ص ص 215 - 222

– التخلي عن ثوابت النضال العربي والتشكيك في جدوى الوحدة العربية

– التخلي عن مقاومة الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، ووصف المقاومة المشروعة بالإرهاب.

– القبول بالشروط والإملاءات الإسرائيلية لإقامة إسرائيل العظمى الاقتصادية من النيل إلى الفرات [2]

4– آليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد :

لتنفيذ مخططاتها تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على المفاوضات المتعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية.

4–1 المفاوضات متعددة الأطراف :

تعتبر المفاوضات متعددة الأطراف، الآلية الفعالة لإقامة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد وذلك من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة.[3]

وقد تم تقسيم العمل في هذه المفاوضات على عدد من اللجان هي الحد من التسلح والأمن الإقليمي، اللاجئون، موارد المياه، التنمية الاقتصادية ولجنة البيئة، وهناك لجنة التنسيق والتوجيه للمحادثات المتعددة الأطراف، ولجنة التسيير التي تعنى بتقديم نتائج اجتماعات اللجان الخمس الرئيسية ومناقشة بعض القضايا التفصيلية التي تحال إليها وتجدر الإشارة إلى أن سوريا ولبنان تقاطعان هذه المفاوضات في كل اللجان باعتبار أن التفاوض الإقليمي يجب أن يكون تاليا للتسوية في المسارات الثنائية [1].

ا / **لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي:** وابرز ما يميزها هو الخلاف المصري (والعربي عموما) الإسرائيلي، حيث تنطلق الرؤية المصرية لقضايا الأمن من ضرورة التماثل الكمي والنوعي في القدرات العسكرية لدول المنطقة وحتمية استبعاد مفهوم التفوق العسكري، فيما تنطلق الرؤية الإسرائيلية من حق جميع الدول في السعي لمستوى

2- رفعت سيد أحمد، من التطبيع إلى الانتفاضة:صراع ومقاومة . دمشق : دار الفكر، 2002، ص ص 67/ 77 .

3- CLAWSON and ROSEN, Op .Cit. p 06.

1 - أحمد المسلماني،" عمليات التسوية السلمية "، في : تقرير الإستراتيجي العربي 1994 . القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، 1995 ، ص 177 .

عال من الأمن وحتمية تعويض بعض جوانب الضعف الهيكلية للدولة بقدرات هجومية رادعة تسمح بهامش أمني.

ب / لجنة اللاجئين : وهي اكثر اللجان تعثرا، ويمكن القول بأنها فقدت أهميتها فعليا بعد التوصل لإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، الذي حدد آلية لمعالجة قضية لاجئي **1967** بمشاركة مصر والأردن، وأرجئت قضية لاجئي **1948** إلى التسوية النهائية .

ج / لجنة الموارد المائية : تعتبر الموارد المائية قضية سياسية إذ أن مياه الأنهار تمر في اكثر من دولة مما يترتب عليه ضرورة التوصل إلى اتفاقات سياسية، وعلى هذا فإن قضية المياه ترتبط أساسا بالتقدم في محادثات السلام الثنائية في الشرق الأوسط .

د /لجنة البيئة : تم الاتفاق في جولة القاهرة (**1994**) على إنشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة، وقدمت مصر ورقة تستهدف تامين منطقة الشرق الأوسط من المخاطر البيئية ووضع أسس قانونية وعلمية وعملية للتعاون الإقليمي في مجال البيئة، واتفق في جولة القاهرة على إنشاء مراكز لمكافحة التلوث البحري ومنع الحوادث في خليج العقبة، وكذلك برامج لمكافحة التصحر وتدهور الإنتاج الزراعي .

هـ/لجنة التنمية الاقتصادية : قامت هذه اللجنة باقتراح إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط، وقد اختار الاتحاد الأوروبي في إطار هذه اللجنة خمسة مشاريع من اصل اثني عشرة مشروعا مقترحا يمولها، وتتعلق بالبنية الأساسية، ومن هذه المشروعات: إنشاء خمسة طرق تربط دول الشرق الأوسط، وكذلك طريق عمان إلى أشدود (إسرائيل) وتطوير الساحل المشترك لكل من مصر والأردن وإسرائيل في خليج إيلات وتحويلها إلى منطقة سياحية متكاملة. [1]

4– 2: المؤتمرات الإقتصادية:

1 - نفس المرجع، ص 179 .

أدت التغييرات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة إلى تدعيم دور المؤتمرات الدولية كآلية لبلورة قضايا النظام الدولي الجديد، و طرح حلول لها من خلال أفق جماعي لا يقتصر فقط على حركة الدولة أو الأمم المتحدة، و إنما يمتد إلى جماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية بشكل عام و اعتبارها فواعل أصلية في التفاعلات العالمية. [2]

وينظم مجلس العلاقات الخارجية الامريكية في نيويورك، والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا، عقد المؤتمرات الاقتصادية، وتقف المخابرات المركزية وراء مجلس العلاقات الخارجية كما أنها هي التي أنشأت عام **1950** المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس). وقد اشترك في الإعداد للقمم والمؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالشرق الأوسط مجموعة من المؤسسات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، ومنها مؤسسة المبادرة من اجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط و مقرها في ايرلندا ويطلق عليها اسم "الوشاح الأزرق" وأنشأتها المخابرات المركزية الأمريكية في **1993** وساهم البنك الدولي وغرفة التجارة العربية الألمانية وبنك "ليومي" الإسرائيلي في الإعداد لها، لإخراج الشرق الأوسط الجديد إلى حيز الواقع.[3]

أ– مؤتمر الدار البيضاء (المغرب) :

دعا إلى المؤتمر مجلس العلاقات الدولية الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) ، تحت رعاية العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني، وذلك بغرض إجراء محادثات تعزز عملية السلام من خلال إقامة مشروعات مشتركة بين الحكومات والمؤسسات المختلفة والافتراض هنا هو أن وجود روابط وعلاقات اقتصادية متبادلة بين الدول سوف يسرع في تحقيق السلام الفعلي، ويساعد على تقدم الدول التي خربتها الحروب والصراعات .

وبذلك كان الهدف المعلن من المؤتمر هو إقامة تعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما الأهداف غير المعلنة، فهي تنصب أساسا على إنهاء المقاطعة الاقتصادية

2- فتحي شهاب الدين، المشروع الشرق أوسطي. مصر: دار البشير للثقافة، 1998 ، ص 30 .
3- غازي ، مرجع سابق، ص 129 .

لإسرائيل بكافة أشكالها ودرجاتها، بالإضافة إلى تهيئة الدول العربية نفسيا إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل والاعتراف بها . [1]

ب– مؤتمر عمان :

أدخلت قمة عمان الاقتصادية التعاون بين الدول العربية وإسرائيل في مرحلة نوعية جديدة، إذ أقيمت لأول مرة مؤسسات إقليمية دائمة لتنفيذ وترسيخ مخططات النظام الشرق أوسطي وفتح المجال أمام الاقتصاد الإسرائيلي للدخول إلى الأردن، ومن خلالها إلى دول الخليج.

وكانت أهم المشاريع التي تم الاتفاق عليها بين الطرف الإسرائيلي والاردني هي اقامة مصنع لإنتاج البرمين من البحر الميت ، وآخر لإنتاج الأسمدة، ومشروع الربط الكهربائي ومشروع ريفيرا الشرق الأوسط في العقبة وايلات . [2]

جـ– مؤتمر القاهرة (1996):

أعلن الرئيس المصري عن إلغاء موعد مؤتمر القاهرة الاقتصادي، ما لم تلتزم إسرائيل بعملية السلام وتنفذ الاتفاقات التي وقعتها، وجاء الرد الأمريكي سريعا بان المؤتمر سوف ينعقد في موعده، وقد كان ذلك، وأعلن في البيان الختامي عن تأسيس اتحاد السفر والسياحة في الشرق الأوسط (مقره في تونس) وإنشاء بنك التعاون الإقليمي(ومقره في القاهرة) ، واتفق المؤتمرون على الالتقاء مرة أخرى في **1997** في مدينة الدوحة القطرية من اجل عقد المؤتمر الرابع . [3]

د– مؤتمر الدوحة (1997) :

بالرغم مما جاء في البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في القاهرة (**1996**) من وقف لعملية التطبيع مع إسرائيل، وكذلك تأكيد مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية بعد المائة في **1997** على مستوى وزراء الخارجية بان تستمر الدول العربية في وقف كافة إشكال التطبيع مع إسرائيل، وتشديد المقاطعة الاقتصادية وتعليق المشاركة في المفاوضات

1- نيرمين السعداني،" الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط "، في : تقرير إستراتيجي العربي 1994 . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص 196 .

2 - شهاب الدين، مرجع سابق، ص 35 .

3- نفس المرجع ، ص 40 .

المتعددة الأطراف، حتى تنصاع إسرائيل لأسس مدريد. لكن مؤتمر الدوحة انعقدفي الآجال المحددة له ، وتمكن" مارتن أندك" و"دنيس روس" ووزيرة الخارجية "مادلين اولبرايت" اقتياد العرب إلى المؤتمر بالرغم من اقتناعهم بأن مسلسل المؤتمرات والقمم يجب أن يتوقف . [1]

5- مناقشة السلم الأمريكي :

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات هائلة وفريدة سواء على مستوى التخطيط والتصورات أو على مستوى التنفيذ والأداء؛ هذه القدرات تؤهلها من تحقيق "أحلامها الإمبراطورية " لكن هل كل الأمريكيين يريدون ذلك ؟وهل تتوفر الموارد المالية والدعم الشعبي اللازم للاستمرار في ذلك ؟ وما هو موقف الرأي العام العالمي من هذا السلوك الأحادي؟

5-1 من حيث الإرادة :

لكي تكون الدولة المهيمنة على العالم ،لابد للولايات المتحدة الأمريكية من أن تعلن عن إرادتها في دلك، لأنه يمكن لدولة ما أن تتوفر على إمكانيات القيادة لكنها لا تملك الإرادة في تحقيق ذلك، والمثال الياباني أو الأوروبي ظاهر للعيان، بحيث تتوفر هاتين الدولتين عن إمكانيات ضخمة تؤهلهما لعب أدوار أكبر في النظام العالمي، لكن إرادتيهما لفعل دلك غائبة. كما أن النخب الأمريكية أمام مسألة السلم الأمريكي، منقسمة بين مؤيد لأن تستغل الولايات المتحدة الظرف وتعلن عن هيمنتها الشاملة، وبين من يدعوها إلى التزام حدودها. [2] وقد تناولنا في فقرات سابقة آراء بعض من يؤمنون بضرورة اغتنام الولايات المتحدة الأمريكية للظرف والإعلان عن انفرادها بقيادة العالم، وأن إحجامها عن فعل دلك هو فسح للمجال أمام الفوضى واللاإستقرار، وسنحاول في الفقرات التالية الإطلاع على بعض آراء من يطالبون أمريكا بالاهتمام أكثر بالوضع الداخلي وتبني سياسات انعزالية، و نبدأ ها بتحليل (نورمن ج اورنستين **Norman G . Ornstein)** لنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة **1992**. إذ يقول

1- نفس المرجع، ص ص 44- 46.

2- William Maynes, PAX AMERICANA: The Impossible Dream. Washington DC: American Foreign Service Association . 2000, p 01.

بعد أن طالع نتائج سبرا للآراء أجري بخصوص السياسة الخارجية، عبر من خلاله **4/5** من الأمريكيين بأنهم يعتقدون أن بلادهم سائرة في طريق خاطئ، واعتبر" نورمن" هده النتائج بمثابة انتباه جزء هام من الشعب الأمريكي نحو الداخل، وأضيفت أولويات المحيط الداخلي على "أجندة"مسؤوليات القيادة السياسية الجديدة الساعية نحو التغيير، والمنتجة حديثا – بيل كلينتون – إلا أن دلك لا يعني الانعزالية التامة، إذ أن الاعتبارات الدولية في عالم سريع التغير ستحتم استمرارية الدور الاستراتيجي الأمريكي عالميا ومع ذلك، يستنتج الباحث بأنه يمكن اعتبار أن سيادة الاتجاه القومي في الحملة الانتخابية الأمريكية هي نوع من التنفيس وتلبية لرغبات المطالبين والمنادين بتوجهات العزلة. مثل هده الاتجاهات جاءت مبكرة في الحملة الانتخابية الرئاسية في إطار شعار "أمريكا أولا " و"عودي إلى البيت أمريكا. [1]

ويرى بتر ماكرات في مقالته "القوة العظمى الوحيدة " إن اتجاه العزلة ليس بالأمر الجديد فهو نمط منغرس في النفسية الأمريكية، تعود جذوره إلى أول رئيس أمريكي جورج واشنطن حيث حذر من احتمالية التورط الأمريكي في شبكات ارتباط أجنبية. ومنذ **1823** شكل اتجاه العزلة ركنا أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية، متجسدا في "مبدأ مونرو"، الذي أوحى بهذا التوجه بصورة مستمرة باعتباره من ضرورات الحياة،نظرا إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ جمهورية جديدة وضعيفة، محاطة بأقاليم تهيمن عليها قوى أوروبية رئيسية. وبالرغم من جهود وودرو ولسن في كسر حاجز العزلة من خلال اعتماد مبدأ المشاركة الفعالة والدعوة إلى الإنظمام الرسمي إلى نظام الأمن الجماعي ممثلا في عصبة الأمم، إلا أن دلك كله باء بالفشل حيث عارض الكونغرس مشروعه الطموح . ومن التبريرات الأساسية لاتجاه العزلة ما عرف عن الصورة المثالية التي عاشتها الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من مائة وخمسين عاما عندما كانت القارة الأمريكية محصنة وخاصة مع وجود الاطمئنان النفسي الذي وفرته الحماية العسكرية البريطانية.[1]

5-2 من حيث الإمكانيات والتكاليف:

1 - احمد عبد الرزاق شكارة ،"الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"، في: العرب وتحديات النظام العالمي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1999،ص 195.

1 - نفس المرجع ،ص 196.

إن أداتي الإكراه الرئيسين اللتين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استخدامهما من اجل فرض هيمنتها هي العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري. إلا أن العقوبات الاقتصادية لا تكون فاعلة إلا في حال دعم البلدان الأخرى لها، وهو أمر يخف التزامه تدريجيا، وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية في هدا المجال "العقوبات الاقتصادية" خيارين إما أن تنزل العقوبات من طرف واحد،مما قد يلحق الضرر والأذى بمصالحها الاقتصادية وبعلاقاتها مع حلفائها، وإما عدم تنفيذ هده العقوبات مما يوحي ويرمز إلى الضعف الأمريكي .[2] إضافة إلى ذلك ضرورة توفر الإمكانيات الاقتصادية، إذ أن التدهور الاقتصادي يعني تقلص ما يمكن تسميته" الدور الإمبراطوري". والولايات المتحدة تدرك يوما بعد يوم أنها لن تتمكن من فرض سلامها ودلك لأسباب ترتبط أساسا بالسياسة الداخلية، وأن نظامها السياسي لن يوفر هده الموارد المالية الضرورية وبصفة مستمرة، فقد أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة وبسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة عدة قنصليات وأوقفت مساعدات، حتى أصبحت ميزانية المساعدات الأمريكية في أسفل قائمة دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية(**OCDE**)، وأن المساعدات التي تقدمها تدخل في إطار حسابات استراتيجية مرتبطة بمسار السلام في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالخيار الثاني الذي تستعمله الولايات المتحدة لفرض سلامها والمتمثل في الخيار العسكري، الذي كثيرا ما يؤدي إلى إثارة الانتقادات على الصعيد المحلي وردود فعل سياسية وشعبية عنيفة في الخارج، إضافة إلى أنه كلما هاجمت أمريكا قائدا أجنبيا ازدادت شعبيته في صفوف مواطنيه الذين يحبون وقوفه شامخا في وجه القوة العظمى وأن سياسة تحويل القادة إلى شياطين فشلت حتى الآن في تقصير مدة توليهم زمام السلطة (فيدال كاسترو،القذافي ،صدام حسين ،صلوبدان ميلوزوفيتش).[1]

إن الذين يراهنون على القوة العسكرية الأمريكية من اجل فرض هيمنتها على العالم لابد أن يراجعوا أفكارهم، لأن الولايات المتحدة لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة لذلك.

2- Samuel Huntington ,"The Lonely Super Power " in http/www.ForeignAffairs.org.

1- Maynes ,Op. cit. p 03.

صحيح أن قوة المؤسسة العسكرية الأمريكية لا يمكن لمجموع القوى العسكرية العالمية مواجهتها، إلا أن ذلك لا يكفي وحده، لأن تبوأ المقام الأول في العالم يتطلب مزيدا من الموارد المالية والموارد العسكرية وحضورا دبلوماسيا مكثفا وأموالا للمساعدات واختيارا دقيقا لمواضع التدخل، إذ لا يعقل أن تكون القوة العسكرية حاضرة في كل مكان ولحل أي نزاع.[2] إضافة إلى ما تقدم نتساءل هنا عمن هو المقصود لما تعلن الولايات المتحدة أنها تتكلم باسم "المجتمع الدولي " هل تقصد الصين؟ روسيا الاتحادية ؟ الاتحاد الأوروبي ؟ أم أن المقصود هو أفريقيا والدول الضعيفة ؟ أم الكل؟ إن كل هذه الدول ومن دون استثناء تعتبر أن الولايات المتحدة هي اكبر خطر يتهددها، ليس فقط تهديدا عسكريا بل يتهددها في سيادتها واستقلالها وحريتها في التصرف، وأمريكا في نظرهم تطفلية وتد خلية واستغلالية وكذلك منافقة ومتسلطة وتطبق معايير مزدوجة.[3]

5 –3 من حيث قبول الآخرين للنموذج الأمريكي:

إلى جانب القوة المادية الملموسة التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تصدر العالم، حاولت هده الأخيرة إيجاد نموذج قيمي جذاب ومقنع تخاطب من خلاله العقول ويكون بمثابة القدوة التي يسعى الآخرون لاحتذائه، هذا النموذج عبارة عن مزيج من الثقافة والايديولوجيا والمؤسسات، إضافة إلى الوضع الإجتماعي، وهو يسعى إلى إضفاء الشرعية على الهيمنة الأمريكية، ويعمل على تطويع إرادة الغير في المقاومة التي قد يبدونها عند تربع أمريكا على كرسي قيادة العالم.[1]

ويمثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي تحديا في وجه تسويق النموذج الأمريكي إلى العالم، فتحسين مستوى التعليم والتدريب الوظيفي، والأبحاث الإنتاجية والصحة والمالية، وتحسين الموقع التجاري الدولي، ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، كلها تحديات تقف في وجه رواج النموذج الأمريكي. وهناك أرقام كثيرة وعديدة توضح مدى الكساد الاقتصادي الذي يسود مند نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يتمكن الأمريكان من معالجته؛ فقد وصل عدد

2- Ibid . p 05.

3 - العزي ،مرجع سابق، ص184.

1- Armand Mattelart ,"La Nouvelle Idéologie Globalitaire", in : MONDIALISATION: Au-delà desMythes . (ouvrage collectif) ,Alger: Casbah Edition ,1997,p 81-90.

العاطلين عن العمل إلى **20** مليون مشكلا **13** بالمائة من مجموع العاملين وهو رقم قياسي **(1992)**،كما تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية تقنيا في مواجهة اليابان وأوروبا، وبالتالي لم تعد تتحكم في المرتبة الأولى اقتصاديا وماليا، ويعتبر مدخول الفرد الأمريكي المتوسط أقل من نظيره الياباني، هذا بالإضافة إلى أن مستوى المعيشة للفرد الأوروبي أفضل من مستوى معيشة الفرد الأمريكي. ومن الحقائق ذات الطبيعة المأسوية أن **14** بالمائة من الأمريكيين يقعون في أدنى المستوى الرسمي للفقر، و**35**مليون منهم لا يتمتعون بضمان صحي واجتماعي بالمقارنة مع نظرائهم في أوروبا.[2]

منذ **1914** والولايات المتحدة تطمح إلى إقامة الإمبراطورية الأمريكية،فقد استطاعت تحويل مركز الحظارة الغربية من أوروبا (العالم القديم) إلى القارة الأمريكية حيث (العالم الجديد)، كما أنها استطاعت الانتصار على الاتحاد السوفيتي بعد حرب باردة دامت لأكثر من أربعة عقود لتنفرد بقيادة العالم، وتعلن عن قيام نظام عالمي جديد ترسي واشنطن معالمه و يخضع فيه المجتمع الدولي لقواعد الهيمنة الأمريكية ؛ إذا كانت هذه رغبة وحلم أمريكا ،فما هو موقف القوى العالمية الأخرى والتي بإمكانها لعب ادوار هامة في السياسة الدولية مثل اليابان، روسيا الاتحادية، الصين والاتحاد الأوروبي ؟وما هو موقف القوى الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث والمتطلعة إلى غد أفضل ؟

---

2 - شكارة ،مرجع سابق،ص211.

الفصل الثالث

تهديدات السلم الأمريكي وإستراتيجية الهيمنة :

كمثيلاتها من القوى العظمى التي تعاقبت عبر التاريخ ، أسبانيا (**1516–1580**) هولندا (**1580–1688**) – بريطانيا(**1688–1914**)، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة المهيمنة على العالم ، إلى فرض القواعد المنظمة للعبة السياسة الدولية ، وكذلك إملاء السلوك الواجب إتباعه في مجريات العلاقات بين الدول ، والهيمنة الأمريكية في نظر أغلب الواقعيين فريدة من نوعها ولم يشهد التاريخ لها مثيلا ، فهي تسيطر بشكل كامل وشامل على كل الكون ، وتستفيد من وضعية تفرد أتاحت لها فرصة تحديد معالم وآليات إدارة النظام الدولي ، وهي حريصة على الحيلولة دون بروز أي تهديد من شأنه منازعة أو منافسة مقامها. [1]

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض هذه الرؤية عبر إستراتيجيات إقليمية موجهة لخمسة مناطق في العالم، آسيا الشرقية ومنطقة الهادي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، منطقة آسيا الجنوبية، إفريقيا، المنطقة الغربية ثم أوروبا مضاف إليها منطقة أور آسيا.[2] والسؤال هنا ، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الإبقاء على الوضع القائم لاستمرار مصالحها ، فما هي ردود فعل من هم محل هذه الإستراتيجيات ؟ وما مدى استجابتهم للسياسة الأمريكية ؟ وماهي تطلعاتهم التي سيحملها الأمريكان على أنها تهديدا لمصالحهم وعناصر اضطراب في نظام الهيمنة ؟

I – تهديدات السلم الأمريكي :

منذ حرب الخليج الثانية، تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية على أنها القوة المهيمنة في العالم التي لا ينبغي منافستها أو منازعتها متجاهلة بذلك كل الطموحات

1- Charles – Philippe DAVID, La Guerre et la Paix : Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie. Paris : presses de science po , 2000 , pp 78-79.

2- Bruno Colson ,<<Particularités Régionales d'une Stratégie Globale>>,in, Http/ www. STRATISC .org

المشروعة لفواعل النظام الدولي وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، بل تعتبر هذه الطموحات تهديدا لنسق الهيمنة لا بد من التصدي له و مواجهته.

1 – التطلعات الأوروبية :

يتطلع الأوروبيون منذ عهد روما **1957** إلى بناء اتحاد فيدرالي يمكنهم من الاستقلال عن المظلة الأمريكية ولتحقيق ذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بلورة سياسة خارجية وأمنية موحدة، بناء درع عسكري، إنشاء منطقة للاورو، ومحاولة التوسع الجهوي.

1 –1 بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة : إلى غاية معاهدة ماستريخت (فيفري **1992**) ، لم يتمكن الأوروبيون من إدراج المسائل السياسية والأمنية في جدول أعمال مسار الاندماج الشامل ، رغم أن رغبة القادة الأوروبيون في تحقيق إتحاد سياسي وبناء مؤسسات أمنية ودفاعية مشتركة تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتعتبر ترقية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المجال الذي تجلت فيه بوضوح انعكاسات انهيار الكتلة الشرقية والطموحات الأوروبية في الاستقلال عن المضلة الأمريكية .[1] وقد شكلت فترة الحرب الباردة مبررا أساسيا ومشروعا لأن تبقى أوروبا في وضع المحمية الأمريكية وأن تقتصر جهود المجتمعين في روما على إنجاز السوق المشتركة و السوق الموحدة.[2]

مثل التعاون السياسي الأوروبي (**CPE**) في مطلع السبعينات بداية محتشمة لتنسيق أوروبي في مجال السياسية الخارجية خارج الإطار المؤسساتي الرسمي للمجموعة الأوروبية، ورغم أنه كان يفتقد إلى آليات تجسيد مقرراته فقد أعتبر من طرف الأوروبيين خطوة إيجابية لابد من دعمها.[3]

1- Ouelhadj Ferdiou , « Vers Le Parachèvement de l'Union Européenne : le Processus d'Harmonisation des Politiques Etrangères et de Sécurité des Etats in : une Décennie de Relations Internationales 1990-2000. Alger : C.D.R.A, 2001, p 99.

2- Union Européenne : Les notices,<< la Politique Etrangère et de Sécurité Commune>> in : Documentation Française, Paris : 1999, p15.

3- Idem.

وقد هيأ القانون الأوروبي الموحد (**Pacte Unique**) لعام **1987** للجنة التعاون السياسي الأوروبي مكانا في اتفاقيات المجموعة الأوروبية للمرة الأولى، حيث منح اللجنة الأوروبية دورا تلعبه في الجوانب الأمنية، السياسية والاقتصادية، ودعا الحكومات الأوروبية ألا تعرقل حيث ما يمكن تحقيق إجماع، رغم وجود هذه البنود فإن نشاطات لجنة الدفاع الأوروبية كانت محدودة في مجال صناعة السياسة الخارجية، وكانت نتائجه في الغالب تقريرية وتسعى إلى تجنب القضايا الجوهرية، مثل قضايا التعامل مع الإتحاد السوفيتي سابقا ، التعاون مع منطقة المتوسط ومسائل الدفاع أو إعلان مواقف في القضايا الحساسة مثل غزو الإتحاد السوفيتي لأفغانستان (**1979**) أو الغزو الأمريكي لجرنادا (**1983**).[1]

بانتهاءالحرب الباردة، وتوحد الألمانيتين، اقتنعت كل من فرنسا وألمانيا بضرورة استكمال البناء الأوروبي وتمخض عن ذلك عقد مؤتمر مابين الحكومات (**IGC**) **في 1991/1990** نوقشت خلاله مسألة الوحدة السياسية بالإضافة إلى مشروع الوحدة النقدية. وقد أوجدت معاهدة ماستريخت بناءا تنظيميا جديدا يقوم على ثلاثة أركان، تعزيز الاندماج الاقتصادي (المجموعة الأوروبية)، الدبلوماسية والدفاع أي بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وأخيرا الشؤون الداخلية والعدل، وهذه الأركان تمثل دعائم النظام الفيدرالي التي تتطلع لبنائه.[2]

بخصوص السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وبالرجوع إلى نصوص الاتفاقية يمكن التمييز بين فضائيين جغرافيين تستهدفهما السياسة الخارجية والأمنية:

أ – الفضاء الجماعي أو الإقليمي، ويقتضي المحافظة على القيم الأوروبية المشتركة، المصالح الجوهرية واستقلال الإتحاد.

ب– الفضاء الدولي، ويقتضي الحفاظ على السلم، تعزيز الأمن وترقية التعاون الدولي، تنمية الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

---

1 - فيليب جو ردن ، " سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة " ، دراسات عالمية ، العدد 25 ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 1997 ، ص18.

Ferdiou , O p.Cit. p 101.

رفض المجتمعون في ماستريخت الفصل بين القضايا العامة المتعلقة بالأمن وقضايا الدفاع، هذه الأخيرة – مسألة الدفاع – لا تزال حكرا على منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن ثمة فإن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لن تقتصر على تنسيق وانسجام النشاطات الدبلوماسية للدول الأعضاء فحسب لكنها تهدف إلى تحديد سياسة دفاعية مشتركة.[1]

لتنفيذ سياساتهم الخارجية والأمنية، اعتمد الأوروبيون طريقتين، أولا تحديد الوضعيات المشتركة، ثانيا التنفيذ المتدرج للقرارات المتفق عليها، فبخصوص تبني الوضعيات المشتركة وعلى عكس ما كان معمولا به في إطار لجنة التعاون السياسي الأوروبي، حيث كان يتم تنسيق المواقف الوطنية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية من خلال التزامات عامة تجتهد على ضوءها الدول الأعضاء في بلورة موقف منسجم، فإن اتفاقية ماستريخت نصت على التعاون الدائم والشامل من أجل بلورة موقف سياسي منسجم، وشددت على ذلك حين يتعلق الأمر بموقف الإتحاد في المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية، وكذلك ضرورة مطابقة المواقف الوطنية مع المواقف المشتركة. [2]

ويمكن ذكر بعض المواقف المشتركة للدول الأوروبية في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة،و منها المساعدات الإنسانية المقدمة للبوسنة والهرسك، فقد قدرت إعانات الإتحاد الأوروبي بحوالي **70 %** من مجموع المساعدات الدولية، إدارة مدنية موستار (**35** متصرف إداري ، **170** موظف عسكري عملوا كقوات شرطة إضافة إلى مساهمة مالية قدرت بـ **144** مليون أوقية في الفترة بين **1994** / **1996** وبخصوص الشرق الأوسط ، عبرت الدول الأوروبية من خلال المواقف المشتركة عن دعمها لمسار السلام من خلال القرار الصادر في **19** أفريل **1994** والذي ساهم في جعل الإتحاد الأوروبي أكبر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية دعم مالي قدر بـ **500** مليون أوقية على مدى **05** سنوات.

1- Ferdiou , Op .Cit. p 101-102.

2- I dem. pp 104 - 106.

كـذلك قـرار **25** نـوفمبر **1996** والـذي بموجبـه تم إيفـاد الممثـل الأوروبي الخـاص السيد موراتينوس (**Miguel Angel Moratinos**) من أجل دعـم المسار السلمي. [1]

بخصـوص النـزاع في البحـيرات العظمـى الإفريقيـة، سـجل الإتحـاد مـوقفين مشـتركين تعلـق الأول بإيفـاد مبعـوث خـاص لإجـراء مشـاورات مـع منظمـة الوحـدة الإفريقيـة وكـذلك مـع منظمـة الأمـم المتحـدة، مـن أجـل التوصـل إلى حـل لأزمـة (كيفـو– **KIVU**) وقد خصص غلاف مالي لهذه المهمة قدر بـ (**25** مليون أوقية) ثم جاء القرار الدائم للتحول الديمقراطي في إفريقيا الجنوبية (**06** ديسمبر **1993**).[2]

ومـن المواقـف المشـتركة كـذلك مـا تعلـق بالإتحـاد الأوروبي نفسـه، مـن خـلال مبـادرة معاهـدة الاسـتقرار الأوروبي (**24** مـارس **1995**) والـتي تهـدف إلى حـل بعـض المشـاكل المتعلقـة بالحـدود في أوروبـا الوسـطى والشـرقية (**PECO**)، وكـذلك معالجـة بعض قضايا الأقليات الوطنية.[3]

فيمـا يتعلـق بنـزع الأسـلحة ، سـاهم الإتحـاد مـن خـلال المواقـف المشـتركة بشكل فعال في دعم الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية من خلال الوصول إلى تمديد صلاحية اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (**TNP**) إلى أجل غير محدود (مارس **1995**) ، ثم دعـم وتعزيز مساعي مكافحة انتشار الألغام المضادة للأشخاص ، ثم في **1996** قررت الدول الأوروبية بالمساهمة ماليا في إنشاءمنظمة تنمية الطاقة في كوريـا (**KEDO**)وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مواجهة محاولات انتشار الأسلحة النووية من طرف كوريا الشمالية. [4]

رغـم هـذه المسـاهمات المتنوعـة والمتعـددة، فـإن جهـود الإتحـاد لتأكيـد الهويـة الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والأمنية لم تتجاوز مرحلة الإعانات الاقتصادية

1- L'Union Européenne (les notices) , Op. .Cit, p 159.

2- Idem.

3- Idem .

4- Philippe-Moreau Defarge,"de la Politique Etrangère et de Sécurité Communes" Défense Nationale, mars 1997 , pp 81-82.

أو إرسال المبعوثين وفي كثير من الأحيان تكتفي أوروبا بإصدار البيانات و التصريحات. وترجع حالة عدم الفاعلية هذه إلى ضعف درجة وحدة الدول الأعضاء، وعدم القدرة على القيام بعمل على مستوى عالمي ، وعدم القدرة على التدخل العسكري والعجز في بلورة ردود فعل إزاء الأزمات أو حتى طريقة عرض السياسات ، ظهر ذلك من خلال أزمة الخليج الثانية ، وأزمة البلقان.[1]

لتجاوز هذه الحالة وإفساح المجال أمام تجسيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، نصت اتفاقية ماستريخت على بعض القواعد والإجراءات ، حيث اعتبرت الاتفاقية أن القاعدة العامة هي إلزامية القاررات المشتركة ، ومن ثمة فلا ينبغي لأي دولة عضو في الإتحاد أن تتخذ قرارات مناقضة لمصالحه ، أو من شأنها إعاقة فاعليته باعتباره قوة منسجمة في العلاقات الدولية .[2] وحول مجلس الإتحاد (المكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء) بصلاحيات التقرير بناءا على توجيهات المجلس الأوروبي ، فهو بذلك الجهاز الوحيد المسؤول عن تحديد المجالات ، الأهداف العامة والخاصة ، الوسائل والإجراءات والظروف وحتى المدة اللازمة لتنفيذ هذه القرارات .[3]

هذه الإشارات كافية لأن تبرز بأن اهتمامات الإتحاد أبعد من ضمان وتعزيز مبدأ التعاون السياسي المعلن عنه عام (**1969**)، بل تحاول أن تتعداه لتكريس البعد العملي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وقد يستلزم نجاح هذا المسعى الأوروبي إنجاز خمسة اشتراطات أولية وهي:

– إنجاح الوحدة النقدية الأوروبية ، حتى تصبح أوروبا فاعلا اقتصاديا عالميا الشيء الذي تحقق ابتداءمن**1999** مع تعميم الاورو على اغلب المجال الأوروبي بحيث أصبح منافسا نقديا للدولار الأمريكي.

– لابد من إعادة البناء والدمج (الناجحين) لصناعتها الدفاعية الجوية منها والفضائية.

---

1 - جو ردن، مرجع سابق. ص 24.

2- Ferdiou ,Op. Cit, p105.

3- Idem .

– إضفاء نوع من الحيوية على الهوية الدفاعية والأمنية الأوروبية .

– استيعاب دول الشرق من أوروبا داخل هياكل الإتحاد للوقاية من النزاعات .

– إعادة تعريف المصالح الأوروبية الاقتصادية والإستراتيجية وأن تتصرف الدول الأوروبية وفقا لها سياسيا وعسكريا. [1]

2-1 : الإتحاد الأوروبي كطرف عسكري:

إن بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للدول الأوروبية تقتضي أساسا توفر هذه الدول على القوة العسكرية اللازمة لدعم مبادراتها الدبلوماسية والاقتصادية وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة ما يلي:

في الحين الذي تسعى فيه بعض الدول الأعضاء – أبرزها فرنسا – لمد أوروبا بقدرة إستراتيجية أكثر استقلالية وتعتبر ذلك مسألة مشروعة وضرورية، فإن دولا أخرى – تقودها بريطانيا – لا تصتصيغ بتاتا مثل هذا التوجه لما فيه من تهديد لدور الناتو ومن الإساءة للعلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجعل من المسألة احتمالا ، وإذا كان ولابد فإن الانضمام سيكون مفتوحا لكل الأعضاء الأوروبيين في منظمة حلف شمال الأطلسي عكس ما تريده فرنسا من أن أعضاء الإتحاد الأوروبي هم بالضرورة أعضاء في منظمة إتحاد أوروبا الغربية. [2]

هذه الاختلافات بين أقطاب الإتحاد والمتعلقة تارة بالمسألة الدفاعية (إنشاء أو عدم إنشاء القوة العسكرية للإتحاد) ، وتارة أخرى حول تسيير هذه المنظمة العسكرية وإدارتها، جعلت من فكرة إنشاء الدرع العسكري للإتحاد تتعثر في بداياتها .

ولتجاوز هذا الخلاف توصل الزعماء الأوروبيون إلى حل وسط، حيث تم الاتفاق على أن إتحاد أوروبا الغربية هو الذراع العسكري للإتحاد الأوروبي وهو في الوقت

1- مالك عوني، " السياسة الخارجية والأمنية المشتركة... آفاق التكامل الأوروبي الجديدة ". ملف السياسة الدولية. العدد 142، أكتوبر 2000 ، ص 93 .

2- Union Européenne (les notices) , O p.Cit.p157.

نفسه الدعامة الأوروبية للتحالف الأطلسي، ودعوا كل دول الإتحاد للانضمام إلى هذه المنظمة العسكرية أو أن يكونوا مراقبين فيها أو حتى شركاء.

في قمة أمستردام (**1997**) والتي حدد لها أن تعمل في جانب منها على تحسين أداء هذه الآليات ، فإن فرنسا وألمانيا (بدعم من إيطاليا ، إسبانيا ، بلجيكا ، لكسمبورغ واليونان) ، إقترحتا جدولا زمنيا لانطلاق عملية الاندماج بين الإتحاد الأوروبي وإتحاد أوروبا الغربية ، وقد عارضت هذا الاقتراح كل من بريطانيا والدول المحايدة وكل ما أمكن الاتفاق عليه هو تعزيز التعاون بين المنظمتين (توفير القدرة العملياتية للإتحاد ، مساعدة الإتحاد في تحديد معالم السياسة الخارجية والأمنية ذات الطابع الدفاعي) [1] . وأن قرار البدأ في عملية الاندماج متروكة للمجلس الأوروبي حيث أغلبية المعارضين لهذا المسار ، للبت فيه. [2]

في غياب إجماع أوروبي على تزويد الإتحاد بدرع عسكري مستقل، إتجه الأوروبيون إلى تقوية منظمة إتحاد أوروبا الغربية بإعطائه القدرة على إنجاز العمليات وأن يمنحوه دورا أكبر، وقد تضمن إعلان بترسبورغ مهام المنظمة التي شملت مهام إنسانية، مهام إنقاذ وحفظ السلام ومهام قتالية في إدارة النزاعات. [3]

لتنفيذ مهامه بموجب اتفاقية ماستريخت، نقل مقر المنظمة إلى بروكسل حيث مقر الناتو والإتحاد الأوروبي، كما أنشأ الإتحاد خلية تخطيط دفاعي ، ومركزا للترجمة الفورية مرتبطا بالأقمار الصناعية (في إسبانيا) ورتب لاجتماع دوري لرؤساء أركان القوات المسلحة للدول الأعضاء وانشأ معهدا خاصا بالدراسات الأمنية (في باريس) وأسس مركز معالجة موقف (يعمل على مدار **24** ساعة) لتحسين درجة المراقبة والتعامل مع الأزمات. [4]

بالإضافة إلى تعزيز المنظمة وتقريبها من الإتحاد ، يسعى الأوروبيون إلى دعم قدرتها العسكرية وترقية موقعها داخل منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل بلورة الهوية

---

1 - جو ردن ، مرجع سابق ، ص 25.

2 - نفس المرجع .

3- Ferdiou , Op.Cit . p 119.

4- جور دن، مرجع سابق، ص 27.

الأمنية والدفاعية لأوربا ، وقد أعطت قمة الناتو في بروكسل (**1994**) دفعة قوية من خلال إنشاء قوات مهام مشتركة ومختلطة "**Combined Joint Task forces** " وهياكل قيادية جديدة مرنة تسمح بقيام "تحالف الدول الراغبة" للقيام بمهام عسكرية محتملة دون مشاركة دول التحالف (الأوروبيون داخل ناتو). [1]

التوقعات بنجاح بلورة هوية أمنية ودفاعية أوروبية في إطار ناتو كانت واعدة خاصة بعد أواخر عام **1995** ، عندما أعلنت فرنسا عزمها على مواصلة إيجاد دور إستراتيجي أوروبي داخل إطار الناتو لا من خارجه ، ووافقت قيادة هذا الأخير في اجتماع برلين **1996** على إنشاء قوات مهام مشتركة ومختلطة تحت قيادة اتحاد أوروبا الغربية . [2]

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من أجل تقوية منظمة إتحاد أوروبا الغربية**"UEO"**، يلاحظ استمرار الأوروبيون في تبعيتهم العسكرية لقوات الناتو وللقوات الأمريكية وقد يرجع ذلك إلى ضعف استعدادات دول الإتحاد إلى الإنفاق المالي الباهض على بناء القوات العسكرية للاتحاد بسبب الضغوطات الكبيرة حالة ألمانيا أو لأسباب مالية (تلبية مستويات العجز في الموازنة للوحدة النقدية الأوروبية) وكذلك لضعف استعداداتهم في نشر قوات كبيرة خارج بلدانهم باستثناء فرنسا وأنجلترا ، لوحظ ذلك أثناء حرب الخليج الثانية ونزاع يوغسلافيا وحتى في التدخلات في افريقيا(حالة روندا) ، فالقوات الأمريكية وحدها تتمتع بهذه العزيمة .[3]

بالإضافة إلى ضعف الإستعدادت الأوروبية في مجال الإنفاق والقدرة على نشر قوات خارج المجال، تجد منظمة اتحاد أوروبا الغربية نفسها مضطرة لاستخدام المرافق الأمريكية لما يتعلق الأمر بتدخلات خارج القارة (طائرات النقل الثقيلة والطويلة المدى ،

1- نفس المرجع ، ص 27.
2 - نفس المرجع، ص 29.
3 - نفس المرجع ، ص 31.

أنظمة التجسس بالأقمار الصناعية ، أنظمة التزويد بالوقود جوا) كل هذه الاحتياجات التي لا تتوفر عليها الدول الأوروبية ولا حتى الناتو يجعل من مسألة الهوية الدفاعية شكلا من أشكال الخضوع للقوات الأمريكية. [1]

3-1 نحو إنشاء منطقة للأورو (الأورولاند) :

في سنة **1988** أصدر وزير الخارجية الألماني " هانس ديتريش " مذكرة من أجل خلف مساحة نقدية أوروبية ومصرف مركزي أوروبي واحد، من أجل تحقيق الإتحاد الاقتصادي والنقدي " **UEM** " وحددت لذلك ثلاثة مراحل، الأولى كانت بعد توقيع معاهدة شنغن **1993** ، وفي بداية سنة **1994** دخل الإتحاد مرحلته الثانية وحضر فيه على الدول الأعضاء ضخ العملة من أجل تمويل العجز العام ، وأصبحت المصارف المركزية مستقلة عن السلطات السياسية ، وأصبحت السياسة الاقتصادية مجبرة على احترام معايير التقارب .[2]

بانضمام النمسا ، فنلندا والسويد في بداية **1995** إلى الإتحاد الأوروبي أصبح عدد الدول الأعضاء **15** وبدا واضحا عند الإتحاد في التوسع نحو دول أوربا الشرقية. [3]

دخل اتفاق شنغن حيز التنفيذ في مارس **1995** ، وبعد شهرين من هذا التاريخ بدأ المؤتمر الحكومي الأوروبي أعماله الهادفة إلى إصلاح المؤسسات الأوروبية تمهيدا لفتح الباب أمام منضوين جدد ، وفي نهاية العام نفسه قرر المجلس الأوروبي إطلاق تسمية الأورو (**EURO**) على العملة الموحدة التي ستوضع للتداول مكان العملات الوطنية بحلول سنة **2002**. [1]

في نهاية **1997**، تم إنشاء مجلس الأورو المكون من وزراء مال منطقة الأورو (الأورو لاند **EUROLAND**). [2] أوكلت إليه مهمة مناقشة سياسة إدارة هذه العملة

---

1 - نفس المرجع.
2 - نفس المرجع ، ص 241.
3 - نفس المرجع .
1- نفس المرجع، ص 249 .
2- نفس المرجع .

الموحدة وفي بداية **1999** دخل الأورو الوجود، وحدد سعر صرف العملات الأوروبية نسبة إليه بشكل نهائي وثابت قبل أن تختفي نهائيا من التداول في بداية **2002** تتكون منطقة الأورو من دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر باستثناء بريطانيا والدانمارك ، وقد حددت اتفاقية ماستريخت خمسة شروط للإنضمام إلى منطقة الأورو هي : ألا يتجاوز العجز العام نسبة **3%** من الناتج المحلي الإجمالي – ألا يزيد الدين العام عن نسبة **60%** من هذا الناتج ، ألا يتخطى التضخم نسبة **1.5%** من متوسط التضخم السائد في ثلاثة دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال استقرار الأسعار ألا تزيد نسب الفوائد على المدى الطويل أكثر من **2%** من تلك السائدة في ثلاثة دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد، أن تكون الدولة المعنية منضوية في النظام النقدي الأوروبي منذ عامين على الأقل دون أن تكون قد اضطرت خلالها إلى زيادة أو خفض قيمة عملتها بأكثر ما يسمح به هذا النظام النقدي. اعتبرت معاهدة ماستريخت هذه الشروط ضرورية لإحداث التقارب الذي لابد منه من أجل التمكين للاندماج، كان التفكير السائد لدى الاقتصاديين الأوروبيين أن عددا قليلا من الدول الأعضاء سينجح في تحقيق هذه المعايير والشروط، وكانت المفاجأة كبيرة عندما نشرت المفوضية الأوروبية، بالتزامن مع المجمع النقدي الأوروبي تقريرا مفاده: أن أحد عشرة دولة أوروبية تمكنت من تنفيذ الشروط التي حددتها معاهدة ماستريخت.

ويرى الأوربيون وخاصة الألمان والفرنسيون إلى هذا الإنجاز – تشكل منطقة الأورو – على أنه نصر من شأنه تحقيق التقارب والانسجام، فالعملة الموحدة لابد أن تقود إلى تنسيق جدي ومعمق بين وزراء اقتصاد ومال دول الأورو الإحدى عشر وستوفر حلا لكل الأزمات والمشاكل التي قد تنشأ مستقبلا، وأن العلاقة بين الإتحاد النقدي والإتحاد السياسي ستجبر الحكومات على التعاون السياسي المعمق كبديل عن خسارة العملة الموحدة والمكتسبات المحققة حتى الآن، وأن العملة الموحدة بنيت على أساس أنها الأداة الفعالة لتقريب إقتصادات وسياسات الدول الأعضاء وبفضل معايير

ماستريخت تم التوصل إلى تقارب شديد وتناغم واضح بين الأهداف المالية والخزينية وقد إزداد أثـر الأورو بنزولـه إلى التـداول اليـومي وامتـداده إلى الماليـة العامـة والسياسـة الاجتماعية، وسيكون للأورو آثارا داخلية وخارجية، ففي العلاقة بين الحكومات المشاركة والتي تبقى قيد الصوغ والتعريف، سيكون على المصرف المركزي الأوروبي بناء سياسة الأورو في مواجهة العملات العالمية الأخرى كالين والدولار، وسيكون على دول منطقة الأورو التحدث بصوت واحد في المؤسسات العالمية الكبرى وفي مجموعة السبعة+**01**، وسيكون عليهم في وقت من الأوقات أن يتفقوا على تمثيل واحد وموحد لهذه المؤسسات.

إن الأورو – بوصفه أداة سياسة دولية نقدية – سيؤدي إلى تقوية شعور الأوروبيين بأن مصالحهم المشتركة تستحق الدفاع المشترك ، وسيفرض عليهم الظهور في المحافل الدولية بمظهر المتفقين سياسيا ، إذ أن استقرار عملة ما لا يرتبط فقط بالمؤشرات الاقتصادية والمالية ، لكن أيضا بصلابة الدولة – أو تجمع الدول – التي ترمز إليها. [1]

1-4: التوسع الجهوي نحو المتوسط:

لفترة طويلة، شكل حوض البحر الأبيض المتوسط رهانا للقوى العظمى المتصارعة الأمريكية والسوفياتية، لامن أجل ثرواته النفطية فحسب بل من أجل السيطرة على بعض الجزر والمضائق الإستراتيجية التي كانت تستعمل كمرتكزات وقواعد بحرية تنطلق منها الأساطيل الحربية لهذه القوى ، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي لايزال الحوض يشكل رهانا أساسيا في مجال الأمن والاستقرار بالنسبة لأوروبا، فالبيئة الجديدة لفترة مابعد الحرب الباردة أفرزت تهديدات جديدة تتمثل أساسا في تدفق موجات المهاجرين من الضفة الجنوبية في اتجاه الضفة الشمالية ، تنامي المد الإسلامي تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وما تسببه من حالة عدم الاستقرار، هذه الاعتبارات دفعت

1- Danniel Vernet, « L'UE, deviendra-t- elle politique > le Monde. 17.4.1998 , in : www.le monde .fr.

الأوروبيين إلى التساؤل حول مصير المنطقة المتوسطية، هل ستكون منطقة مواجهة أم تعاون ؟ فضاءا للتضامن أم أنها ستكون منطقة نزاعات ؟ هل هي همزة وصل أم أنها خط انكسار؟ [1]

المعطيات الجغرافية، الاقتصادية والديمغرافية تصور الحوض على أنه جدار وخط انكسار بين الضفتين ولا يمكن بأي حال أن يكون فضاءا للتضامن والتعاون، فالتناقض الاقتصادي والاجتماعي (بحيث أن أفقر دولة في الإتحاد وهي البرتغال–قبل انضمام اليونان–، أغنى من أغنى دولة في جنوب المتوسط وهي ليبيا، وأن دول المغرب العربي الخمس لا تمثل سوى **4%** من التبادلات التجارية للإتحاد (**1993**)، وأن مجموع اقتصاديات الدول الغير أوروبية في المتوسط تنتج مايعادل **380** مليار دولار أي **5%** من الناتج الوطني الخام للإتحاد وتمثل تركيا وإسرائيل **50%** من هذا الإنتاج. [2]

ويشكل العامل الديمغرافي أثقل المعطيات التي تزن في منطقة المتوسط كونه لا يصاحب معدل النمو الاقتصادي، كما أن عدم التجانس في نسب النمو الديمغرافي

بين ضفتي الحوض يشكل قلقا بالنسبة للأوروبيين، [1] ويبن الجدول التالي حالة عدم التناسب :

جدول رقم :**03**

النمو السكاني في المتوسط (بالمليون نسمة)

الدول	1990	2025	نسبة الزيادة
الدول العربية	**133**	**253**	**%90**

1- Daniel Collard ,<< la Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro Méditerranée>>. Défense nationale. février 96 , P 110.

2- Ibid. p 111.

1- Bichara Khader , L'Europe et la Méditerranée : Géopolitique de la Proximité. Paris : édition Larmatthan , 1997 , p 64.

تركيا	055	089	%61
أوربا	195	207	%06

المصدر *هيئة الأمم المتحدة 1989 – المرجع بشارة خضر ص 70*

ويقدر عدد معتنقو الديانة الإسلامية بما يقارب 2/3 وهم يطوقون الحوض بكامله ، كما أن ظاهرة الهجرة آخذة في الارتفاع رغم القيود الصارمة التي يفرضها الإتحاد الأوروبي، هذا الحد دفع إلى ظهور ما يسمى بالهجرة الغير شرعية والتي ترتب عليها داخل الدول الأوروبية انحرافات اجتماعية خطيرة ، كالسرقة – الجريمة المنضمة وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة ، ثم في المقابل وكرد فعل من الأوروبيين تجاه الوافدين ظهرت آفات كالتمييز العنصري وكره الأجانب ، والتي تعمل على نخر العلاقات المتوسطية [2].

إضافة إلى هذه الفوارق الاقتصادية الاجتماعية وكذلك الديمغرافية ، هناك فارق آخر يصنع حالة عدم التجانس و المتمثل في تعارض الأنظمة السياسية ، ففي حين توجد ديمقراطيات ليبرالية في الضفة الشمالية نجد أنظمة شمولية ، عسكرية و استبدادية في الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط .

هذه الأوضاع دفعت بأوروبا إلى بلورة سياسات لاحتواء هذه الأخطار ففي السنوات بين **1970/1980**، أطلقت المجموعة الأوروبية مبادرة تحت شعار " السياسة المتوسطية الشاملة " من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع كل من دول المغرب العربي، المشرق العربي وكذلك مع يوغسلافيا، تركيا، مالطا وقبرص، وتحتوي هذه الاتفاقيات على

2- Jean robert Henry, « Méditerranée Occidentaliste et Euro Méditerranée , l'Espace des Malentendus » Hérodote , N° 94, 3 éme Trimestre 1999, pp 25 - 28 .

معاملات تفضيلية وإعانات مالية (يتولاها البنك الأوروبي للاستثمار)، غير أن أزمتي النفط (**1974/1973**) و (**1980/1979**) أثرت سلبا على هذا التعاون.[1]

إضافة إلى أزمتي النفط، هناك ثلاثة متغيرات عملت على إحداث تحولات عميقة مست هذه المنطقة الإستراتيجية وكرست تراجع العلاقات بين الضفتين، انضمام كل من اليونان(**1981**) وإيطاليا والبرتغال (**1986**) وهي دول زراعية، مما أثر على العلاقات الأورو مغاربية بحيث أصبحت المنتوجات الزراعية المغربية بالخصوص تتعرض إلى ضغوطات كبيرة حتى تتمكن من الدخول إلى السوق الأوروبية، كما أن انهيار الكتلة الشرقية وتحول أنظار الأوروبيين إلى هذه الدول بحيث أعطيت لهم الأولوية على حساب دول جنوب وشرق المتوسط،ثالث هذه المتغيرات، انتهاء جولة أوروغواي والتي وضعت حدا للتعاملات التفضيلية (التي كانت تستفيد منها الدول المغاربية) على أساس أن تنطلق مفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية بين الدول المصنعة والدول النامية.[2]

تحت طائلة الأمن والاستقرار في حوض المتوسط ، راجع المجلس الأوروبي الاختلال الذي حدث ، وتحت شعار " السياسة المتوسطية الجديدة " رفع قيمة الغلاف المالي بـ **40%** وأصبحت المقدرات المالية المخصصة لدول الحوض **2375** مليون أوقية للسنوات **1996/1992** بعد أن كانت **1618** مليون أوقية .[1] ومن أجل إيجاد هيكل ولو غير رسمي لبدأ الحوار وتبادل الأفكار بين الضفتين جاءت فكرة تأسيس " المنتدى المتوسطي " والذي كانت انطلاقته في مصر(**3-4** جويلية **1994**) وانعقد المنتدى الثاني في فرنسا (أفريل **1995**) ثم منتدى ثالث في تونس (جويلية **1995**) وأختلف الاجتماع الأخير عن سابقيه كونه تعلق بإيجاد أرضية اتفاق بين المشاركين للتحضير لندوة برشلونة [2].

توجت سياسات المجموعة الأوروبية في منطقة المتوسط بعقد شراكة مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط ، وشمل العقد ثلاثة محاور أساسية : المحور السياسي والأمني ،

1- Commission Européenne ,«U.E –Maghreb ,25 ans de Coopération 1976/2001 ». MAROC , éditée par la délégation de la commission européenne , 2001 , p 6.

2- Collard, Op.Cit . p 112

1- Commission Européenne , Op.Cit . p 0 9.

2- Collard, Op.Cit , p 114 .

المحور الاقتصادي والمالي و المحور الاجتماعي ، الثقافي و الإنساني ، وقد بنيت السياسة الأوروبية في إطار هذا العقد على مسارين اثنين ، مسار متعدد الأطراف ومسار ثنائي يردفهما برنامج مالي **(MEDA)** كأداة لتنفيذ ما أتفق عليه ، وقد قدرت القيمة المالية المخصصة للفترة مابين **1999/1995** بحوالي تسع مليارات أورو.[3]، وسنحاول عرض هده المحاور- ولو بإيجاز- كما يلي :

أ- المحور السياسي والأمني : وتتكون من ثلاثة أجزاء متكاملة ، الحوار السياسي على المستوى الثنائي والجهوي ، إجراءات الشراكة والميثاق من أجل السلام و الاستقرار.

ب- المحور الاقتصادي والمالي : ويهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية ، دعم الإتحاد الأوروبية للتحولات الاقتصادية ومساعدة الشركاء على مواجهة التحديات المترتبة عن انفتاح السوق ، تشجيع الاستثمارات في المنطقة هذه الأهداف هي في الحقيقة العناصر الضرورية لإستراتيجية تنموية اقتصادية اجتماعية ، مستدامة للمنطقة في عمومها .

جـ- المحور الاجتماعي ، الثقافي ، الإنساني : ويهدف إلى تشجيع التفاهم بين الشعوب في المنطقة من خلال تنمية التعاون بين شرائح المجتمع المدني ولتحقيق ذلك تم إعداد برامج جهوية تدعمها أوروماد **Euromed** من أجل الحفاظ وتثمين التراث الثقافي الأورو متوسطي **Euromed Audiovisuel**، والذي يهدف إلى دعم التعاون في إطار السمعي البصري . وأخيرا أوروماد شباب **Euromed Jeunesse** ويهدف إلى تسهيل الاندماج في الحياة الاجتماعية و المهنية وتحفيز عملية الديمقراطية في أوساط المجتمع المدني وكذلك تطوير التفاهم والانسجام بين الشباب المتوسطي. [1]

-3 Commission Européenne , le Processus de Barcelone : Cinq ans après, 1995/2000 . Luxembourg : office de Publications Officielles des Communautés Européenne , 2000 , pp 9-14 .

-1 Commission Européenne , Processus de Barcelone , Op.Cit. p 15.

2- تفاعلات التحالف القومي الإسلامي مع السياسة الأمريكية في المنطقة

:

حددت التقارير والوثائق(*) الأمريكية أن الأخطار التي تهدد الأمن القومي الأمريكي بعد اختفاء الإتحاد السوفياتي بأنها تلك الآتية من دول العالم الثالث وهي ثلاثة:

1 - امتلاك بعض الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية لترسانة أسلحة متطورة بما في ذلك أسلحة بيولوجية كيماوية أو صواريخ ذات مدى بعيد.

2- النظم المعادية لأمريكا، والقادة السياسيين المشبعين بروح المغامرة، والمتطلعين إلى مناطق الضعف المجاورة التي يمكن استغلالها لصالحهم بفرض نفوذهم السياسي والاقتصادي على هذه المناطق، أو محاولة الإضرار بالاحتياجات الإستراتيجية للولايات المتحدة، مثل محاولة قطع إمدادات البترول أو التعرض له.

3-التهديدات والمخاطر الغير واضحة المعالم، وتنحصر أساسا في الحركات الإسلامية خاصة بعد سقوط الأيديولوجية الشيوعية وتولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما واضحا لهذه الظاهرة، وتعتبر انتشارها خطرا على المصالح الأمريكية والغربية وقد ازدادت أهمية ذلك بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وتزايد النشاط الإيراني سواء في العالم العربي أو في هذه الجمهوريات.[1]

في ظل هذه الظروف تعتبر السياسة الأمريكية الإسلام " الأصولي " عنصر تهديد إيديولوجي موجه للحضارة الغربية ، شأنه شأن التهديد الشيوعي السابق ، ولكن أقل منه خطورة بكثير ، غير أنه من الممكن أن يؤثر على الإنفراد الأمريكي في قيادة العالم ويخلق بؤرا للتمرد ضد السياسة الأمريكية في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي خاصة في منطقة الشرق الأوسط. [2]

(*)إشارة إلى البيان الرئاسي رقم 25 Presidential Decision Directive (P.D.D 25) . وإلى تقرير البيت الأبيض لعام (1994) .

1- سعيد فاضل حسن ، " السلوك السياسي والإستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط "، في: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. بيروت : مركز الدراسات العربي – الأوروبي ، 1998 ، ص ص 423- 425 .

2 - نفس المرجع . ص425.

وفي هذا الصدد، سنحاول التعرف على ردود فعل ومواقف التحالف القومي الإسلامي تجاه الترتيبات الأمريكية في المنطقة . والمتمثلة أساسا في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام وحل المنازعات الإقليمية ومنع تفاقمها وتحولها الى صراعات مسلحة وسببا في الإضرار بأوضاع الأمن والاستقرار التي تمثل المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية في المنطقة ، ولذلك فإن السعي لتحقيق السلام وحل المشكلات المترتبة على الصراع العربي الإسرائيلي هو أحد المعالم البارزة للنشاط السياسي الأمريكي سواء من خلال الجهود الديبلوماسية أو دفع عملية السلام من خلال المفاوضات الثنائية والعمل على توفير الأمن الإقليمي من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف والتي ناقشت قضايا عديدة، المياه ، اللاجئين الإصلاح الاقتصادي والبيئة وكذلك مسألة التسلح وهي أحد أبرز القضايا في المفاوضات والتي تعتبر من محددات المشروع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط ، وتسعى الولايات المتحدة لفرض السيطرة على توريدات السلاح والمعدات والتحكم فيها بالتعاون مع الدول الكبرى المنتجة للسلاح بحيث يمكنها هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة بالصيغة التي تضمن لها تعزيز مصالحها وعدم الإضرار بالسوق الدولية لبيع السلاح كجزء حيوي من الاقتصاد الأمريكي. [1]

2-1: التفاعلات السياسية والعسكرية :

يعكس الاتفاق الذي وقعت عليه كل من حكومة رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقف الإستراتيجي المتردي للعالم العربي، وهو الموقف الذي تبلور عشية انتهاء حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من انفراط الصف العربي وفرض الوصاية المباشرة أو غير المباشرة على العديد من الأقطار العربية إن لم يمكن عليها جميعا وكان انهيار الإتحاد السوفياتي من قبل، وهو حليف العرب في نزاعهم الإقليمي، وما رافقه من بروز القوة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية كقوة وحيدة فاعلة، قد دمر أسس الإستراتيجية العربية التقليدية وألغى أي فرصة لاستمرار المواجهة مع إسرائيل وحلفائها

1 - نفس المرجع، ص 427 .

بالطرق العسكرية.[2] وبات واضحا تخلي الأنظمة العربية الرسمية عن القضية المركزية وتبني " السلام"وسياسات التطبيع كخيار إستراتيجي، وكان لزاما على الشعوب من خلال قواها الاجتماعية النشطة والفاعلة مواصلة النضال من أجل تحرير الأرض وإحياء الرسالة العربية الإسلامية ومواجهة الهيمنة الأمريكية والصهيونية.

لقد رفض التياران القومي و الإسلامي من خلال مؤتمراتهم الشعبية المختلفة كل التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية على نحو تهدر حقوق الشعب الفلسطيني وتواصوا على متابعة النضال لتحقيق هدف تحرير فلسطين ، الجولان وجنوب لبنان من خلال دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين والمقاومة الباسلة في لبنان ، رفض التطبيع مع العدو الصهيوني تحت أي صورة وفي أي مجال وإدانة الخطوات التي نمت لاحتراق المقاطعة لإسرائيل (في إشارة إلى موقف دول التعاون الخليجي) ، رفض الوجود الأجنبي وأشكال الهيمنة ، العمل على تحقيق هدف الوحدة العربية ، التأكيد على خطورة سياسة الخصخصة والتنبيه إلى مخاطر النظام الشرق أوسطي وسوقه على مختلف جوانب الحياة العربية وإستنفار الطاقات لإنجاح السوق العربية المشتركة والتأكيد على أن النهوض العربي متكامل مع نهوض العالم الإسلامي. [1]

ولتجسيد هذه القرارات تم انتخاب لجنة لمتابعة برنامج ونشاطات المؤتمر ، كما انعقدت مؤتمرات شعبية عربية لمقاومة التطبيع دعت إلى "...مواصلة الجهاد ووحدة العرب والمسلمين (صنعاء ، ديسمبر **1996**) واعتبرت القضية الفلسطينية قضية عربية بكل أبعادها وهي ذات بعد إسلامي كذلك ، وأن العمل على تحريرها كاملة من يد العدو الصهيوني هو الخيار الوحيد لحسم الصراع ، ويرفض المؤتمر الشعبي العربي أي سلام مع إسرائيل واعتباره اعترافا بالأطماع الاستعمارية الاستيطانية واستسلاما للعدو والإمبريالية و تفريطا في الحق التاريخي للعرب ، وأن التسوية والتطييع والسلام الصهيوني الأمريكي المفروض من جماهير الأمة العربية ومناضليها ومثقفيها وقواها الحية ينتهك

2- برهان غليون ، " إتفاق أوسلو ومستقبل التسوية الإقليمية "، في: العرب ومعركة السلام. الدار البيضاء : المركز الثقافي ، 1999 ، ص 30 .

1- البيان الختامي للمؤتمر القومي الإسلامي . بيروت: 1994 .

قدسية النضالية العربية الإسلامية ويؤدي إلى تصدع وضعف وبلبلة في صفوف العرب ووجدان أجيالهم واختياراتهم المبدئية وإستراتيجياتهم الوطنية والقومية ...".[2]

كما أكدت توصيات المؤتمر الأول للأحزاب السياسية العربية المنعقد في عمان خلال الفترة من **16** إلى **19** ديسمبر **1996** "... على ضرورة التمسك بالتضامن العربي والدعوة إلى رفع الحصار على كل من العراق وليبيا والسودان و التنديد بمحاولات المزيد من التجزئة والتقسيم للوطن العربي وتصفية المناطق العربية المحتلة تصفية الترسانة النووية لإسرائيل وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية والمطالبة بانسحاب القوى العسكرية الأجنبية والعمل على إحياء اتفاقية الدفاع المشترك ...كما أكد مشروع البيان الختامي على... مشروعية المقاومة لطرد الاحتلال الأجنبي وحق الشعب الفلسطيني والأمة في مقاومة الاحتلال الصهيوني وضرورة التمسك بالهوية العربية والإسلامية لشعب فلسطين، ...ودعا إلى عدم إسقاط خيار الجهاد من أجل التحرير ودعمه ووقف جميع أشكال التطبيع وتفعيل دور سياسة المقاطعة العربية، وإنشاد البيان بالصمود اللبناني وحيا شهداء المقاومة ...".[1]

وفي الدورة الحادية عشر للأمانة العامة للأحزاب العربية المنعقدة في **22** إلى **23** سبتمبر **2001** في دمشق ، حيث الأمانة العامة للانتفاضة الفلسطينية الباسلة وهي تكمل عامها الأول صامدة في وجه العدوان الصهيوني العنصري الذي يستخدم ترسانة السلاح الأمريكي في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل إلا من إرادته وتصميمه على تحقيق أهداف الانتفاضة في الاستقلال و دحر الاحتلال .وإذ تشيد الأمانة العامة بالوحدة الوطنية الفلسطينية ، تدعو جميع القوى الوطنية والإسلامية إلى مزيد من تعميق هذه الوحدة ، لا سيما في مواجهة المخاطر والمؤتمرات التي تحاك ضد الانتفاضة والقضية ، وترى الأمانة أن الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية من أجل العودة إلى المفاوضات في هذا الوقت (بعد أحداث سبتمبر **2001**) إنما هي وقف الانتفاضة وتسهيل محاولاتها جر الدول العربية إلى صف التحالف الأمريكي في مواجهة دول الصمود والمقاومة العربية وقوى

2- البيان الختامي للمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع . صنعاء : 09 إلى 13 ديسمبر 1995 .

1 - طللعت أحمد مسلم ، " توصيات المؤتمر الأول للأحزاب العربية " ، جريدة الشعب ،1996/12/27 .

وحركات التحرر العربية في خديعة جديدة تمهد لتصفية القضية الفلسطينية ، وتتيح للعدو الصهيوني العنصري المشاركة في المخطط الأمريكي لتفتيت الوطن العربي وفرض المزيد من الهيمنة ، وتؤكد على ضرورة إعادة العلاقات السورية الفلسطينية إلى وضعها الطبيعي دعما لبناء موقف عربي قوي ينهض على قاعدة مثلث الصمود الفلسطيني السوري اللبناني[2] .

أما بخصوص المواجهة على المستوى العسكري والأمني فإننا سنحاول التركيز على إنجازات الانتفاضة في هذا المجال وكذا إنجازات المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان.

لقد فرضت انتفاضة الأقصى المندلعة منذ نهاية شهر سبتمبر لعام **2000** والتي جاءت استكمالا وتجديدا لانتفاضة عام **1987**، تأثيراتها الجادة على الواقع الأمني والسياسي الإسرائيلي، من مختلف النواحي مثلما فرضت تأثيراتها على كافة الأصعدة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والعسكرية، إلا أن أهم إنجازات هذه الانتفاضة على الإطلاق هو تضييق الخناق على الاستيطان باعتباره الركيزة الأساسية للمشروع الصهيوني والأساس العملي الذي يقوم عليه البرنامج الأيديولوجي الصهيوني الهادف إلى ترسيخ الاحتلال وتوسيعه وبالتالي توسيع رقعة الاستناد التي يقوم عليها بنيان الأمني القومي الإسرائيلي.[1]

لقد أنهت الانتفاضة عصر الازدهار الذي وفره مناخ أوسلو لنمو هذا المشروع وتوسعه وبات كل إسرائيلي يبحث عن توفير الأمن الشخصي لنفسه وعياله تاركا وراءه الإيديولوجية الصهيونية. [2]

لقد طورت المقاومة الفلسطينية بجميع أشكالها وتجلياتها الفكرية والسياسية ووسائلها الجهادية التي يمكن بواسطتها إجبار المستوطنين على التفكير مليا بالرحيل فمن الحجر إلى السكين إلى القنبلة والرشاش إلى الصاروخ وقذائف الهاون إلى العمليات الإستشهادية التي أحدثت حالة من الارتجاج والهوس الأمني في المجتمع الإسرائيلي الرسمي والشعبي ، ورغم التعزيزات الأمنية المتشددة، لم تفلح الإدارة الإسرائيلية من تقليل نسبة القتلى بين المستوطنين أو التغلب على مشكلة الأمن التي نتج عنها ما يسمى بالهجرة

2- مشروع جدول أعمال اجتماع الأمانة العامة للأحزاب العربية، الدورة الحادية عشرة. دمشق : من 22 إلى 23 سبتمبر 2001 .

1- إحسان مرتضى، " الانتفاضة وتأثيراتها في الأمن القومي الإسرائيلي "، في:
http : // WWW . BAHETHCENTER . org / php BB2/INDEX/php.

2- نفس المرجع.

الداخلية والتي بلغت حد الإخلاء الكامل لبعض المستوطنات كما حدث في مستوطنة يرفاه في نابلس. [3]

وازدادت أزمة المستوطنات تفاقما مع تزايد خوف أعضاء الجماعات اليهودية في العالم من الهجرة إلى إسرائيل نتيجة لما ترتب على الانتفاضة من إحساس بأن إسرائيل أصبحت مكان غير أمني .

إن الحقائق والنتائج الاستيطانية المشار إليها آنفا وما أقررته من إجراءات ميدانية مثل إقامة " الجدار الواقي " وفصل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني عن بقية الأراضي المحتلة ، ما كانت لتكون لولا ضربات الانتفاضة المتواصلة للاستيطان ومصالحه ، مما أحدث توجها جديدا في صفوف بعض الإسرائيليين الذين باتوا ينادون بالانسحاب والتخلص من الاستيطان (قلب المشروع الصهيوني ، و أساس مبادىء الأمن الإسرائيلي) .

وهذا ما يجعل من استمرار الانتفاضة والمقاومة المكافىء الإيجابي الوحيد للمشروع الصهيوني ، ويكفي التذكير بالواقع الجديد الذي فرضته انتفاضة الأقصى (**2000**) على صعيد تراجع تأييد الإسرائيليين للاستيطان في المناطق المحتلة عام **1967** وتدعيما لهذا التوجه يرى العديد من العسكريين الإسرائيليين أن التوجه نحو ما يسمى بالتسوية السلمية مثل اتفاق أوسلو ما هي بالنسبة للفلسطينيين إلا مجرد مرحلة انتقالية لالتقاط الأنفاس من أجل معاودة الصراع على الأرض نفسها وعلى القضايا الحيوية و الأمنية نفسها .[1]

اما بالنسبة لجنوب لبنان، فليس انتصار المقاومة اللبنانية على الاحتلال الإسرائيلي ودحرها إياه وتحرير الجنوب والبقاع العربي ، حدثا عاديا في يوميات الصراع العربي الصهيوني ، إنه الحدث الأضخم والأهم في تاريخ ذلك الصراع وأهميته لا تكمن فقط في أن " إسرائيل " تلقت هزيمة عسكرية من قوة قتالية عربية ، فقد تلقت مثل تلك

3- نفس المرجع.

1- رفعت سيد أحمد ، من التطبيع إلى الانتفاضة : صراع ومقاومة. دمشق : دار الفكر المعاصر ، 2002 ، ص 09.

الهزيمة نسبيا في حرب أكتوبر **1973** ، ولكن الأهمية في أنه حدث لأول مرة في تاريخ ذلك الصراع – أن تجبر إسرائيل بالقوة المسلحة على الانسحاب من أرض احتلتها في حرب ضد العرب.[2]

إن هذا الانسحاب من الجنوب اللبناني ليس أول انسحاب إسرائيلي من أرض عربية ، فقد سبقه انسحابها من سيناء ومن بعض مناطق الضفة الغربية ومن غزة ، لكن الانسحاب من جنوب لبنان جرى دون قيد أو شرط ، ودون مفاوضات أو ترتيبات أمنية، بل بالضغط اليومي الكثيف للمقاومة المسلحة واستنزافها المستمر لقوى العدو البشرية وأمن مستعمراته في الجليل الأعلى، إن انسحاب إسرائيل من سيناء كان بمقتضى اتفاقية كامب ديفد **(1979)** – تحت الرعاية الأمريكية – ومقابل تجريد سيناء من السلاح وخروج مصر من الصراع وما تبعه من تحول في ميزان القوة لصالح الدولة العبرية وما حصلت عليه من تطبيع للعلاقات مع مصر وما يتبعه ذلك من اختراق اقتصادي سياسي وثائقي للمنطقة كلها بحكم مركزية مصر [1] كما أن انسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع كان بمثابة إعادة انتشار ، إذ الأرض المعاد الانتشار عليها مازالت تحت السيادة الإسرائيلية ، ولاسيادة للسلطة الفلسطينية عليها ، ناهيك عما تلقته إسرائيل من ثمن مقابل إعادة انتشار قواتها خارج المدن والقرى الفلسطينية ضمان حماية أمن إسرائيل وملاحقة المقاومة المسلحة ، تجريدها من السلاح وزج مناضليها في السجون .

لعل الدرس الأغنى الذي تقدمه تجربة المقاومة اللبنانية للعرب أجمعين، هو أن المقاومة الشعبية المسلحة مازالت قادرة على تقديم مساهماتها المتميزة في الصراع العربي الصهيوني بعدما تعذر ولأسباب مختلفة ومعقدة حسمه عسكريا، إن المقاومة الشعبية المسلحة لا تكلف تسليحا متطورا ولا مواقع ثابتة حصينة ولا تهدف إلى السيطرة على الأرض وإقامة بنية سلطة فوقها بل هي حرب استنزاف للعدو ، وإرغامه على دفع ثمن احتلاله الأرض ثم اضطراره للانسحاب .

2- عبد الإله بلقزيز، حزب الله اللبناني: من الحوزة العلمية إلى الجبهة. الرباط : مطبعة النجاح الجديدة، 2000 ص4.

1- نفس المرجع. ص 05 .

لقد كذب انتصار المقاومة اللبنانية مقولة أن السلام خيار إستراتيجي الذي رفعته الأنظمة في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية ومن وراءها الهيمنة الأمريكية، لقد بات خيار المقاومة حرجا لدعاة التسوية والسلام المفروض. [2]

إن الحديث عن المقاومة هو كناية – في حقيقة الأمر – عن دور قتالي وسياسي جماهيري ، نهضت به فصائل الحركات الإسلامية والتيارات القومية وعلى رأسها حزب الله فهو الذي خطط ونفذ **5/4** عمليات المقاومة في جنوب لبنان .[1]

2-2 : التفاعلات الاقتصادية :

في ظل الاختلال الراهن والخطير لموازين القوى بين العرب وإسرائيل ، فإن الجانب الإسرائيلي لن يوافق على تنازلات مرضية للعرب في مجال الأرض إلا إذا تلقى مكافأة أكبر في مقابلها على جانب القضايا الإقليمية ، بما فيها الترتيبات الأمنية والاقتصادية والوظيفة السياسية ، بمعنى أن تحقيق أفضل تسوية تتم من خلالها استفادة الأرض تؤدي بالضرورة إلى نفي لذاتية النظام العربي وخضوعه لشبكة الروابط الإقليمية الجديدة التي يتم نسجها في إطار النظام الشرق أوسطي ، ولعل تصميم إطارين متوازيين للتفاوض العربي الإسرائيلي في ظل صيغة مدريد ، كان المقصود منه ربط التنازلات حول الانسحاب من الأراضي المحتلة في مسارات " التفاوض الثنائي " بإنتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربي حول الترتيبات الإقليمية " الشرق أوسطية " في إطار مسار " التفاوض المتعدد الأطراف " . إن هذه المفاوضات جرى تصميمها لكي تفضي إلى إطار مؤسسي جديد يتجاوز النظام العربي وتخدم الأهداف الكلية للهيمنة الأمريكية. [2]

في ظل هذه التطورات الجديدة ومع انحصار النظام العربي كرابطة سياسية جامعة وبنية اقتصادية متماسكة وكإستراتيجية للأمن الجماعي ، يتحول العرب تدريجيا إلى ظاهرة ثقافية ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك، [3] وقد يتفكك النظام العربي

2- نفس المرجع. ص 07.
1- نفس المرجع ، ص 08.
2- محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1992 ، ص 210.
3- نفس المرجع ، ص 211 .

إلى أنظمة فرعية مندمجة في أنظمة إقليمية ، تحتوي دولا في المحيط العربي و المحيط الغير عربي، مع إقامة نظام شرق أوسطي كإطار وأشمل لتلك الأنظمة الفرعية وقد يؤول النظام العربي إلى مزيد من الانهيار وغياب أية بلورة لسياسية حد أدنى لهذا النظام، ويصبح بالتالي طرفا متلقيا لا إرادة له في النظام الشرق أوسطي الجديد ، وقد يعاد إحياء النظام العربي كاحتمال ثالث – على أسس جديدة وقيادة تؤسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة والنشطة في مواجهة تداعيات الهيمنة .[1]

وفي هدا الصدد تحاول القوى القومية والإسلامية رغم المشهد البائس، أن تكون بديلا عن النظام العربي المهترىء وهي تعلن في كل مقام أنها ترفض هذا النظام الإقليمي الجديد.

وقد اعتبر الإخوان المسلمون في مصر أن مؤتمر الدار البيضاء (**1994**) تحت مسمى القمة الاقتصادية للدول الشرق الأوسطية وشمال إفريقيا استمرارا للتآمر أو بتعبير مصطفى مشهور "... ويستمر التخطيط الصهيوني الأمريكي، ويعقد مؤتمر اقتصادي في الدار البيضاء بالمغرب تحت رعاية الملك الحسن الثاني ويكون للعدو الصهيوني الدور البارز فيه ويحضره ستة وزراء إسرائيليين وتتهافت الدول العربية على لقاء الصهاينة والأهداف الحقيقية لهذا المؤتمر هي تحقيق الهيمنة الاقتصادية للعدو على الدول العربية وإتمام التطبيع والتغلغل الصهيوني في بلادنا ونشر الفتن بين المسلمين وتكون السوق لشرق أوسطية هي اللافتة التي تحقق من خلالها ..."، [2] ويربط الإخوان في الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية وبين الدعوة الأمريكية إلى إلغاء المقاطعة على شركاتها التي تتعامل مع العدو، لأنها تريد أن تجعل من البلاد العربية سوق كبيرة لمنتجاتها معتبرة العدو الصهيوني قاعدة صناعية لها مهيأة بالخبرات التكنولوجية، وبالنسبة لإسرائيل يرى الإخوان أن تحقيق ما يسمى بإسرائيل الكبرى على الأرض غير ممكن حاليا، فخطط العدو بإشراف أمريكا للسيطرة الاقتصادية عن طريق السوق الشرق أوسطية والتطبيع مع الدول العربية ليهيمن

1- نفس المرجع، ص 215 .

2- مصصفى مشهور ،بيان للاخوان المسلمين في اعقاب مؤتمر الدار البيضاء. القاهرة:1994.

عليها اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، كمرحلة انتقالية لتحقيق الهدف الأكبروهو إسرائيل الكبرى.[3]

وعلى هذا الأساس يدعو التحالف القومي الإسلامي إلى استخدام سلاح المقاطعة الشعبية لبضائع العدو الصهيوني الأمريكي، وضرورة تطوير آلية المقاطعة الشعبية وفق قواعد فيما تتضمن تصنيف الذين لا يقاطعون بين متعامل غافل بجيري تنبيهه تحذيره ومتعامل مدرك ينبغي اتخاذ موقف منه ومروج ينبغي مقاطعته ، ويدعو التحالف جميع فصائل التيارين إلى الإسهام في تطوير هذه الآلية ومباشرة تنفيذها عملا بقرارات المؤتمر.[1]

وفي هذا الصدد أفتى الدكتور يوسف القرضاوي بحرمة السفر والسياحة إلى الكيان الصهيوني، فبعد استعراضه لوجوب الجهاد والقتال في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء، وإذا قصر المسلمون في الجهاد للذود عن أوطانهم، والدفاع عن حماهم واسترداد ما أغتصب من ديارهم، أو عجزوا عن ذلك لسبب أو لآخر فإن دينهم يفرض عليهم مقارعة عدوهم من خلال المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و أن سلاح المقاطعة هو السلاح المتاح وأن تعاملنا مع عدونا شراء منه وبيعا له وسفرا إلى دياره يشد من أزره ويقوي دعائم اقتصاده ويمنحهم قدرة على الاستمرار في استعمارنا، إن التعامل مع المغتصبين استقبالا لهم في ديارنا وسفرا لديارهم يكسر الحاجز النفسي بيننا وبينهم إن هذه التعاملات محرمة شرعا ولو كانت السياحة لأسباب دينية.[2]

ومواصلة للجهود الشعبية لمواجهة الهيمنة الصهيونية الأمريكية عقد المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، وتنطلق فكرة المؤتمر من قناعة راسخة مفادها أنه ليس هناك مصلحة شعبية خليجية في الإستهدافات الإسرائيلية التي ترتكز على تلبية حاجة الاقتصاد الإسرائيلي الملحة للنفط الخليجي الرخيص والقريب ، فتح أسواق جديدة ذات أنماط استهلاكية متسارعة ، العمل على تحويل دول المجلس إلى

3- أنور الهواري ، الحركات الإسلامية في العالم العربي بين القطرية و الإقليمية والعالمية ، في التقرير الإستراتيجي العربي 1994 . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1995 ، ص 317 .

1- اللجنة الوطنية الأردنية لإلغاء معرض الصناعات الإسرائيلية ، الرسالة الثامنة . للمؤتمر القومي الإسلامي 1996/10/1 إلى 1997/7/1 ، ص525 .

2- يوسف القرضاوي ، السفر والسياحة إلى دولة العدو الصهيوني حرام شرعا ، الرسالة الخامسة .المؤتمر القومي الإسلامي ، 1996/2/29 ، ص 281

قواعد سياسية مناوئة لإيران تصلح لانطلاق أعمال هجومية عليها (إيران) بوصفها الرقم الصعب في مشروع التسوية "والتصفية" ويرى المؤتمرون أن مصلحة شعوب مجلس التعاون الخليجي تتطلب مقاومة كل أشكال التطبيع مع إسرائيل حفاظا على مصالح هذه الشعوب و نأيا عن توريطها في أية مواجهات تخطط لها إسرائيل في إقليم الخليج .[1]

وفي نفس الاتجاه قدمت الحركات الدستورية الإسلامية ورقة تضمنت آلية للتحرك ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، والعمل المقترح هو بناء جبهة شعبية للتأثير على المستويات المختلفة رسمية وشعبية وكذلك داخل كل قوة سياسية ونقابة وجمعية.[2]

II – إستراتيجية الهيمنة:

سبق و أن أشرنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، ولحماية وترقية مصالحها السياسية والأمنية، الاقتصادية و الثقافية، تعمد إلى بلورة إستراتيجيات إقليمية توجهها من مناطق مختلفة من العالم، وتعتبر أوروبا المنطقة الأكثر أهمية للارتباط الإستراتيجي بين الأمن والاقتصاد، إذ تلعب منظمة حلف شمال الأطلسي دور الحارس لأكبر تجمع لإقتصادات السوق الضرورية والحيوية للاقتصاد الأمريكي.

ويعتبر الأمريكيون مسألة استقلال أوروبا عن الهيمنة الأمريكية فكرة خيالية لا يمكن إستصاغتها،وهم يعلمون بشتى الوسائل للحفاظ على الوضع القائم واستمراره.

و التخطيط لاحتواء كل محاولات إثبات الهوية الأوروبية سواء في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أو في مجال الدفاع العسكري أو في بناء تكتل اقتصادي ونقديً أورولاند".

1 – احتواء القطب الأوروبي :

تهدف الإستراتيجية الأمريكية الموجهة إلى أوروبا ومنطقة أوراسيا إلى:

1- مقترح إعلان مبادىء : المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل . الكويت : 1996 .

2- ورقة آلية التحرك ضد " التطبيع " مع الكيان الصهيوني مقدمة من " الحركات الدستورية الإسلامية " إلى القوى السياسية والنقابات والجمعيات والشخصيات الكويتية " في الرسالة السابعة ، 1996/10/17 ، رسائل المؤتمر القومي الإسلامي بين خريف 1994 و ربيع 1997 . 1997 ، ص 446 .

– ضمان الاستقرار في أوروبا حتى لا يضطر الجنود الأمريكان إلى إراقة دمائهم.
– أن تكـون الاقتصـاديات الأوروبيـة في صـحة جيـدة حـتى تتـوفر إمكانيـات وفـرص للاستثمارات الأمريكية.[1]

ويتحقق ذلك من خلال أوروبا ديمقراطية، مندمجة ومتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل منظمة حلف شمال الأطلسي الآلية المثلى لتحقيق هذه الأهداف، إذ لا ترتبط، من وجهة النظر الأمريكية بمواجهة الخطر الشيوعي الزائل بل هي خصوصية للأمن في أوروبا،و فكرة توسيع الحلف ليشمل دولا من شرق أوروبا ووسطها يعتبر انتصارا ديبلوماسيا أمريكيا على حلفائها الأوروبيين لأنه امتداد للإستراتيجية الأمريكية الشاملة بأبعادها الثلاثة الأمنية، الاقتصادية و الثقافية، أي الحيلولة دون هيمنة قوة أو قوى مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية، التمتع بشركاء أغنياء ومتفتحين عن الأفكار والمنتوجات و الاستثمارات الأمريكية وأخيرا تشكيل مجموعة من القيم المنتشرة على أكبر قدر في القارة الأوروبية تساعد وتسهل التعامل مع المصالح الأمريكية [2]

إن محاولات أوروبا المتكررة بإنشاء قوة عسكرية مستقلة ولو داخل هياكل حلف شمال الأطلسي كثيرا ما تقابل بالاستغراب والسخرية من المسؤولين الأمريكان وأعتبر هؤلاء أن قرارات قمة برلين التي أصدرها مجلس الحلف (1996)لا تعد أن تكون تفويضا شكليا وأن عمليات التكييف التي أحدثها حلف شمال الأطلسي في المهام والصلاحيات هي من أجل الوصول إلى فعالية أكثر في تحقيق أهداف الحلف لا من أجل إيجاد صيغة تدير من خلالها أوروبا وضعيات دون الولايات المتحدة الأمريكية [3] ، ويؤكد هدا التوجه الشروط التي فرضتها قمة برلين على الأوروبيين حتى يتمكنوا من التدخل عبر إتحاد أوروبا الغربية ودون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حدد مجلس الناتو مايلي :

1- The White Hoouse, A National Security Strategy of Engagement and. Enlargement, Washington D. C: Government Printing office. 1995 , P 25.
2- Richard, Holbrooke, " The Future Of Nato", USIS, 06. 04.1995, pp.01-02.
3- Walter Slocombe , " NATO Policy". **USIS**, 24.06. 1996, P 02.

– أن تبقى مسؤولية القيادة العليا للقوات الحليفة في يد القائد الأعلى للحلف، وهو بطبيعة الحال أمريكي.

– أن توافق واشنطن على المهمة التي يزمع الأوروبيون القيام بها بمفردهم .

– أن تنال القوات المشاركة في هذه المهمة موافقة الحلف وتتبع إجراءاته وتزوده بالتقارير عن سير العمليات وتطورها.[1]

إن أزمتي البوسنة والهرسك وكسوفو كرستا العجز الأوروبي وفرضتا تدخلا أمريكيا، ديبلوماسيا وعسكريا مباشرا، وكرستا كذلك فكرة توسيع الحلف إلى دول شرق أوروبا،ومن ثم إمكانية بسط الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على منطقة أوراسيا، الرهان الأساسي لها لما تتوفر عليه من ثروات مادية وعسكرية وحيوية في المجال السياسي. إن فكرة استقلال أوروبا عن منضمة حلف شمال الأطلسي يعد مساسا وتهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة ودلك للارتباط الوثيق بين المسائل الأمنية والاقتصادية. [2]

في هدا الإطار، ترى الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة تعزيز الروابط المؤسساتية والاستشارية مع أوروبا من خلال إبرام الاتفاقيات كشرط لإطلاق مزيد من الاندماج الأوروبي، ومع أولى المقترحات الفرنسية الألمانية لبلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية الطرفين بأن هذا المشروع لن يكون على حساب منظمة حلف شمال الأطلسي ومارست ضغوطات على ما يسمى بالدول الأطلنطية داخل المجموعة الأورورية، بريطانيا، البرتغال وهولندا. [3]

لاحتواء المشروع الفرنسي – الألماني، دعت الولايات المتحدة الأمريكية في **03** ديسمبر **1995** في مدريد إلى مناقشة فكرة الأطلنطية الجديدة "**NAT**" والتي تفسح المجال أمام الإتحاد الوروبي للمشاركة في تحمل بعض المسؤوليات الديبلوماسية والسياسية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، و أعتبر الإتحاد من خلال هده الوثيقة شريكا كاملا سياسيا واقتصاديا،غير أن الوثيقة أكدت على عدم قابلية انقسام المسؤوليات

1- Philip. H, GORDAN, " Europeanization of Nato : A convenient myth ", International Herald tribune, June 1996 , P 13 .

2- Z. BRZEZINSKI, Op.Cit, P 57 .

3- Bruno, COLSON, Europe : repenser les alliances. Paris :Economica, 1995 PP, 109 -142.

الأمنية وإن أقرت وجود ركيزة دفاعية أوروبية داخل منظمة حلف شمال الأطلسي التي تبقى الركن الأساسي في هده المنظومة الأطلنطية.[1]

رغم هذا " الاعتراف " الأمريكي بالبعد السياسي للإتحاد الأوروبي، إلا أنهم لا يزالون ينظرون إلى أوروبا على أنها منطقة امتداد تجاري لشركاتهم بل ويصرون على توسيع منظمة الناتو نحو الشرق من أوروبا لنقل " عادات " اقتصاد السوق إلى هده المنطقة ولو على حساب الترتيبات السياسية لأوروبا. [2]

إضافة إلى فكرة الأطلنطية الجديدة " تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحتواء القطب الأوروبي من خلال تعميق علاقاتها مع ألمانيا الفيدرالية التي تكتفي بالانصياع المباشر و اللامشروط لواشنطن، لكونها أحدثت القطيعة مع ماضيها وتخلت عن كثير من مثلها في بناء قوة عسكرية قومية، عكس بريطانيا وفرنسا اللتين تصران على استخدام مفاهيمها كلما دخلتا في شكل من أشكال التعاون الدولي.

إن تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع ألمانيا داخل منظمة حلف شمال الأطلسي هو ضمان للاستقرار في المنطقة ويمنع نشوب الحرب ويوفر توازنا إستراتيجيا ضروريا أمام روسيا. [3]

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء النزعة الاستقلالية الأوروبية في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية والأمنية من خلال إدراج منظمة إتحاد أوروبا الغربية تحت الهياكل العسكرية المدمجة، ثم دفع الأوروبيين لإمضاء وثيقة " الأطلنطية الجديدة " للتحكم في المصير السياسي الأوروبي، و للتصدي لمنطقة الأورولاند، يقترح الأمريكيون إقامة إتحاد أطلنطي، يبدأ بتشكيل منطقة تبادل حر بين دول جمعية شمال أمريكا للتجارة الحرة **"NAFTA"**والإتحاد الأوروبي، وتلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية دورا محوريا ليتوسع بعد دلك إلى دول المنطقة الاقتصادية لآسيا و الهادي **(APEC)**.[1]

1- Antony, Wayne, " the new transatlantic agenda", USIS 08.07.1996 , P 02.

2- Idem.PP, 11-19.

3 - اليزابيث يوند ، (ترجمة : تراجي فتحي)،" ألمانيا تحتل مكانتها كقوة إقليمية "، الثقافة العالمية . العدد 89 ، 1998 ، ص ص 59 - 72 .

1- Charles A. KUPCHAN, " Reviving the west ", in http// www. Foreignafaires.org.

يهدف مشروع تافتا **TAFTA** " منطقة التبادل الحر بين أمريكا و أوروبا " الذي يقترحه الأمريكان إلى منع تشكل تجمعين اقتصاديين متضادين وإلى فرض المعايير الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم شساعة سوقها ووحدته مقابل سوق أوروبية لم تندمج كليا بعد كما يشكل المشروع الركن الأساس في بناء الإتحاد الأطلنطي الذي يجمع بين منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي، هذا الأخير مطالب بالتخلي عن تطلعاته الفيدرالية لصالح توسع سوقه في اتجاه الشرق والغرب وبالتخلي عن حلم العملة الموحدة والبنك المركزي وبالسعي نحو الاندماج العالمي، وهو مطالب كذلك بطي فكرة الاستقلال في مجالات السياسة، الأمن والدفاع والتسليم بأن منظمة حلف شمال الأطلسي وحدها التي تشكل الدرع العسكري للإتحاد الأطلنطي وأن هدا الإتحاد سيتحول إلى منظمة للأمن الجماعي و سينفتح على الديمقراطيات الجديدة في الشرق والوسط الأوروبي. [2]

كما أن البرلمان الأوروبي وفي أطار الإتحاد الأطلنطي يمكنه أن يتحول إلى برلمان أطلنطي يتكفل بضمان انسجام السياسات الاجتماعية و ترفيه القوانين والتشريعات للإتحاد الجديد،كما أن كل التفاعلات بين ضفتي الأطلنطي سواء الاقتصادية، الدينية أو الثقافية يمكن رصدها في هدا الإطار الجديد، وتصبح هده الوحدة هي المحرك الأساسي لمسار التحرير الشامل للتبادلات وستجد كل التكتلات الاقتصادية الجهوية نفسها مضطرة إلى فتح أسواقها حتى تتمكن هي من دخول هدا التكتل، ومن هنا فإن المسار الجيوسياسي الذي أنتجته الإقليمية والجهوية سيختفي تاركا المجال للمسار الشمولي الجيوإقتصادي.[3]

قد تبدوا فكرة الإتحاد الأطلنطي خيالية، لكن إمضاء الأوروبيين على وثيقة مدريد " الأجندة الأطلنطية الجديدة " **1995** يعد بمثابة موافقة وإقرار على إنشاء سوق أطلنطية موحدة وتعزيز التبادلات الثقافية مع الولايات المتحدة الأمريكية و قد طرح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الإتحاد الأطلنطي في خطاب رسمي سنة **1996** "

2- Idem.

3- antony wayne ,op.cit .pp 11-18.

شتوت قارد"، داعيا دول أمريكا اللاتينية إلى تنمية وتعميق الشراكة مع أوروبا لتكون أوسع وأكثر اندماجا ، وأشار إلى ضرورة ترقية منظمة حلف شمال الأطلسي التي أعتبرها الركيزة الأساسية لهده المجموعة الأطلنطية الجديدة . و أكد على ضرورة التعاون مع روسيا كشريك دون أن تكون عضوا في هده المنظومة .[1]

2- سياسة الإقصاء والتهميش :

رأينا في الفقرات السالفة، كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على احتواء القطب الأوروبي، من خلال ربط سياسته الأمنية، الدفاعية وحتى الاقتصادية بالمركز الأمريكي، وتكبح كل تطلعاته للاستقلال والتميز من أجل تمديد عمر الهيمنة والتفرد، وهي في المقابل تسعى، ولنفس الأسباب، إلى محاولة احتواء أنظمة الحكم في الجنوب والشرق من المتوسط عبر اتفاقيات أمنية (مؤتمرات واتفاقيات مكافحة الإرهاب) وارتباطات مالية (القروض المشروطة عبر صندوق النقد الدولي والمساعدات المالية) والسكوت عن انتهاكات هده الأنظمة لحقوق الإنسان وقمع الحريات، وبالتوازي مع هذا الدعم الإستراتيجي للأنظمة الموالية لسياساتها تسعى وبشتى الطرق إلى إقصاء الأنظمة التي تبدي معارضتها للمشاريع الأمريكية في المنطقة وتصفهم تارة با"لدول المارقة" وتارة بدول"محور الشر" وتصف رؤساء هده الدول" بالغير مسؤولين " و " المغامرين " وتحرص من جهة أخرى على تهميش جموع الحركات الإسلامية وتعمل على عزلهم شعبيا ورسميا بوصفهم " بالإرهابيين " و"المتطرفين" وأنهم خطر على الاستقرار المحلي والإقليمي وحتى العالمي. [2]

يصور الأمريكان الحركات الإسلامية على أنها الخطر الوحيد الذي يهدد عملية السلام وبقاء الأنظمة الموالية لأمريكا في المنطقة واستمرار تدفق النفط وأمن دولة إسرائيل ، ويتمثل محور السياسة الأمريكية على ركيزة العمل من أجل الحد من نفوذ الإسلاميين في

1- Warren CHRISTOPHER, " new Atlantic Community ," USIS. sept1996 , P 04.

2 - مأمون فندي ،" السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين "، مجلة المجتمع . العدد 1246، أفريل 1997 ، ص 56 .

المنطقة وتقويضهم من خلال طرح مشروع سلام إقليمي واستنزاف مواردهم المالية والسياسية في الداخل والخارج وافتعال تدابير أمنية وعسكرية صارمة لمواجهتهم .[1]

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع مكافحة الإرهاب في صدارة اهتمامها على المستويين الدولي والمحلي، وأن معظم التدابير، التي تتخذها في سبيل التعبئة السياسية لكسب التأييد في محاربتها للإرهاب، قد ركزت على ضرورة مواجهة " الأصولية الإسلامية " أو " الإرهاب الإسلامي " و القضاء عليه، وقد استطاعت أن تسجل نجاحات على المستوى المحلي من خلال استصدار مجموعة من التشريعات الجديدة لمكافحة الإرهاب بوصفه خطر يهدد السلم والأمن العالميين، كما استطاعت تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ،" عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية في **14 /15** مارس **1995**" [2].

البرنامج الأمريكي لمكافحة الإرهاب، جاء ليحاصر جميع النشاطات التي تراها مخالفة لمخططاتها ومعرقلة لتنفيذ هده المخططات و دلك بعد أن أقلقتها حوادث بعينها . حدثت في منطقة الخليج أثرت على الوجود الأمريكي فيها، فضلا عن مختلف صور المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وفلسطين والتي تراها واشنطن عقبة أمام فرض تسوية، وتريد واشنطن أن تصف كل " عمل وطني " لا يناسبها بأن " إرهاب " طارحة بدلك مفهوما خاصا بها مخالفا للشرعية الدولية التي تؤكد على حق المقاومة ضد " الاستعمار والعنصرية " ،وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر شرم الشيخ أن تحصل على موافقة دولية على مفهومها وقد جندت لدلك كل الوسائل والإمكانيات خاصة الإعلامية منها [3] حتى أنه لم تخل أي نشرة من نشرات الأخبار عن إدراج مسألة مكافحة الإرهاب والتنديد به .

بالرغم من عدم تعرض بيان المؤتمر لحركة حماس والجهاد الإسلامي بالاسم، إلا أن مجرد ربط التعاون الدولي ضد الإرهاب بمسائل الأمن الإسرائيلية، تعد تنازلا سياسيا لا

---

1 - نفس المرج ، ص 59

2 - أحمد صدقي الدجاني، رسائل المؤتمر القومي الإسلامي : 1997/1994 . القاهرة : مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997 ، ص 350 .

1 - نفس المرجع ، ص 351 .

يقدر بثمن قدمته المجموعة الدولية لإسرائيل، وقد سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدة مالية تقدر ب (**100** مليون دولار) لدعم إسرائيل من الإرهاب.

أي دعمها ضد المنظمات الفلسطينية التي تعمل من أجل دفع إسرائيل إلى الجلاء عن أراضي اعترفت بها المجموعة الدولية بأنها فلسطينية بموجب قرارات الأمم المتحدة (**242** ،**238**). [1]

بعد سنة من مؤتمر شرم الشيخ الذي حضرته **12** دولة عربية وأضفت الشرعية السياسة على الحملة الإسرائيلية. الأمريكية ضد المقاومة، هدا المؤتمر الذي أطلق يد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية باسم " مكافحة الإرهاب " فسمحت لقواتها بانتهاك اتفاقية الحكم الذاتي وإلقاء القبض على المطلوبين وتدمير بيوت المشتبه فيهم والتهديد بإبعاد طائفة جديدة من الفلسطينيين وممارسة ضغوط لا يمكن احتمالها من أجل دفع السلطة إلى تكريس نفسها في خدمة الأهداف الإسرائيلية والتلويح بتجميد مفاوضات السلام ذاتها مع سوريا إدا لم تبادر حكومتها إلى إعلان إدانتها للإرهاب وتمنع " الإرهابيين " من الإقامة فوق أراضيها [2]، بعد سنة من محاولات الاستئصال و التهميش لمن سمتهم " الإرهابيين الفلسطينيين" أعلنت إسرائيل حربها (في أفريل **1996**) على لبنان بحجة الرد على هجومات حزب الله اللبناني التي تسعى إسرائيل إلى عزله ودفع كل من لبنان وسوريا إلى نبذه وإلا فإن حرب التدمير التي شنت على العراق سوف تتحول إلى نموذج يحتذى به في حروب أمريكا و إسرائيل ضد البلاد العربية. [3]

كتأكيد على ما سبق ، كشفت أحداث **11** سبتمبر **2001** ، في الهجوم الانتحاري على مركز التجارة العالمي،ومبنى وزارة الدفاع، عن الدوافع الحقيقية الكامنة وراء حملة مكافحة الإرهاب، وأن زوبعة الإرهاب ما هي إلا يافطة تخبئ واشنطن خلفها العديد من الأهداف والغايات ، فقد اتصف رد فعل واشنطن على هده الأحداث بسمتين رئيسيتين :

— تحشيد العالم لبناء تحالف عالمي بقيادة أمريكا لمكافحة " الإرهاب " العدو الجديد

---

2 - غليون، مرجع سابق، ص 108 .
3 - نفس المرجع ، ص 118 .
4- نفس المرجع ، ص 142 .

– التأكيد على قيادة وزعامة أمريكا المطلقة.

بحيث وضعت أمريكا العالم كله أمام خيارين إما أن تكون مع أمريكا أو تكون مع الإرهاب، إن من لم ينضم إلى التحالف يضع نفسه في الخندق المعادي وسيتعرض للعواقب الوخيمة، رافق هدا الحشد حملة إعلامية شرسة للتهجم على الإسلام والمسلمين وإثارة الكراهية ضدهم – بوصفهم مدبروا الهجومات (بدون دليل واضح – واستصدرت ما شاءت من قرارات من مجلس الأمن وعبئت كل إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية من أجل إرغام الكل على الانضواء تحت هدا التحالف العالمي.[1]

لقد ترسخ في أذهان صانعي القرار الأمريكي إعتمادا على تقارير العديد من علماء الاجتماع والنفس الأمريكيين عقب انهيار الإتحاد السوفياتي ضرورة خلق أهداف قومية كبيرة، والتخدير من مخاطر كبرى لا تقل عن مخاطر المعسكر الشرقي الذي انهار وذلك بغرض التقاء الأمريكيين حولها وإزكاء الروح القومية، وقد برز ذلك بوضوح في كتاب صراع الحضارات لصموئيل هانتيغثون، وكتاب نهاية التاريخ لفكوياما وكتاب بين جيلين لبريجينسكي إضافة لكتابات آخرين من أمثال برنارد لويس وشارلز كروثامر وقد أجمع هؤلاء كلهم أن ثقافة المجتمعات الإسلامية تعلي من قيمة القتل وتصعد بالعنف إلى مرتبة التقديس وتصور أن الإسلام دين قاتل وأن هناك **100** مليون من الإرهابيين المسلمين. [2]

ويعتبر هؤلاء وغيرهم أن الإسلام والمسلمين يشكلون تحديا خطيرا وتهديدا للحضارة الغربية ، ومن ثم يتعين أن تستعد الدول الغربية لمواجهة هدا التحدي باستباق الضربات على الأصعدة السياسية والإيديولوجية والإعلامية والاقتصادية، وإذا تطلب الأمر فبالضربات العسكرية. [3]

بطريقة ذكية تم توسيع تعريف الإرهاب ليشمل ما يسمى " الدول المارقة " وهي الدول المناوته للولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا انطوت حملة مناهضة الإرهاب على سياسة وأفعال ضد " الدول المارقة " ذات القدرة الحالية أو القدرة المحتملة على امتلاك

---

1 - عقيل عبد الخالق إبراهيم، مكافحة الإرهاب والنوايا الأمريكية. في: النبأ المعلوماتية http / www. Annabaa.Org.

2 - نفس المرجع.

1 - نفس المرجع.

أسلحة التدمير الشامل[1] هده الدول هي : كوريا الشمالية ، كوبا، إيران ، العراق، ليبيا، السودان وسوريا، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وللضغط على هده الدول، تعتبرها راعية للإرهاب وهي حجر عثرة في وجه الحملة الدولية ضد هده الظاهرة.

تركز الولايات المتحدة على إيران والعراق وسوريا في منطقة الشرق الأوسط لأن هده الدول الثلاثة، تدعم وبشكل معتبر الحركات الإسلامية في المنطقة والتي تضعها واشنطن في قائمة الحركات الإرهابية، فإيران تدعم حزب الله في جنوب لبنان وحركتي حماس والجهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتستقبل سوريا على أراضيها إضافة لحماس والجهاد كل المعارضين الفلسطينين لمسار التفاوض مع إسرائيل،"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " أحمد جبريل " القيادة العامة، منظمة فتح الانتفاضة " أبو موسى،الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " جورج حبش "، كما أن ليبيا تتلقى مشاكل كبيرة وصلت إلى حد الحصار الاقتصادي والحضر الجوي فرضتهما عليها واشنطن بسبب تورطها في قضية لوكربي (**1988**) والتي أدت إلى مقتل **259** شخص.[2]ولمواجهة الخطر الصاروخي " للدول المارقة " أشركت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في برنامج تطوير نظام جديد من الأسلحة الفضائية الدفاعية لتدمير الرؤوس النووية المعادية تحسبا لكل هجوم محتمل على حليفتها في المنطقة، فقد صممت الولايات المتحدة و إسرائيل صاروخ مضاد إسمه " حيتس " أو " السهم " وبعد إجراء التجارب بدأت إسرائيل بنشره في الجبهات الثلاثة (مصر، سوريا ، الأردن)، **60** صاروخا لكل جبهة [3]... إن التعامل الانتقائي الأمريكي ومحاولة إقصاء أنظمة بعينها مجرد أنها ترفض إملاءات واشنطن ونعتها تارة "بالدول المارقة " وتارة أخرى بدول " محور الشر " وتحرص على وضعها في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكية أمر قد لا ينبأ بالخير [4].

---

2 - ميساء أسعد، "الأمن القومي الأمريكي: تحولات نوعية في المفاهيم والتوجهات"، في : النبأ المعلوماتية http / www. Annabaa.Org.

3- Les Sept états qualifiés par les états unis de commanditaire du terrorisme, extrait du rapport sur le terrorisme dans le monde 2001, Département d'état Américain , in : WWW.monde-Diplomatique .fr / cahier/ iraq.

3 - هيثم الكيلاني، " الدول المارقة في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكي" . في:قضايا سياسية http / www.Islamonline . net

4 - نفس المرجع.

خاتمة

إن ثبات النظرة الأمريكية للعالم، وإصرارها على توجيه حركة التاريخ بما يتناسب وطموحاتها في الهيمنة والسيطرة عليه، يدفعها إلى محاصرة كل مشروع لا يتماشى وإرادتها والى محاولة احتواء واستيعاب حركة التغيير بما يكرس الوضع القائم، فمن خلال جملة من المؤسسات والمنظمات الدولية ومن خلال تحالفات واتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ومن خلال أجواء تصنعها آلاتها الإعلامية والدبلوماسية تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرض رؤاها وتصوراتها وتمرير مشاريعها الاستغلالية سواء في أوروبا أو في منطقة الجنوب والشرق من حوض البحر الأبيض المتوسط.

فعبر منظمة حلف شمال الأطلسي (**NATO**) واتفاقية الأطلنطية الجديدة(**NAT**) واتفاقية تافتا(**TAFTA**) تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء القطب الأوروبي والحيلولة دون بلورته لسياسة خارجية وأمنية مشتركة وبناء قوة عسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة وتشكيل منطقة للأورو يتحول من خلالها إلى فاعل في الاقتصاد العالمي والوقوف أمامه لمنعه من التوسع الجهوي سواء في اتجاه الشرق نحو دول أوروبا الشرقية (**PECO**)أو في اتجاه الجنوب نحو دول الجنوب والشرق من المتوسط(**PSEM**).

وعبر اتفاقيات أمنية ثنائية (مصر، الأردن، سلطة الحكم الذاتي) وأخرى متعددة الأطراف (اتفاقية شرم الشيخ) تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية مع أنظمة الحكم العربية والإسلامية وتسعى من خلالها إلى عزل الحركات الشعبية (إسلامية كانت أو قومية)وو صفها ب"الإرهاب" و"التطرف"بقصد تهميشها وتصويرها على أنها عدو للسلام والتسامح ومن ثمة وجوب القضاء عليها واستئصالها، وهي تسعى إلى إقصاء أنظمة الحكم التي تعارض سياستها وترتيباتها في المنطقة العربية والإسلامية وتلحقها تارة ب"الدول" المارقة و تارة أخرى بدول"محور الشر " وتربط بينها وبين ظاهرة" الإرهاب " على أساس أنها راعية له .

إن المنطق الإقصائي الذي تتعامل به الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية والقاضي بأن لا منازع ولا منافس للقوة الأمريكية بوصفها القوة الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة التي تمتلك من أصول القوة المادية(العسكرية والاقتصادية)والقوة "الناعمة" (الثقافية والإعلامية) ما يجعل منها اللاعب الحاسم في كل نزاع وفي أي مكان من هدا العالم ومن ثم وجوب الانصياع لأوامرها وعدم المخاطرة بتحديها أو التطلع خارج إرادتها، والسعي للاستثمار في هدا الوضع بما يحقق لها اكبر قدر من الربح والمنفعة سواء ما تعلق بالمصالح الاقتصادية، تأمين الوصول إلى المواد الأولية الضرورية والتحكم في أسعارها ومراقبة حركتها، و ضمان انفتاح كل الأسواق العالمية من خلال دفع مساري الاندماج الاقتصادي العالمي والجهوي كاستراتيجية للقضاء على الدولة القومية احد اكبر العوائق في وجه سياسة التوسيع الاقتصادي، أو ما تعلق منه بالمصالح السياسية والثقافية، الترويج للنموذج الأمريكي الليبرالي المسيحي اليهودي كأداة لتطبيع العالم مع الممارسات الأمريكية.

إن هد المنطق "الإمبراطوري" الذي تحرص الولايات المتحدة على تكريسه يقابل بإرادة وعزم قويين من طرف الأوروبيين ومن طرف الحركات الشعبية على كسر نسق الهيمنة التي تحاول أمريكا فرضه على الفضاء المتوسطي عبر الاستراتيجية التي اشرنا إليها . فأوروبا، رغم تعثرها في بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة مصرة على استكمال بنائها الذي بدأته مند عهد روما(**1957**)والدي أنجز منه الكثير فقد انتقلت من وضع المحمية الأمريكية إلى المنافس العنيد الذي اضطر الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بها كشريك سياسي واقتصادي كامل من خلال وثيقة الأطلنطية الجديدة (1995/12/03 وثيقة مدريد) رغم إشارة الوثيقة إلى عدم قابلية انقسام المسؤوليات الأمنية، كما أن أوروبا ما بعد الحرب الباردة أخذت تستهدف مسائل هي من صميم منازعة الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على العالم فترقية الاورو (العملة الموحدة الأوروبية) وتحضيره لمنافسة الدولار ومحاولة خلق منطقة خاصة به (الأورولاند) هو إخلال بالنظام الاقتصادي والمالي الذي تريده أمريكا مما اضطر هده الأخيرة إلى اقتراح شراكة امريكو- أوروبية

(**TAFTA**) للحيلولة دون ظهور تكتلين اقتصاديين متضادين؛ وأوروبا تسعى كذلك إلى إعادة بناء ودمج صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية وهي تعمل على إضفاء نوع من الحيوية على الهوية الدفاعية والأمنية الأوروبية؛ وتحاول استيعاب أوضاع دول أوروبا الشرقية للوقاية من النزاعات كما أنها وبشكل متدرج تعيد تعريف مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية حتى تتصرف وفقا لها سياسيا وعسكريا؛ والأوروبيون مصممون على بناء قوة جهوية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، يظهر دلك من خلال توسعهم شرقا في اتجاه دول أوروبا الشرقية وجنوبا في اتجاه دول حوض المتوسط و كذلك من خلال محاولة انخراطهم في حل نزاعات المنطقة (أزمة البلقان، وأزمة الشرق الأوسط) ومن خلال تكثيف وتطوير برامج التعاون المتوسطي، كل هده الحيوية الأوروبية سواء الداخلية (استكمال البناء الأوروبي)أو الخارجية (محاولة هيكلة المحيط الجواري) هي مؤشرات قوية على رغبة وإرادة وعزم الأوروبيين على كسر طوق الهيمنة الأمريكي ولعب ادوار تتماشى وقدراتهم الاقتصادية والمالية والثقافية.

إذا كان الأوروبيون عازمون على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم وفرض وجودهم السياسي والأمني عبر استراتيجية فيها كثير من الحيطة والحذر وفيها كثير من التأني والتدرج ودلك لاعتبارات اقتصادية، تجارية وأمنية، وتشابك في المصالح وارتباطها تجعل من مسار الانفصال والاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة مسالة في غاية الصعوبة والحرج؛ فان تحديات التحالف القومي الإسلامي في مواجهة الهيمنة الأمريكية تختصرها مشاهد العمليات الإستشهادية والتي تعبر عن اختلال فاضح في موازين القوى حيث يراهن التحالف على ميزان الإرادات كما يراهن على إيجاد حالة من عدم الاستقرار واللاأمن تقنع الولايات المتحدة بان البحث عن الحلول لا يكون إلا في ظل تسوية عادلة وشاملة وان المزيد من الإقصاء والتهميش يؤدي حتما الى مزيد من "المقاومة " والإصرار ،ويتخذون من" الانتفاضة " و"تحرير جنوب لبنان" عناوين لانتصار الإرادة على الآلة العسكرية والدبلوماسية .

لقد استطاعت الحركات الشعبية (الإسلامية والقومية) من خلال نضالها وتضحياتها تعطيل الترتيبات الأمريكية – الإسرائيلية رغم مساندة بعض أنظمة الحكم العربية ومدها يد العون لإنجاح مشروع السلام الأمريكي وبات واضحا للجميع بان لا استقرار ولا سلام والقوى الشعبية النشطة تشعر بالغبن والقهر.

نستنتج مما تقدم أن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض رؤيتها وإعلانها قيام "سلم أمريكي" يخضع فيه الجميع" لإمبراطورية الخير "، في ظل حرص أوروبي على لعب ادوار سياسية وقيادية، على الأقل في محيطهم الجواري، وفي ظل حرص النخب الإسلامية والقومية على التميز الثقافي والحضاري وتشبثهم بالأرض والتاريخ والتفاني في الدفاع عن الحقوق والمصالح، هو ضرب من الخيال لأنه – وببساطة — الرضوخ والاستسلام لواقع تحت سلطان القوة لا يعني أبدا القبول والرضا ومن ثم استمرار العداء والحقد وهي عناصر الرفض و"المقاومة ".

من الاستنتاجات كذلك صحة المقولة الأمريكية المشهورة إلا عدو دائم ولا صديق دائم إنما هي مصالح دائمة، فأوروبا الشرقية عدو الأمس(الحرب الباردة)تغازلها واشنطن اليوم على حساب أصدقاء الأمس (أوروبا الغربية) من خلال رعاية تحولها إلى اقتصاد السوق عبر صندوق النقد الدولي ودمجها في منظمة حلف شمال الأطلسي كأجراء لاحتواء القطب الأوروبي، كما أن الإسلاميين "مجاهدو" الأمس أمام الجيش الأحمر هم اليوم "إرهابيون" يجب القضاء عليهم وأنظمة الحكم الصديقة بالأمس هي اليوم دول "مارقة" وحكامها "غير مسئولين" ويجب أن يتحملون "العواقب الوخيمة ".

من الاستنتاجات أيضا أن العدو المشترك يقلل النزاعات بين الخصوم، فالتياران الإسلامي والقومي واللذين ظلا ردها من الزمان مختلفين يكيد فيه البعض للآخر قد وحدهما النضال ضد العدو الأكبر "أمريكا"، وكذلك هو الحال بين فرقاء أوروبا الألمان والفرنسيس فبعد أن تخوفت فرنسا طويلا من تسليح ألمانيا هاهي اليوم تحرص على إنجاح وتطوير برامج تسلح تكافئ به القوة العسكرية الأمريكية.

من الاستنتاجات كذلك أن العالم اليوم تحكمه سياسة القوة وان مصير النظام الدولي هو إرادة القوي، يرسم معالمه، يحدد قواعد اللعبة فيه، والحق ما يراه هو حق ومادونه باطل يخل بالاستقرار والأمن، وما الشرعية الدولية وديمقراطية العلاقات الدولية وحقوق الإنسان إلا نشيد يحفظه الضعفاء ولا يفهمه الأقوياء.ومن ثم فان سعي الدول إلى اكتساب مزيد من القوة والمنعة لحماية مصالحها والدخول في أشكال من التحالفات ضرورة يفرضها سياق الهيمنة الأمريكية.

إن محاولة إلغاء النظام العربي سياسيا واستبداله بنظام متوسطي سواء شرق أوسطي أو اورو متوسطي هو محاولة لإلغاء ومحو جزء من تاريخ المنطقة وهو عدوان سافر على حقوق الأمة العربية أولا والإسلامية ثانيا وسيسجل التاريخ هدا المشهد وقد يأتي يوم يتذكر فيه من تذكر.

وأخيرا نوصي بما يلي:

1- على المستوى الأوروبي

- المبادرة بإنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة تعمل تحت وصاية الاتحاد الأوروبي.
- الانخراط أكثر في مسالة الشرق الأوسط وتشجيع العرب وإسنادهم على اتخاذ مواقف تتناسب وحجم الظلم الواقع بهم.
- الضغط على إسرائيل من خلال هياكل الشراكة الأورومتوسطية للتنازل عن بعض الحقوق والانصياع إلى أحكام اتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية .
- تعزيز التعاون الأوروبي المغار بي وترقيته إلى تحالف استراتيجي يقيم التوازن مع منطقة المشرق الأمريكية النفوذ.

2 – على مستوى الضفة الجنوبية والشرقية من المتوسط

- إصلاح الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل يجعلهما منسجمان مع تطلعات الشعوب التي يمثلونها ،وفسح المجال فيهما للقوى الحية والشعبية تؤدي

واجبها الحضاري من خلالهما ،استبعاد العناصر العميلة للمشروع الغربي او الصهيوني واعتماد المنظمتين محورا للنضال من اجل الوحدة العربية الإسلامية .

– ترقية العمل الشعبي وتطويره بما يتناسب والتحديات

على **المستوى السياسي**: تبني قضايا الأمة والتعريف بها ونشر الوعي في أوساط الجماهير لكسب تأييدها وخوض الانتخابات والفوز بها للتعبير عن الحقيقة بعيدا عن الخنوع والخضوع للقوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

على **المستوى الثقافي**: تشجيع النخب الوطنية والإسلامية على تعاطي قضايا الأمة والتكفل بها كتابة و عرضا على الصعيدين الوطني والإقليمي والعالمي ،فتح حوارات مع الاوروبين والتنسيق معهم وإشعارهم بأننا امة متميزة ولنا الحق في دلك وان تخلفنا لا يعني تجاوزنا وإلغائنا .

على **المستوى الاجتماعي** : التركيز على رعاية أبناء ونساء وأرامل وأهالي الدين يدافعون عن شرف الأمة وعزها وتشريفهم ورفعهم إلى مقامات البطولة والريادة وأنهم ليسو متعطشين إلى الدماء والحرب وإنما هم متعطشون إلى الحرية والعدالة.

– استثمار حرص الأوروبيين على إقامة عالم متعدد الأقطاب ومساندتهم رسميا إن أمكن أو تشجيعهم شعبيا من خلال أشعارهم بالتأييد والمؤازرة ودلك بشتى الوسائل والطرق .

المراجع

أولا:باللغة العربية

أ/الكتب

1- أحمد (عبد الرزاق شكارة)، "الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد"في:العرب وتحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

2- الأطرش(محمد)، وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

3-بلقزيز (عبد الإله)، حزب الله اللبناني : من الحوزة العلمية إلى الجبهة. الرباط : مطبعة النجاح الجديدة ، 2000 .

4- بوحوش(عمار)، والذنيبات(محمد)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، .1999

5- بوسلطان(محمد)، مبادئ القانون الدولي العام . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

6- بوعشة(محمد)، العرب والمستقبل في الصراع الدولي. ليبيا: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2000.

7- بيريس (شمعون)، " عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يرفض الجهلة"، في: ماذا بعد حرب الخليج؟ مجموعة من المؤلفين. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

8- تشرجي (دان)، (ترجمة محمد مصطفى غنيم)، أمريكا و السلام في الشرق الأوسط . بيروت : دار الشروق، 1993 .

9- ثرو(لستر)، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان. الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995.

10- جوردن (فيليب)، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة . الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 25 . 1997

11- حلمي (شعراوي)، (مسؤول عن جمع مقالات) الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. القاهرة: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية،1998 .

12 - حوى(سعيد)، المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين. عمان، [د.ت.م].

13- الدجاني (أحمد صدقي)، رسائل المؤتمر القومي الإسلامي الثاني . القاهرة : مركز الدراسات والأبحاث، 1995 .

14-رسلان(هاني)، تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل: المعركة الثقافية، في: التقرير الإستراتيجي العربي 1994. مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، .1995

15- السعداني (نيرمين)، الأبعاد الاقتصادية لعملية التسوية في الشرق الأوسط، في: التقرير الإستراتيجي العربي 1994. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، .1995

16- سيد أحمد (رفعت)، من التطبيع إلى الانتفاضة: صراع ومقاومة. دمشق: دار الفكر، 2002 .

17- السيد سعيد (محمد)، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992.

18- السيد (ياسين)، (مسؤول عن جمع مقالات)، نحو تأسيس نظام عربي جديد. الأردن : الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، [د . ت .ن].

19- شلبي(محمد)، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات.الجزائر، 1997 .

20- شهاب الدين (فتحي)، المشروع الشرق أوسطي. مصر: دار البشير للثقافة، 1998.

21- -(-)، أوهام وتكاليف الانفتاح الليبرالي والعولمة القسرية: قراءة في برنامج الحكومة الجزائرية. الجزائر: دار الخلدونية، .1998

22- صدقي الدجاني (أحمد)، رسائل المؤتمر القومي الإسلامي : 1997/1994 . القاهرة : مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997 .

23- طلعت (أحمد مسلم)، " البعد الإستراتيجي للمشروع الشرق الأوسطي " في: الشرق الأوسطية مخطط أمريكي صهيوني. القاهرة: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، 1998 .

24- عامر(محمد عبد المجيد)، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة. الإسكندرية: دار الدعوة للنشر والتوزيع، .1994

25- عثمان (محمد فتحي)، التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة: دروس الماضي وآفاق المستقبل. لندن: منشورات مركز دراسات المستقبل الاسلامي، 1991.

26- العزي (غسان)، سياسة القوة : مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق، 2000 .

27- العوا (محمد سليم)، رؤى إسلامية معاصرة.(مجموعة من الكتاب). الكويت مكتبة الكويت الوطنية، 2001.

28- علي(حيدر إبراهيم)، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

29- غضبان (مبروك)، المجتمع الدولي:الأصول، التطور، والأشخاص. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

30- غليون (برهان)، الحرب الإسرائيلية على لبنان : الإعلان المدوي عن ميلاد النظام الشرق أوسطي الجديد، في: العرب ومعركة السلام. الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، 1999 .

31- - (-)، نقد السياسة العملية: العرب ومعركة السلام . الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، 1999 .

32- - (-)، " اتفاق أوسلو ومستقبل التسوية الإقليمية " في: العرب ومعركة السلام. الدار البيضاء : المركز الثقافي، 1999 .
33- الغنوشي(راشد)، مقالات. الجزائر: دار الهداية للنشر والتوزيع،1990.
34- فاينفلد(فيريز) وآخرون، التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها.أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،[د.ت].
35-فاضل حسن (سعيد)، " السلوك السياسي والإستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ". في: تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. بيروت : مركز الدراسات العربي – الأوروبي، 1998 .
36- القرضاوي (يوسف)، السفر والسياحة إلى دولة العدو الصهيوني حرام شرعا. الرسالة الخامسة ، المؤتمر القومي الإسلامي ، 1996/2/29 .
37- قنان (جمال)، " نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة "، في: العرب و تحديات النظام العالمي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
38- المجذوب(أسامة)، الجات: مصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش. القاهرة: دار المصرية اللبنانية، 1996 .
39- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي 1994 . القاهرة: 1995 .
40- مركز الدراسات العربي- الأوروبي، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية.بيروت:دار بلال، 1998.
41- مركز الدراسات العربي- الأوروبي، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد. بيروت: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، 1997.
42- مركز دراسات الوحدة العربية، المؤتمر القومي الإسلامي الأول وثائق ومناقشات وقرارات. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 .

43- ـــ، " مشاريع الترتيبات الاقتصادية والشرق الأوسطية : التصورات، المحاذير، أشكال المواجهة ". في: ندوة الوطن العربي والتحديات الشرق أوسطية الجديدة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 12 – 13 نوفمبر 1993.

44-المسلماني (أحمد)، " عمليات التسوية السلمية ". التقرير الإستراتيجي العربي 1994. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، 1995.

45- المسيري (عبد الوهاب)، موسوعة تاريخ الصهيونية. مجلد 1، القاهرة : دار الحسام، .1998

46- منصور (فوزي)، " بنية التحالف الصهيوني . الأمريكي والمشروع الشرق أوسطي " في: الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني. القاهرة: اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية، 1998.

47- منظمة العمل العربية، "المديونية وانعكاساتها على التشغيل والتنمية في البلدان العربية". في: سلسلة الثقافة العالمية. الجزائر:منشورات المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، [د.ت].

48- ـــ، العولمة وآثارها الإجتماعية. القاهرة: منشورات مكتب العمل العربي، 1998.

49- ـــ، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي. القاهرة: منشورات منظمة العمل العربية، .1996

50- ـــ، انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية في الدول العربية.القاهرة: منشورات منظمة العمل العربية، 1995.

51-نورالدين (محمد)، فوزي (عصام)، مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي. عمان : منشورات منتدى الفكر العربي.

52-الهواري(أنور)، الحركات الإسلامية في العالم العربي بين القطرية والإقليمية والعالمية في: التقرير الإستراتيجي العربي 1994 . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995.

53-ولد أباه (السيد)و(منير) شفيق، مستقبل إسرائيل. دمشق : دار الفكر، 2001.

54- يسن(السيد)، (مجموعة من المؤلفين) نحو تأسيس نظام عربي جديد.بيروت:الجمعية العربية لعلم الاجتماع، [د.ت.ن].

ب/المجلات:

55- أمين (سمير)، " بعد حرب الخليج : الهيمنة الأمريكية إلى أين؟ " ، المستقبل العربي سنة 55، العدد 170، 1993 .

56- حتي (ناصف)، " مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية "، المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996 .

57- الزيود(محمد سليمان)، التهديد النووي الاسرائيلي للأمن القومي العربي1991-1999 .المستقبل العربي، عدد240 ، 2001.

58- طلعت (أحمد مسلم)، " توصيات المؤتمر الأول للأحزاب العربية ". جريدة الشعب، 1996/12/27 .

59-عوني (مالك)، " السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة ". السياسة الدولية، العدد 142، مجلد 18، أكتوبر 2000.

60- غازي (حسين)، " مخاطر الصهيونية على الوطن العربي ". مجلة الفكر السياسي العدد الأول، 1997.

61- ـ (-) " التصورات والمخططات الصهوينية للشرق أوسطية ومخاطرها على الوطن العربي ". مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، شتاء 1997 .

62- فندي (مأمون)، " السياسة الأمريكية تجاه الإسلاميين ". مجلة المجتمع، العدد 124، أفريل 1997.

63-محمود الإمام (محمد)، " أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية "، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، ربيع 1998 .

64- يوند (اليزابيث)، " ألمانيا تحتل مكانتها كقوة إقليمية ". ترجمة : تراجي فتحي الثقافة العالمية . العدد 89، 1998.

65- فهمي(طارق)، المقاومة وتحرير جنوب لبنان. المستقبل العربي، عدد271، 2001.

ج/التقارير:

66- البيان الختامي للمؤتمر القومي الإسلامي، بيروت ، 1994 .

67- البيان الختامي للمؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع، صنعاء : 09 إلى 13 ديسمبر 1995.

68 - رسائل المؤتمر القومي الإسلامي بين خريف 1994 و ربيع 1997 ورقة آلية التحرك ضد " التطبيع " مع الكيان الصهيوني مقدمة من " الحركات الدستورية الإسلامية " إلى القوى السياسية والنقابات والجمعيات والشخصيات الكويتية " في الرسالة السابعة ، 1996/10/17 ، ، 1997 ص 446 .

69- كلمة الرئيس جورج بوش في افتتاح مؤتمر مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 8، 1991.

70- اللجنة الوطنية الأردنية لإلغاء معرض الصناعات الإسرائيلية، الرسالة الثامنة، للمؤتمر القومي الإسلامي 1996/10/1 إلى 1997/7/1 .

71-المؤتمر الشعبي الخليجي لمقاومة التطبيع مع إسرائيل، مقترح إعلان مبادىء. الكويت ، 1996 .

72- مشروع جدول أعمال اجتماع الأمانة العامة للأحزاب العربية ، الدورة الحادية عشرة دمشق ، من 22 إلى 23 سبتمبر 2001 .

د/ الشبكة العالمية للأنترنت

73- أسعد (ميساء)، الأمن القومي الأمريكي : تحولات نوعية في المفاهيم والتوجهات، في النبأ المعلوماتية (http / www. Annabaa.Org).

74- عبد الخالق إبراهيم (عقيل)، مكافحة الإرهاب والنوايا الأمريكية، في النبأ المعلوماتية .(http / www. Annabaa.Org

75- الكيلاني (هيثم)، " الدول المارقة في مرمى برنامج الصواريخ الأمريكي". في: قضايا سياسية http / www.Islamonline . net

ثانيا: باللغات الأجنبية

A/LIVRES:

76 - ADDA (jaques), La Mondialisation De l'Economie : genèse. Alger : Casbah édition, 1998.
77 - BENYOUB (Rachid), l'Annuaire Politique de l'Algerie 2000.Alger : ANEP, 2000.
78 - BIARNES(Pierre), Le XXI éme siècle ne sera pas Américain . Paris : ed du Rocher, 1998.
79 -BICHARA(Khader), L'Europe et la méditerranée : Géopolitique de la proximité . Paris : édition Harmattan, 1997 .
80 - BOTIVEAU (Bernard), CESARI (Jocelyne), géopolitique des islams. Paris : Economica, 1997.
81 - BOIDEVAIX (Francine), Une Diplomatie Informelle Pour l'Europe. Paris : Fondation pour les Etudes de Défenses, 1996.
82 -BREZINSKI(Zbegnew), Le Grand Echiquier: L'Amérique et le reste du monde. Paris : édition Fayard, 1997.
83 - BRUNO(Colson), Europe : repenser les alliances. Paris, Economica, 1995 .
84- CHARLES (Philippe-David), La Guerre et la paix: Approches Contemporaines de la Sécurité et de la Stratégie. Paris : Presse de science po , 2000.
85 - CLAWSON (P), ROSEN (h), the economic consequences of peace, for Israel, the Palestinians and Jordan, Washington D.C, (n,pb), 1991.
86 - Commission Européenne , Le processus de Barcelone : cinq ans après, 1995/2000 . Luxembourg : office de publications officielles des communautés européenne , 2000.
87-Commission Européenne, U.E –Maghreb, 25 ans de coopération 1976/2001 .MAROC : éditée par la Délégation De la Commission Européenne , 2001.
88-DJERRAD (Abdelaziz), Une décennie de Relations Internationales 1990-2000 (ouvrage collectif). Alger :CDRA 2001.
89- FERDIOU(Ouelhadj), « vers le parachèvement de l'union Européenne : Le processus d'harmonisation des politiques

Etrangères et de sécurité des Etats membres in : une décennie de relations internationales 1990-2000. Alger : C.D.R.A, 2001.
90-HEFFER(Jean), Les Etats Unis de 1945 à nos jours. Paris : ed Armand colin, 1997.
91- MATTELART(Armand), "La Nouvelle Idéologie Globalitaire" in MONDIALISATION Au-delà des Mythes(ouvrage collectif), Alger Casbah Edition ,1997.
92- MAYNES(Charles-William), Pax Americana : the impossible dream . washington D.C: American Foreign Service Association, 2000.
93- Robert (W, Cox), " Social forces, States and world orders : beyond International relation theory ", in : perspectives on world politics, by RICHARD (Little) and Michael (smith), London : British library, 1991.
94- ROCHE(jean- jaques), Le système international contemporain Paris : édition montechrestien, 1998.
95-SMOUTS(marie – claude) , Les Nouvelles relations international : pratiques et théories. Paris : presse de la fondation nationale de science politique .1998.
96-T .L. (Brewer), American foreign Policy : A Contemporary introduction. third edition, new jersey : prentice hall, 1992.
97-The White House, A national Security Strategy of Engagement and Enlagement. Washington D. C : Government Printing office, 1995.
98-UNION EUROPEENNE, Les notices, la politique Etrangère et de sécurité commune . Paris : Documentation française, 1999.
99-YOUNG(Oran) , A systemic approach to international politics, USA : centres of international studies, 1968.

B/ REVUES

100- COLARD(Daniel), « La Conférence de Barcelone et le Partenariat Euro-Méditerranée». Défense nationale, février 1996.
101- BOUGHERARA(Amina Hizia), « conception américaine de la menace et mise en oeuvre stratégique ». in NAQD, 8em année, N°12 1999.
102- CHRISTOPHER(Warren), " new Atlantic Community " USIS, sept1996 .
103- DEFARGE(Philippe moreau), " de la Politique Etrangère et de sécurité Communes" Défense nationale, mars 1997 .

104- DE LAGORGE (Paul-marie), « l'OTAN, cadre de l'hégémonie Américaine » Le monde Diplomatique, Aout 1999.
105- GORDAN (Philipe. H), " Europeanization of Nato : A convenient myth " International Herald tribune, June 7, 1996.
106- HENRY (Jean-robert), « méditerranée occidentaliste et euro-méditerranée , l'espace des malentendus » Hérodote -revue de Géographie et de Géopolitique N° 94, 3 éme Trimestre 1999.
107- HOLBROOKE(Richard), " the future of Nato". USIS, 06. 04.1995 .
108- JOXE (Alain) " Représentation des alliances dans la nouvelle stratégie américaine " . Politique étrangère , Février 1997 .
109-KRAUTHMMER(Charles), « the unipolar moment » foreignAffairs vol 70, N°1, 1991.
110- TOULEMONT(Robert) , « La construction du l'Europe 1977-1999». Politique étrangère , automne 1999 .
111- SLOCOMBE(Walter), " NATO Policy" .**USIS** ,24.06. 1996.
112-Vernet(Daniel), « L'UE deviendra-t- elle politique » Le monde , 17.4.1998 .
113 -WAYNE(Antony)," the new transatlantic agenda". USIS, 08.07.1996.

C/ sites internet

114- HUNTINGTON(Samuel),"the lonely super power " in http/www.foreign affairs.org .
115- KUPCHAN(Charles A), " Reviving the west ". in http// www.Foreignaffaires.org.

116- NYE (Joseph), in www. Stratisc. Org/
117- STRAUSZS-HUPÉ(Robert), in www. Stratisc.org/ l'Amerique et le monde.118-United states agency for international development « middle east regional cooperation program », 1979, in: http : www.monde-Diplomatique .fr / cahier/ iraq.
119-http : // www . BAHETHCENTER . org / phpBB2/INDEX/php.
120-htp/www. USAID .org / MERCP.